جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة في الجزائر

دراسة ميدانية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة.

من إعداد الطالبتين:

قويدري خديجة

عبروس فتيحة

تحت إشراف الأستاذ

- باصور رضوان

السنة الجامعية: 2015–2016

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، وأصلي وأسلم على خير خلقه نبياً محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف ياصور رضوان على ما قدمه لنا من دعم ومساندة وتشجيع وتوجيه لإنجاز هذه المذكرة فأرجوا أن يعوضه الله خيرا على تأدية الأمانة.

كما لا أنسى كل الأساتذة والعاملين وكل من أمدني بيد العون وساعدني من بعيد أو قريب في سبيل تحسين وتقديم هذا العمل.

وشكرا

الإهـــداء

إلى من قال عز وجل فيهما "وإخفض لهما جناح الذل من
الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"
إلى التي وهبت نفسها لأجلنا أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من افتقدته وأحببته أبي رحمه الله.

إلى من رباني وعلمني أخي سليمان حفظه الله ورعاه.

إلـــى مـــن اكـــن لهـــم الحـــب و الاحتـــرام عبـــد الكـــريم، حســـين، عبـــاس

احلام، أمال، وجميع إخوتي وزوجاتهم وأولادهم وكل من يحمل

لقب قويدري وعايس.

الى القريب الى قلبي حكيم حفظه الله

الى أحبتي وصديقاتي لندا، حسينة، فيروز، وردة ،احلام، سارة، وفاء.
الى من رافقتني في هذا العمل زميلتي فتيحة.
الى كل زملائي في الدراسة .
الى من كل من هم للتقدير و الاحترام.

خديجة

الإهـداء

بسم الله و الصلاة والسلام على رسول الله عليه وسلم.

إلى من قال فيهما الله عز وجل في كتابه الكريم"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الى الزهرة التي فاقت الزهور والشمعة التي ينبع منها النور وأزكى من العطور فسلام من الله يرعاك وعين الله تحميك وتاكدي ان قلبي لن ينساك أطال الله في عمرك "امي الغالية ".

الى أعز شي في الوجود ومنه النور الذي غمرني بدفئه وحنانه وعطفه "أبي الغالي رحمه الله"

الى من جمعني معهم ظلمات رحم واحد،وضمني معهم جدران بيت واحد إخوتي بن عيسى،علي وزوجاتهم،وأخواتي فاطمة، رشيدة حدة وأزواجهم وبالخصوص حورية ومريم "حفظهم الله" وروح أخوي جمال،حمزة "رحمهم الله"

الى القريبات الى قلبي :سمية ،مروة، نصيرة، أمال،فرح، جملية.

الى براعم العائلة:كنزة ،جمال،إلهام،آية،اشرف،سندس،محمد،هبة،أسامة.

إلى كل من يحمل لقب عبروس،وطنجاوي،بن عيشة.

الى زميلات الدراسة:حنان يمينة،صابرين،فطيمة،فاطمة.

الى رفيقة دربي خديجة.

الى زوجي العزيز ميسوم.

الى كل من ساهم في تعليمي ولو بحرف أساتذتي من الطور الابتدائي الى الجامعي

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

فتيحة

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة في الجزائر، ولتحقيق هدف الدراسة تم التطرق إلى الجانب النظري جاء الفصل الأول المحاسبة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات والذي ذكرنا فيه أساسيات المراجعة و نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، كما بينا الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، كما وجاء في الفصل الثاني المراجعةفي ظل التشغيل الالكتروني للبيانات من حيث ماهية المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات، وكذا مسار المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبياناتوالآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على المراجعة

أما من الجانب التطبيقي تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة البالغة 60 أكاديميا ومهنيا ممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة، خضع منها للتحليل الاحصائي 45 استبانة، وبعد تحليل مفردات الاستبانة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي(SPSS) تم التوصل إلى أن التشغيل الالكتروني للبيانات يؤثر على المراجعة والمحاسبة حيث أنه توصلنا إلى أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية وفعالية النظام، وان استخدام النظام المحاسبي الالكتروني يؤثر على جودة المراجعة، توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصيةوالوظيفية.

Résumé :

L'étude visait à déterminer l'impact de l'exploitation électronique des données relatives à la comptabilité et l'audit en Algérie, et pour atteindre l'objectif de l'étude était d'examiner le plan théorique, le premier chapitre de la comptabilité est venu sous l'opération électronique des données, qui nous ont rappelé de l'examen les bases et les systèmes d'information de comptabilité électronique, comme des effets Pena de l'opération mail données comptables, sont également venus dans la deuxième revue du trimestre à la lumière de l'opération électronique des données en termes de la nature de l'examen dans le cadre du fonctionnement électronique des données, ainsi que le cours de l'examen à la lumière de l'opération électronique des données et les effets de l'exploitation des données électroniques sur l'audit

En ce qui concerne le questionnaire pratique de côté a été distribué à une étude de l'échantillon à 60 praticiens universitaires et professionnels de la conception de la comptabilité et de la vérification, a subi ceux pour l'analyse statistique des 45 questionnaire, et après analyse de la résolution de

vocabulaire en utilisant l'analyse statistique (SPSS) programme a été conclu que l'opération électronique des données affecte les conditions de vérification et de comptabilité que nous avons atteint qu'il ya une corrélation des différences statistiquement significatives entre l'utilisation des systèmes d'information dans le traitement comptable et l'efficacité du système, et que l'utilisation du système électronique de comptabilité affectent la qualité de l'audit, il existe des différences significatives entre les professionnels et les différences d'universitaires au niveau moral de0 .05 améliorer les variables personnelles et fonctionnelles.

الكلمات المفتاحية:

المحاسبة، المراجعة، التشغيل الإلكتروني.

comptabilité.l'audit.l'exploitation électronique.

المحـور الأول: المتغيرات الشخصية:

الجنس : -ذكر ☐ -أنثى ☐

السن : -من20الى 30 ☐ -من 31الى 41 ☐ -من41 فأكثر ☐

المستوى العلمي: -شهادة تقني ☐ ليسانس–م ☐ -دكتوراه ☐ ☐

الخبرة المهنية :-اقل من 3سنوات ☐ -من 3ال سنوات10 ☐ ن 10سنوات ☐

التخصص :-محاسبة ☐ - تدقيق ☐ الإدارةالآلي -مالية ☐اسبة ☐

المحـور الثـاني: استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية يحقق فعالية النظام من خلال :

البيانات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
تصميمالبرنامج المحاسبي للمؤسسة من قبل احد مكاتب المراجعة.					
توفير السرعة والدقة في أداء العمل.					
تقليص فترة إعداد التقارير.					
السماح بالرقابة بما يتلاءم مع الأهدافوالأساليب.					
التمكين من إعطاء التوجيهات بصفة ديناميكية.					
تخزين البيانات بطريقة أفضل.					

المحور الثالث: استخدم النظام المحاسبي الالكتروني يؤثر على جودة المراجعة من حيث:

البيانات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
تخفيض عدد المراجعين.					
تخفيض أتعاب المراجعة إلى أدنى حد .					
سرعة انجاز المهام ودقة النتائج.					
سرعة الاكتشاف الفوري للأخطاء مما يزيد ثقة					

مستخدميالمعلومات المحاسبية.					
تحسين قدرة اتخاذ القرارات.					
تغير مفهوم صلاحية أدلة الإثبات.					

المحور الرابع:يرجع سبب نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة و المراجعة الى:

البيانات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
عدم وجود أنظمة محاسبية الكترونية.					
عدم وجود قوانين موحدة .					
نقص مهارات المراجعين في التعامل مع البيانات المعدة الكترونيا.					
عدم وجود الإمكانيات المادية اللازمة لتوفير أجهزة الحاسوب و برامج ذات تكلفة عالية في مقابل ضعف المردود.					
عدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص بأمن نظم المعلومات المحاسبية.					
تعرض البيانات لخطر الضياع و القرصنة.					
الحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب.					

المحور الخامس:أثار استخدام برمجيات المحاسبة والمراجعة:

البيانات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
تشكك الثقة في استخدامها.					
برمجيات المراجعة لا تتماشى مع برمجيات المحاسبة.					
قابلية المقارنة بين البيانات المحاسبية.					
القدرة على إعطاء البيانات بصورة تحليلية.					
صعوبة الفصل بين المهام.					

المقدمة العامة

الفصل الأول

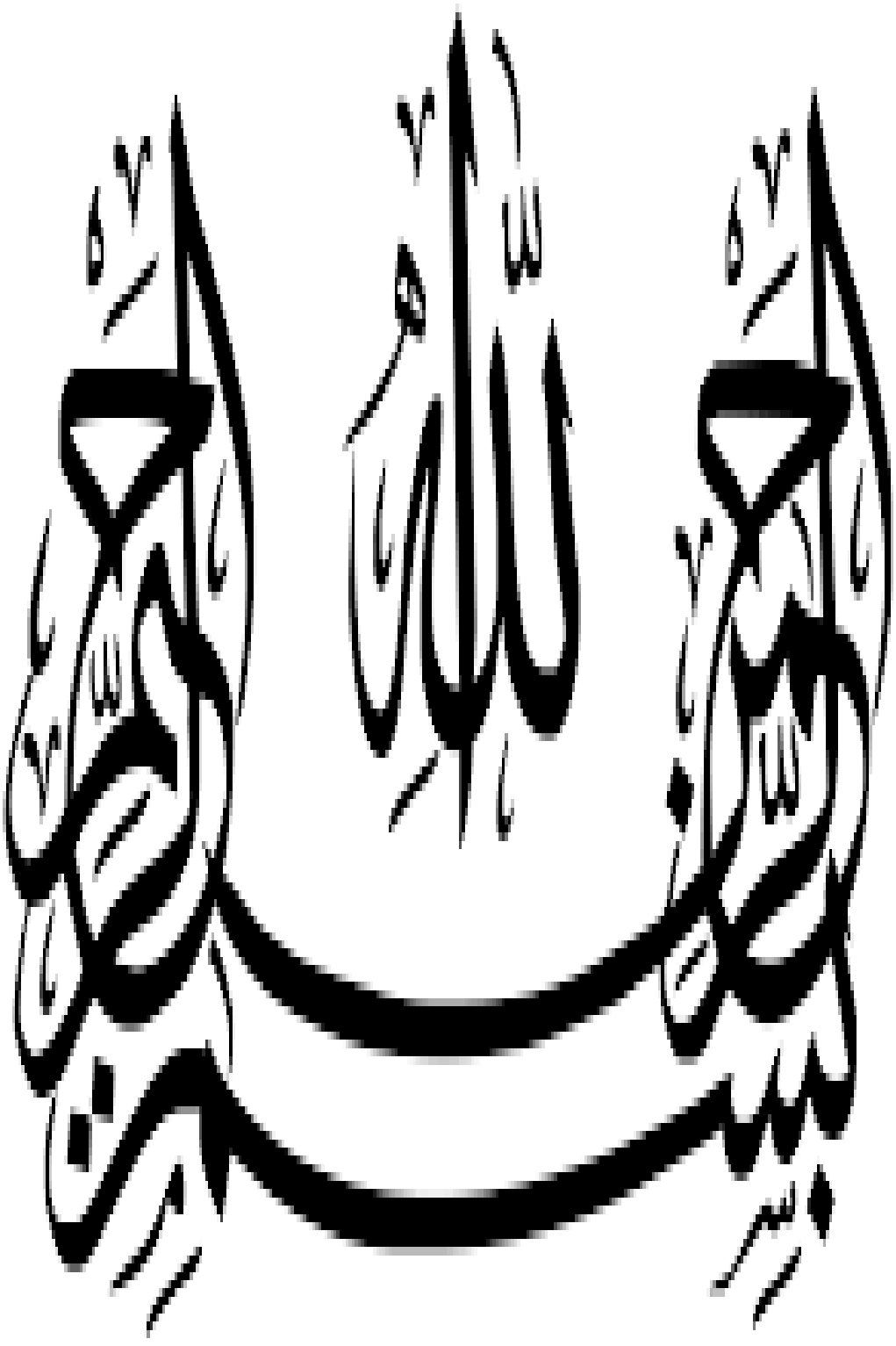
المحاسبة في ظل

التشغيل الإلكتروني للبيانات

الفصل الثاني

المراجعة في ظل

التشغيل الإلكتروني للبيانات



الفصل الثالث

دراسة ميدانية

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

الخاتمة العامة

فهرس المحتويات

مقدمة

لقد كانت المؤسسات في السابق تقوم بأداء عملها بطريقة يدوية مما يستهلك الوقت والجهد لكن مع التطور التكنولوجي الكبير ومواكبة تلك المؤسسات لهذا التطور انتقلت المؤسسات من الأداء اليدوي إلى الأداء التكنولوجي وأصبح الاعتماد بشكل كبير على الحاسب الإلكتروني في أداء العديد من مهام المؤسسة، وقد ساهم هذا التطور في قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بسجلاتها المحاسبية من خلال الكمبيوتر وتخزين البيانات وتشغيلها بسرعة فائقة ودقة عالية.

ترتبط المراجعة بالمحاسبة ارتباطا وثيقا، فأي تغيير في إحداهما سوف يؤثر على الآخر، ومن ثم لقد اثر التشغيل الالكتروني للنظام المحاسبي على أغراض ومنهجية ومعايير وأساليبوإجراءات المراجعة وبشكل ملحوظ، ولقد تناول علماء المحاسبة و المراجعة والمنظمات المهنية المعنية بذلك، وصدرت العديد من القرارات والتوصيات والمعايير التي تعين المراجعين في هذا الصدد.

ومن هنا فرض التشغيل الالكتروني للبيانات واقعا جديدا على مهنة المحاسبة والمراجعة نتيجة اعتماد أنشطة ومعاملات المؤسسة على الحاسب الالكتروني ، مما أدى إلى ضرورة مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة مع هذا التطور، وأهمية تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة تعتمد على الأساليب التكنولوجية الحديثة والأساليب التحليلية المتقدمة لتنفيذ عملية المحاسبة والمراجعة بكفاءة وفعالية، ولقد استتبع هذا تغييرا جوهريا في منهجية وأساليب المراجعة ، كما أثر هذا بدوره على التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للمحاسب والمراجع بالمقارنة عما كان عليه سابقا.

وتهدف نظم المعلومات المحاسبية إلى توفير بيانات ومعلومات مفيدة وملائمة لجهات متعددة للمساهمة في اتخاذ القرارات، فنظام المعلومات المحاسبي يعتبر لب أنظمة المعلومات الأخرى حيث أنه يتكامل ويرتبط معها ، كما أن نظم المعلومات المحاسبية تهتم بتسجيل ومعالجة البيانات المالية والتقرير عنها لعدة أطراف داخلية وخارجية حيث يمكن أن نميز بين أكثر من نظام للمعلومات المحاسبية لكل نظام منها أهدافه

ومقوماته ووظائفه، ويعتبر أحد المجالات الهامة التي ينبغي على المراجعين الإلمام بها والتعرف عليها وذلك نظرا لاعتماد المحاسبين على كم كبير من المعلومات في عملهم والتي يمكن الحصول عليها من خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر كأداة فعالة لتوفير المعلومات اللازمة للإدارة أو المؤسسة.

ولتحقيق هذا الهدف تم التطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال إبراز أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة في الجزائر، حيث تم تصميم إستبانة وزعت على عينة الدراسة ممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة، وخضعت للتحليل الإحصائي ، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) لاختبار الفرضيات.

1- إشكاليةالدراسة

تتمثل إشكالية دراستنا في أن التطورات السريعة والمتلاحقة في نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أدت إلى إحداث تغيرات كبيرة وهائلة في طرق ووسائل تنفيذ العمليات المالية في المؤسسة ، سنحاول التعرف على الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على كل من المحاسبة والمراجعة ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي الآثار المترتبة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة ؟

ويقودنا طرح الإشكالية الرئيسية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية يحقق فعالية النظام ؟
- ✓ هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام النظام المحاسبي الالكتروني وتأثيره على جودة المراجعة؟
- ✓ هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص)؟

2.الفرضيـــات

للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا يمكننا نقدم الفرضيات التالية:

- ✓ استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية يحقق فعالية النظام.
- ✓ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بين استخدام النظام المحاسبي الالكتروني وتأثيره على جودة المراجعة
- ✓ توجد فروقات ذات دلالة بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص)؟

3.أهمية الدراسة

تتجسد أهمية الموضوع فيما يلي:

- ✓ أصبحت المحاسبة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات مطلب هام لجميع المؤسسات ومختلف الأنشطة، وهذا الأمر يجعل مستخدميها أكثر اهتماما بمصادر وأبعاد وآثار الأرقام المحاسبية وارتباطها بعمليات اتخاذ القرارات المختلفة.
- ✓ تتبع أهمية البحث من الحاجة إلى الارتقاء بعملية المراجعة المحاسبية وأساليبها لتتلاءم مع التطور التكنولوجي المستمر في المعالجة الآلية للمعلومات.
- ✓ ضرورة التعرف على الدور الجديد الذي تلعبه المحاسبة في ظل التغيرات والتطورات العديدة والمستمرة التي يمكن أن تحدث في تكنولوجيا المعلومات وبيئة الأعمال.
- ✓ محاولة التعرف غلى موضوع حديث يتعلق بإحدى استخدامات تقنيات المعلومات وهو أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة ومناقشة مدى إمكانية تأثيره على نظم المعلومات المحاسبية.

- ✓ تكمن أهمية التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية في الدقة والسرعة في إعداد التقارير بشكل أفضل مما هو موجود في النظام اليدوي.

4.أهداف الدراســة

- ✓ التعرف على أهم المفاهيم والخصائص والمقومات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية والمراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات وذلك من خلال الاعتماد على أهم المراجع والمصادر المتخصصة في هذا المجال.
- ✓ إبراز أهمية نظم المعلومات المحاسبية في العمليات التي تقوم بها المؤسسة .
- ✓ دراسة المراجعة الآلية للمعلومات المحاسبية وبيان إجراءاتها وأساليبها والمخاطر الناتجة عنها.
- ✓ حصر أهم الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة.
- ✓ محاولة استقصاء عينة الدراسة حول رأيها اتجاه الموضوع.

5. **أسباب اختيار الموضوع**

إن من الأسباب التي جعلتنا نختار مثل هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ حداثة الموضوع على مستوى البحث العلمي.
- ✓ ارتباط الإشكالية بمجال تخصص المحاسبة.
- ✓ الرغبة في توسيع مجال المعرفة النظرية والتطبيقية المتعلقة بالموضوع.
- ✓ سيطرة أنظمة المعلوماتية على معالجة البيانات في المؤسسات.

6. منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية بحثنا، واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصل الأول والفصل الثاني (الجزء النظري) الذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها وتحليلها، بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم عناصره وتحليل أبعاده، أما في الفصل الثالث (الجزء التطبيقي)

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة ميدانية من أجل تعزيز الدراسة النظرية بتحليل إحصائي لاستبيان مجموعة من المهنيين والأكاديميين.

7. أدوات الدراسة

واعتمدنا في ذلك على الأدوات التالية:

الدراسة النظرية: اعتمدنا فيها(المسح المكتبي) والغرض منه الوقوف على ما تناولته المراجع الأكاديمية، المقالات والندوات العلمية والملتقيات بالإضافة لمواقع الانترنت ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الدراسة الميدانية: اعتمدنا على الاستبيان لاختبار الفرضيات والذي اعد خصيصا لهذه الدراسة حيث تم توزيعه على مجموعة من المهنيين والأكاديميين الذين لهم علاقة بالمحاسبة والمراجعة، وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(**spss**)لمعالجة البيانات.

8. الدراسات السابقة

- ✓ عبد الوهاب، محمد حسن2010، السودان، مذكرة ماجستير، (اثر المراجعة الإلكترونية على جودة عملية المراجعة).

تناولت الدراسة أثر المراجعة الإلكترونية على جودة عملية المراجعة ، هدفت الدراسة إلى دراسة المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات و بيان إجراءاتها و أساليبها و معاييرها و أثرها على جودة المراجعة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها:استخدام المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني يؤدي إلى اختصار وقت عملية المراجعة ، تزيد من مقدرة المراجع على توسيع حجم العينة مما يعزز الثقة في رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ، تساعد على تقويم إجراءات الرقابة الداخلية مما يسهل تنفيذ عملية المراجعة.

- ✓ ناهض نمر محمد الخالدي، 2013، فلسطين، (أثر استخدام أساليب المعالجة الالكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات العاملة بقطاع غزة).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام أساليب المعالجة الالكترونية على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة بفلسطين، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين استخدام أساليب المعالجة الالكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب التدقيق لكنها علاقة دون المتوسطة نظرا لوجود عناصر أخرى تؤثر على ذلك خلاف أساليب المعالجة الالكترونية، لقد أوصى الباحث بإدراج الموضوع في المناهج الأكاديمية للجامعات وأهمية متابعة الحكومة والنقابات لتطبيق تلك الأساليب التكنولوجية في مكاتب التدقيق مع صرف مزايا خاصة لهم.

- ✓ أيغمن يعقوب 2012، مذكرة ماجستير، ورقلة، الجزائر (أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين).

تناولت الدراسة أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات

والخبراء المهنيين، حيث اعتبرت نظام المعلومات المحاسبي مصدرا رئيسيا للمعلومات في المؤسسة حيث تعتمد عليه الإدارة لتوفير المعلومات اللازمة في الوقت المحدد لذا تسعى كل المؤسسات لتطوير وتحديث هذا النظام باستمرار من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات التي توفر الدقة والسرعة، وتخفيض التكلفة الذي أدى إلى تغيير عملية معالجة البيانات وتخزينها وخلصت الدراسة إلى أن التشغيل الالكتروني للبيانات يساعد المدقق في تحقيق الأهداف بطريقة أفضل.

9. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية**: اقتصر تنفيذ الدراسة الميدانية حول آثار التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة ، من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة ، بولاية المدية.

- **الحدود الزمنية**: تم تنفيذ الدراسة في الفترة (ما بين 05 مارس إلى غاية 09 ماي 2016).

- **الحدود البشرية**: تتمثل الحدود البشرية في ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة، (الأكاديميين والمهنيين).

10.صعوبات الدراسة

- ✓ قلة إدراك أفراد عينة الدراسة لموضوع التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة من الجانب الاحترافي.
- ✓ قلة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة ليتم الاسترشاد بها، وخاصة في الجانب التطبيقي من هذا البحث.
- ✓ ضيق الوقت، وعدم إمكانية التوسع في الدراسة الميدانية.
- ✓ عدم التمكن من القيام بدراسة حالة للمجال الزمني الضيق.

11- هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

يتضمن الفصل الأول المحاسبة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات حيث حاولنا في هذا الفصل شرح أهم المصطلحات الأساسية التي لها علاقة بالمحاسبة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، ويتكون من ثلاثة مباحث حيث تضمن المبحث الأول أساسيات حول المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية وذلك بالتعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالمحاسبة و نظم المعلومات المحاسبية وكذا التشغيل الالكتروني للبيانات، أما في المبحث الثاني فحاولنا التعرف على نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بمعرفة مواصفاته وخصائصه وأنواعه، وفي المبحث الثالث تطرقنا للآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة.

أما في الفصل الثاني تعرفنا على المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث نجد في المبحث الأول أساسيات حول المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات بالتعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالمراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات، ثم يأتي المبحث الثاني الذي يتحدث عن مسار عملية المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات وأخيرا تضمن المبحث الثالث الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على المراجعة.

أما الفصل الثالث قد خصص لشرح منهجية الدراسة، والتعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك الأداة المستخدمة في الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وكذا صدق وثبات الأداة، والاتساق الداخلي، وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية ، حيث تناول هذا الفصل ثلاثة مباحث، في المبحث الأول مكونات ومنهجية الدراسة، وفي المبحث الثاني اعدد الاستبيان وتفريغ بياناته، وفي المبحث الأخير عرض وتحليل نتائج الدراسة ، وأخيرا الخاتمة التي تضم بدورها تمهيدا ونتائج الدراسة وتوصياتها ومحددات الدراسة والآفاق المستقبلية للبحث مستقبلا .

المقدمة

إن ثورة المعلومات الجديدة أصبحت اللغة الواحدة لكل شعوب العالم من خلال التعامل والتبادل والاشتراك بكافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، فالمحاسبة حلقة من حلقات هذه الثورة بل هي من أهم حلقاتها لذلك فقد تحولت معظم النظم اليدوية في المؤسسات الخاصة والعامة إلى النظم الإلكترونية مما يستدعي المحاسبين إلى توسيع نطاق تفكيرهم من مفهوم المحاسبة التقليدية إلى مفهوم المحاسبة باستخدام الحاسوب، أو بما يعرف بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

فلقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات أداة من أدوات تحسين كفاءة الإدارات المختلفة وفعاليتها داخل المؤسسة كونها تمثل الإطار المتناغم لتدفق المعلومات بين تلك الإدارات، مما يضمن التنفيذ العلمي والمنظم للعمليات وحماية الموارد والحد من الاحتيال والوقاية منه، ومن ثم ضمان دقة التشغيل المحاسبي واكتماله وتهيئة معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب في المؤسسة.

ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل "المحاسبة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات "إلى العناصر التالية:

-المبحث الأول: أساسيات حول المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية

-المبحث الثاني: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

-المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية

المبحث الأول: أساسيات حول المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية

لم يعد دور المحاسبة في الوحدة الاقتصادية يقتصر على القياس المحاسبي بل امتد ليشمل تحليل المعلومات المالية وغير المالية وتوصيلها لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تخدم أهدافها، من هنا بدأ الاهتمام بالمحاسبة كنظام للمعلومات.

المطلب الأول:أساسيات حول المحاسبة

المحاسبة تقدم كافة البيانات التحليلية عن نشاطات المؤسسة المختلفة، فهي إذن تؤدي دورا هاما في النشاط الإداري واتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الأول: تعريف وأهداف المحاسبة

أولا: تعريف المحاسبة

التعريف الأول: أحد فروع المعرفة التي تهتم بتوليد البيانات والمعلومات عن أوجه النشاط الاقتصادي وتوفيرها في صورة ملائمة لذوي الحاجة إليها.[1]

التعريف الثاني: عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية، يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات.[2]

التعريف الثالث: عرفت لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين AIA و الذي أصبح اسمه فيما بعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPAسنة 1941:بأنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث والمعاملات المالية التي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية بتفسير النتائج الناجمة عن الأحداث والمعاملات التي قامت بها الوحدة الاقتصادية.[3]

ومن التعاريف السابقة يمكننا أن نقول أن المحاسبة هي عملية تسجيل وتبويب وتلخيص مختلف العمليات الناجمة عن النشاط الاقتصادي الذي قامت به المؤسسة وتقديمه بصورة ملائمة للأعوان الاقتصاديين.

[1] عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، **دراسات في تطور الفكر المحاسبي**،ط1،الدار الجامعية، 1990،ص7.
[2] أحمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية ، بيروت، 1998،ص11.
[3] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2004، ص118.

ثانيا: أهداف المحاسبة[1]

1- توفير المعلومات المالية.

2- قياس نتائج الأعمال في فترة معينة وتحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة.

3- تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المثالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يمكن مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة.

4- قياس تطور الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط التي نشأت من أجله.

5- الحفاظ على الممتلكات وذلك لأن المحاسبة تعتبر من وسائل المراقبة الداخلية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أنواع المحاسبة[2]

نتيجة للتقدم الاقتصادي وحاجة المؤسسات على مجموعة متعددة من البيانات والمعلومات وتطور نواحي الاستخدامات المالية بشكل عام، فقد ظهرت مجموعة من الفروع أو التخصصات الجديدة في المحاسبة منها:

1-**المحاسبة العامة**: هناك مجموعة متعددة من التعاريف التي تتناول مفهوم المحاسبة في المراجع العلمية ويمكن القول أنها "العلم الذي يبحث في الفروض والمبادئ والمفاهيم والنظريات والأساليب العلمية، التي يتم الاسترشاد بها في تسجيل وتجميع وتصنيف وتلخيص العمليات المالية في المشروع، ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية أو حسابات ختامية تبين نتيجة أعمال المشروع منت ربح أو خسارة في نهاية فترة زمنية محددة وكذلك مركزه المالي في نهاية تلك الفترة".

2-**المحاسبة التحليلية**: "محاسبة التكاليف" يهتم هذا الفرع من فروع المحاسبة، بتتبع وتحليل عناصر التكاليف في المؤسسة، من مواد وعمل ومصروفات، بهدف تحديد تكلفة السلعة أو الخدمة المنتجة والرقابة عليها.

3-**المحاسبة الإدارية:** يهتم هذا الفرع من فروع المحاسبة بالبيانات الخاصة بالمشروع، عن طريق تبويبها وتحليلها ودراسة الحلقات فيما بينها، للوصول إلى نتائج محددة يمكن استخدامها في أغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، ويتم استخدام مجموعة من الوسائل لتحقيق أغراض المحاسبة الإدارية، مثل إعداد الموازنات التخطيطية، والتكاليف المعيارية...الخ.

[1] الملتقى الوطني حول **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** جامعة الوادي،6/5 جوان/2013.
[2] عبد الكريم مرحي ،**مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، 1999-2000،ص4-5.

4-**المحاسبة الحكومية**: تهتم المحاسبة الحكومية بالعمليات المالية الخاصة بالجهاز الحكومي، كالوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المختلفة لهذه الأجرة، وكذلك عمليات الصرف الحكومية على نواحي الإنفاق المختلفة.

5-**المحاسبة الضريبية**: يهتم هذا الفرع من فروع المحاسبة بإعداد القوائم المالية للمشروع من وجهة نظر التشريعات والقوانين الخاصة بدائرة ضريبة الدخل، لتحديد الوعاء الضريبي وتحديد ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة في ضوء تلك التشريعات.

6-**المحاسبة القانونية: "**تدقيق الحسابات" يمارس هذا الاختصاص المحاسبون القانونيون وهم أشخاص مهنيون مستقلون، فهم يقدمون خدمات محاسبية مقابل أتعاب يتقاضونها من عملائهم، وغاية تدقيق الحسابات معرفة الأطراف الخارجية أن القوائم المالية تعرض نتائج العمليات والمركز المالي بعدالة.

الفرع الثالث: مبادئ المحاسبة[1]

أولا: الإطار النظري: "الإطار النظري هو مجموعة من المبادئ العامة التي تشكلت من خلال تنظيم موحد، بهدف تقديم قاعدة مشتركة تسمح بإعداد قواعد متجانسة، ويجب أن يحدد الإطار الفكري أهداف الوثائق المحاسبية، والتعريف بالعناصر الأساسية والمبادئ التي تتحكم في إعدادها.

ثانيا: المبادئ المحاسبية

1-**مبدأ الوحدة**: تعتبر المؤسسة محاسبيا كوحدة مستقلة تملك تركة خاصة بها تختلف عن تلك الخاصة بملاكها ويرتكز هذا المبدأ على تحديد مجال عمل المحاسبة، إذ تهتم المحاسبة بتسجيل العمليات المرتبطة بنشاط المؤسسة فقط دون التعرض إلى نشاط ملاكها، سواء ارتبط مفهوم المؤسسة بمؤسسة فردية، مؤسسات أشخاص، أو أسهم أو مجمع مؤسسات، ومنه الوحدة ممثلة بتركة المؤسسة.

2-**مبدأ استمرارية النشاط[2]:** حسب ISAC:**"**إن مبدأ استمرارية النشاط يعتبر المؤسسة عموما في حالة نشاط، بمعنى أنها مستمرة في نشاطها مستقبلا، وإنها ليس لها النية أو الالتزام بالتوقف عن النشاط(التعرض للتصفية) أو تخفيض مستوى نشاطها بشكل محسوس.

3-**مبدأ استقلالية الدورات:**يقسم نشاط المؤسسة على فترات محاسبية متساوية بهدف حساب النتيجة الإجمالية لعمليات المؤسسة لكل فترة على حدا، و ينص هذا المبدأ على تقسيم نشاط المؤسسة إلى دورات

[1] عيادي محمد لمين، تقييم نظام المعلومات الاجتماعي في المؤسسة، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003-2004،ص10-13.
[2] عيادي محمد لمين، مرجع سبق ذكره،ص10-13.

محاسبية بحيث تتحمل كل دورة الإيرادات والنفقات المتعلقة بها وتسمح قيود التسوية باحترام هذا المبدأ، في الجزائر مدة الدورة لمحاسبية هي سنة إلا في بعض الحالات الخاصة وتتطابق مع السنة المدنية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر.

4-**مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:** نشأ هذا المبدأ من الحاجة إلى المقارنة بين المعلومات المحاسبية عبر الزمن، وفي حالة عدم حدوث تغيرات استثنائية في وضعية التاجر، شخصية معنوية أو مادية، فان إعداد وعرض الحسابات السنوية، كذلك طريقة تقييمها من دورة إلى أخرى، وفي حالة حدوث أي تغيير يجب على التاجر وصفه تبريره في الملاحق.

5-**مبدأ التكلفة التاريخية[1]:** يركز هذا المبدأ على تقييم الأملاك بقيمتها الأصلية (تكلفة شرائها أو إنتاجها) وليس على أساس الحالية أو قيمة استبدالها دون الأخذ بعين الاعتبار تغيرات القدرات الشرائية.

6- **مبدأ الحيطة والحذر**: في إطار ISACإعداد وعرض الوثائق المحاسبية "الحذر هو الأخذ بعين الاعتبار درجة من الحيطة عند إعداد التقديرات في حالة عدم التأكد وذلك لتفادي التقدير بالزيادة في قيمة الأصول والإيرادات من جهة والتقدير بالتخفيض في قيمة الخصوم والنفقات من جهة أخرى.

7-**مبدأ عدم المقاصة:** ينص هذا المبدأ على وجوب تقييم عناصر الأصول والخصوم كل على حدا، دون القيام بأي مقاصة بين أي من مراكز الأصول والخصوم بالنسبة للميزانية، وبين الإيرادات والنفقات بالنسبة لجدول حسابات النتائج، أوبين فائض القيمة وناقص القيمة في حساب المؤونات أو بين الزبائن المدينين والدائنين أو بين الموردين الدائنين والمدينين.

8-**مبدأ المساس بالميزانية الافتتاحية**: يرتبط هذا المبدأ بمبدأ استمرارية النشاط وبمبدأ استقلالية الدورات، باعتبار أن إقفال السنة المالية وإعداد الوثائق المحاسبية ما هو الا مرحلة من الحياة المستمرة للمؤسسة ويجب أن تتطابق العناصر التي تملكها المؤسسة في نهاية السنة المالية والتي تظهر من خلال الميزانية الختامية مع الأملاك والديون التي تظهر في الميزانية الافتتاحية للسنة الموالية.

9-**مبدأ الأهمية النسبية:** حسب ISAC**"**أن الملائمة تتأثر بطبيعتها وبأهميتها النسبية وفي بعض الحالات الخاصة تكون طبيعة المعلومة كافية لجعلها ملائمة وفي حالات أخرى طبيعتها وأهميتها النسبية في نفس الوقت يحددان وملاءمتها، وتكون المعلومة ذات معنى إذا كان الحذف أو عدم دقتها يؤثران على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم على أساس الوثائق المحاسبية، وتتعلق الأهمية النسبية بحجم الخطأ والحكم

[1] عيادي محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص10-13.

على مدى تأثيره في حالات الحذف أو الخطأ، ومنه تقدم الأهمية النسبية عتبة أو صفة يتم على أساسها التفريق بين الصفات الكمية الأساسية التي يجب أن تملكها المعلومة لتكون ذات منفعة.[1]

10-**مبدأ تفوق الظاهر على الباطن:** حسب ISACيهدف هذا المبدأ إلى تمييز الجانب الوظيفي للتحليل المحاسبي على الجانب القانوني ولقد تطرقت إليه في إعداد الوثائق المحاسبية، بحيث إذا قدمت المعلومة صورة حقيقية عن العمليات والأحداث الأخرى التي تصفها فمن الضروري أن يتم تسجيلها وتقديمها بشكل يطابق المادة والحقيقة الاقتصادية وليس فقط حسب شكلها القانوني، لأن مادة العمليات والأحداث الأخرى ليست متجانسة دائما مع ما يستنتج التركيبة القانونية الظاهرة.

11-**مبدأ المقارنة:** يهدف هذا المبدأ إلى القيام بمقارنات دورية لتقييم المؤسسة في إطار استمرارية النشاط، وترتبط مقارنة الحسابات السنوية بثبات طرق إعداد وتقديم الحسابات والتي لا يمكن تغييرها إلا إذا طرأت تغييرات استثنائية في حالة المؤسسة أو في الحالة الاقتصادية، الصناعية، أو المالية.

الفرع الرابع: دور المحاسب في نظام معالجة البيانات يدويا[2]

1- جمع البيانات الخاصة بكل عملية بيع آجلة من واقع فواتير البيع الآجلة.

2- تبويب تلك البيانات طبقا لنوع السلعة المبيوعة واسم العميل.

3- تبويب نفس البيانات في اليوميات المساعدة والأستاذ المساعد واليومية العامة والأستاذ العام.

يقدم هذا التقرير إلى (مدير المبيعات ،رئيس قسم الائتمان، قسم التحصيل).

4- في النظام اليدوي يجب على المحاسب التأكد من الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لعمليات التسجيل والتبويب والترحيل وعند إعداد الحسابات والقوائم المالية.[3]

[1] عيادي محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص10-13.
[2] حسين مصطفى هلالي، **تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية**، ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة، جمهورية مصر العربية،6-10 فيفري،2004، ص17.
[3] عمرو محمد ذكي، عبد الوهاب سلامة ، **دور الحاسب الآلي في تطوير الممارسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2001، ص2.

المطلب الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات، لما لديها من أهمية في مجال النشاطات الاقتصادية، والذي اعتمدت عليه مختلف أنواع المؤسسات كركيزة أساسية لتدعيم قراراتها وترشيدها وسهولة استخدامها.

الفرع الأول:تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه

أولا: تعريف نظام المعلومات

التعريف الأول: يعرف نظام المعلومات بأنه نظام مصطنع يتكون عادة من مجموعة متكاملة من الأجزاء المرتبطة بالكمبيوتر والأجزاء اليدوية والتي تهدف إلى تجميع وتخزين وإدارة البيانات ومد المستخدمين بالمعلومات.[1]

التعريف الثاني: كما عرفته نظم المعلومات الأمريكية بصفة عامة "هو عملية جمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية".[2]

ثانيا: تعريف نظم المعلومات المحاسبية

التعريف الأول: يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه نظام جزئي متخصص من المعلومات الإداري يهدف إلى تجميع وتشغيل وتقرير معلومات متعلقة بالعمليات المالية للمنشأة.[3]

التعريف الثاني: هو أحد مكونات أي نظام إداري يختص بتجميع، تبويب، معالجة، تحليل، وتوصيل المعلومات المالية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية، كالجهات الحكومية، الدائنين، المستثمرين، وإدارة المؤسسة.[4]

ومن التعاريف السابقة يمكننا أن نقول أن نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك النظام الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات التي تعبر عن الأحداث المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والتي يتم تشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة للمهتمين بالوحدة الاقتصادية.

---

[1] صبحي محمود الخطيب، عمر عباس العتر، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008،ص15.
[2] أسعد محمد علي عبد الوهاب، **التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، دار اليازوري العلمية ،ط1، عمان، الأردن،2011، ص17.
[3] صبحي محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص18.
[4] ستيفن موسكوف، مارك سمكين، **نظم المعلومات ت المحاسبية لاتخاذ القرارات**، ترجمة كمال الدين سعيد وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2002، ص25.

ثالثا: خصائصنظم المعلومات المحاسبية

لكل نظام خصائص يجب أن يتمتع بها ويسعى لتحقيقها لكي يكون هذا النظام ناجحا ومن تلك الخصائص:[1]

1-يجب أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

2-أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرار واختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

3-أن تكون بسيطة، ويتضح عليها تدفق البيانات من مصادرها بشكل منظم، وتجنب تكرار البيانات التي يتم تشغيلها، وبيان تدفق المعلومات بين مراكز اتخاذ القرارات المختلفة.

4-أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل للأعمال المنظمة المستقبلية.

5-أن تكون مقبولة لدى العاملين في المؤسسة، وتتوفر فيها درجة معقولة من الاقناع بأهميتها وفائدتها.

6-أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

7-أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة، بما يحقق التكامل فيما بينها لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة، بحيث توفر كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات.

8-أن تكون سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة وذلك عند الحاجة إليها.

9-أن تتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثها وتطويرها لتتلاءم مع التغيرات الطارئة من المنظمة.

[1] أيمن محمد الشنطي، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول،يناير2013،ص109،110.

الفرع الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يقوم النظام المحاسبي كنظام للمعلومات بالعديد من الوظائف خلال عملية تحويل بيانات الأحداث المالية الخاصة بالمنشأة وفيما يلي عرض موجز لوظائف نظام المعلومات المحاسبي:[1]

1-تجميع البيانات: تتصف وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها، وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل الوحدة الاقتصادية أو هي ناتجة عن تغذية عكسية.

2-معالجة البيانات: تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل: التصنيف، النسخ، الترتيب، الفهرسة، الدمج، التلخيص والمقارنة.

3-إدارة البيانات: وتشمل وظيفة إدارة البيانات كلمن تخزينها وخفضها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها.

4-رقابة البيانات: وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما: حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها، وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات فحص واختبار المدخلات ومراجعة البيانات.

5-**توفير المعلومات**: تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي، وتتضمن هذه الوظيفةخطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات، وباستقرار وفحص وظائف النظام المحاسبي نجد أنها تتفق وتتماثل تماما مع وظائف قواعد البيانات التي توفرها نظم التشغيل الالكتروني للبيانات

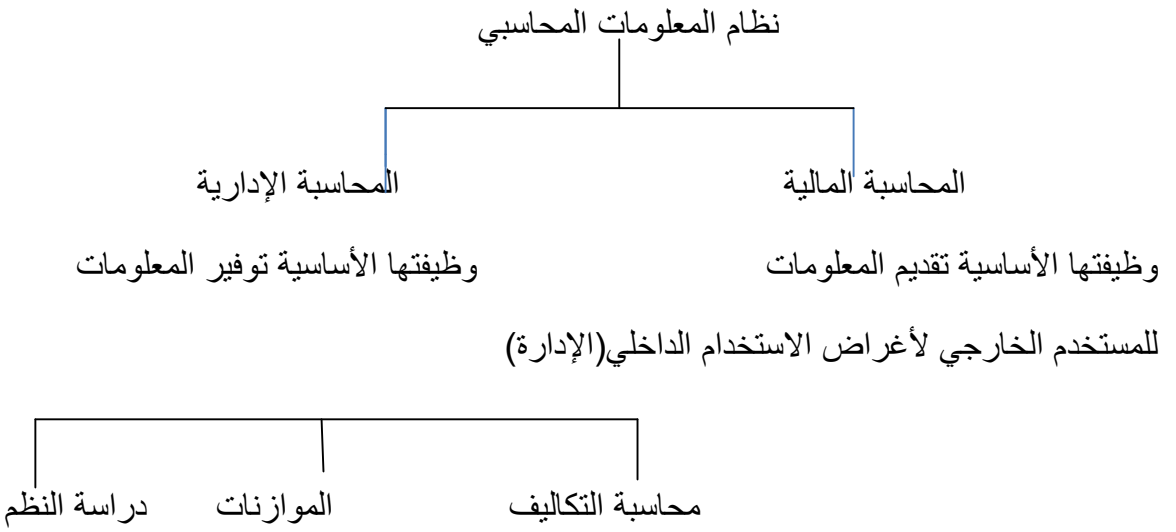
الفرع الثالث: فروع نظام المعلومات المحاسبي[2]

إن الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة، التي تساعد المستخدمين الخارجيين والداخليين في اتخاذ القرارات.

[1] ناصر نور الدين عبد اللطيف، **استخدام الحاسب في المحاسبة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر،2014،ص14،15.
[2] احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004،ص51.

ونظرا للتباين والاختلاف الشديد بين نوعية وتوقيت وعمومية أو خصوصية المعلومات التي يحتاجها كل من المستخدمين الداخليين، فغالبا ما يتكون النظام المحاسبي بدوره من نظامين فرعيين هما المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية وذلك كما يوضحه الشكل[1]:

الشكل رقم01-01:نظام المعلومات المحاسبي.



المصدر: أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر2004، ص51.

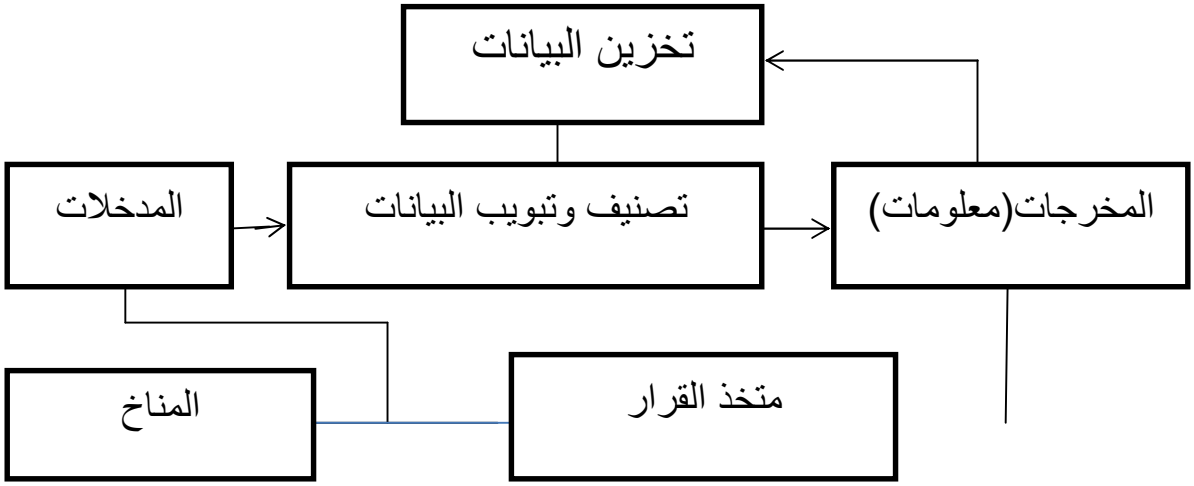
المحاسبة نظام مستقبل للمعلومات حيث يمكن القول بأن المحاسبة لها مجموعة من الأهداف والأنشطة والمواد ويمكن القول: بأن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن نظام رسمي للمعلومات يختص بالقياس والتنبؤ بالدخل والثروة، وغيرها من الأحداث ذات الصفة الاقتصادية في المشروع او في وحداته المختلفة.

[1]احمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص51.

الفرع الرابع: علاقة المحاسبة بنظم المعلومات المحاسبية[1]

علاقة المحاسبة بنظم المعلومات في المشروع : يمكن اعتبار أنشطة المشروع التي تتضمن تجميع، تصنيف، تبويب، توزيع البيانات بمثابة نظم معلومات حيث تعرف نظم المعلومات على أنها المعرفة المستسقاة تحليل البيانات التي تتولد عن هذه الأنظمة وعلى الرغم من احتمال مباشرة هذه الأنشطة من وحدات مختلفة في المشروع كأنظمة مستقلة، فانه يمكن اعتبارها جميعا كنظام واحد، ويصور الشكل التالي نموذجا لنظام المعلومات في المشروع:

الشكل رقم01-02:نموذج لنظام المعلومات في المؤسسة



المصدر: حسن مصطفى هلالي، تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية،ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة، جمهورية مصر العربية6-10فيفري، 2004،ص2.

المطلب الثالث: التشغيل الالكتروني للبيانات

البيانات هي الوسيط بين الإفراد والحاسبات الآلية وتعتبر العمود الفقري لنظام المعلومات ، إن خصائص وصفات أي نظام للمعلومات تتحدد بناء على الطريقة التي يتم بها تنظيم وتشغيل البيانات.

[1] حسين مصطفى هلالي، **تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية**، ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة، جمهورية مصر العربية،6-10 فيفري،2004، ص02.

الفرع الأول: تعريف البيانات

التعريف الأول: يشير مصطلح البيانات إلى الحقائق التي يتم جمعها وخزنها ومعالجتها بواسطة نظام المعلومات.[1]

التعريف الثاني: هي مواد وحقائق خام ليست ذات قيمة بشكلها الأولي مالم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة.[2]

التعريف الثالث: يرى العالم البريطاني JOHN NAISBITTبأنها المرد الاستراتيجي في مجتمع اليوم لا رأس المال فقط وإنتاج المعرفة قد أصبح مفتاح الإنتاجية والمنافسة والانجاز الاقتصادي.[3]

الفرع الثاني: عناصر نظام تشغيل البيانات الالكترونية[4]

أولا: عناصر نظام تشغيل البيانات الالكترونية

ومن الجدير بالذكر أن أي نظام محاسبي يدويا كان أم آليا (الكترونيا) له عناصر يتكون منها وهذه العناصر هي:

(المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، مجموعة التقارير المالية).

كما توجد عناصر أخرى يطلق عليها العناصر المساعدة وهي:

(الدليل المحاسبي، إدارة محاسبية واعية)وفيما يلي هذه العناصر بشيء من الإيجاز:

1-المجموعة المستندية: وهي المجموعة التي تقدم الدليل والسند القانوني للعمليات التي تتم بالمنشاة وتنقسم هذه المجموعة إلى قسمين رئيسين (المستندات الداخلية، المستندات الخارجية) ، ويقصد بالمستندات الداخلية تلك المستندات التي تنشأ داخل المنشأة مثل: إذن الصرف، صور الإيصالات، قسائم البيع، فواتير البيع، الشيكات أما المستندات الخارجية فيقصد بها المستندات التي تحصل عليها المنشأة من المنشآت الأخرى، وتوجه إلى المنشأة مثل: فواتير الشراء، إشعارات الخصم والإضافة ، كشف حساب البنك.

---

[1] ابراهيم الجزراوي، عامر الجنائي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان الأردن، الطبعة العربية، 2009، ص15.

[2] أسعد محمد علي وهاب، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] نفس المرجع،ص17.

[4] عصام فهد العربية، زياد أحمد الرعبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007،ص57-59.

2-المجموعة الدفترية: وتعتبر هذه المجموعة الأداة الخاصة بتسجيل البيانات والعمليات المحاسبية، وتستخدم كافة المنشآت على اختلاف طبيعة نشاطها، وأحجامها نوعين من الدفاتر هي: دفاتر اليومية (العامة والمساعدة)،دفتر الأستاذ (العام والمساعد)، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الدفاتر تبعا لكل منشأة مثل: دفتر الجرد، والدفاتر الإحصائية بالنسبة لدفاتر اليومية المساعدة: فإنها تعرف بأنها تلخيص العمليات ذات الطبيعة الواحدة، فكل يومية من اليوميات المساعدة تضم عمليات متشابهة في طبيعتها وتعرض في صورة منظمة ومتسلسلة، ويتم تجميع المبالغ المدينة والدائنة لكل دفتر بشكل دوري يتم إثباتها في دفتر اليوميةالعامة بقيد إجمالي.

3-مجموعة التقارير المالية: هي المنتج النهائي للمحاسبة وتنقسم إلى قسمين هما:(تقارير داخلية وخارجية).

وهذه التقارير لها ثلاثة أنواع وهي(تقارير مالية تاريخية، تقارير مالية جارية، تقارير مستقبلية).

ثانيا: العناصر المساعدة لنظام تشغيل البيانات المحاسبية[1]

1-الدليل المحاسبي: إن إنشاء الدليل المحاسبي ليس بالأمر اليسير، فهو يتطلب الإلمام الكامل بكافة البنود لحسابات الأصول والخصوم (الميزانية)، وكذلك المصروفات والإيرادات (حسابات النتيجة)، ولذلك يمكن تعريف الدليل المحاسبي، بأنه عبارة عن قائمة تحتوي على رموز وعناوين الحسابات المستخدمة في النظام المحاسبي، وتعمل هذه القائمة على تجميع البنود المحاسبية في مجموعات رئيسية متناسقة لكل منها صفة عامة واحدة، ومما لا شك فيه أن هذا الإجراء يعتبر مفيدا في تحديد عدد مسميات الحسابات، وبالتالي تحديد وتقسيم البيانات اللازمة لوضع التقارير فضلا عن الدور الهام في حالة استخدام الحاسبات الالكترونية في النظام المحاسبي.

2-**الحسابات الإجمالية:** يعد الحساب الإجمالي صورة ملخصة لجميع العمليات التي ترحل تفصيليا إلى أولحسابات التي يضمنها هذا الدفتر، والهدف من إنشاء الحسابات الإجمالية تصنيف نطاق البحث عن الأخطاء، فضلا عن ذلك سرعة إعداد الحسابات والتقارير المالية الختامية في حالة كثرة الحسابات الشخصية وكذلك تسهيل عمل الإدارة عند طلب التقارير المستعجلة وفي إجراء الضبط الداخلي.

[1] عصام فهد العربية، مرجع سبق ذكره، ص61،62.

الفرع الثالث: دور المحاسب في حالة نظام معالجة البيانات الكترونيا[1]

1-يجب أن يكون المحاسب ملما بطاقة وإمكانيات وحدود وبرامج أجهزة الكمبيوتر المستخدمة التي تستخدمها الشركة حتى يستطيع أن يجمع و تبوب البيانات بشكل مناسب لمعالجتها بواسطة الكمبيوتر.

2-يجب أن يتعرف موظفي قسم معالجة البيانات على احتياجات المحاسب والآخرين من المعلومات والتقارير حتى يتمكنوا من إعداد ملفات وبرامج معالجة البيانات والتقارير التي تساهم في صنع القرارات المناسبة.

3-في النظام الآلي يجب على المحاسب التأكد من أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها قد تم صياغتها على شكل برامج ملائمة للحاسب الآلي.

[1] حسين مصطفى هلالي، مرجع سبق ذكره، ص17.

المبحث الثاني: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

لقد شاع استخدام الحاسب*في أتمتة*نظم المعلومات بشكل كبير لذلك نصح مصطلح نظام المعلومات المحاسبي ليعبر عن استخدام الحاسوب في إدخال ومعالجة وتخزين ونقل البيانات والمعلومات.

المطلب الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

تمثل نظم المعلومات المحاسبية حاليا أحد أهم النظم الرسمية في أي مؤسسة للأعمال مهما كانت نشاطاتها أو القطاعات التي تنتمي إليها.

الفرع الأول:نبذة تاريخية لتطور نظم المعلومات المحاسبية

ارتبطت نظم المعلومات الإدارية الحديثة ارتباطا وثيقا باستخدام الحاسوب، حتى أننا عندما نقول: "نظم المعلومات" فإننا نعني الحاسوب هو المكون الأساسي لنظم المعلومات.

أولا: لقد مر تطور نظم المعلومات الإدارية الحديثة بأربع مراحل رئيسية[1]:

المرحلة الأولى التركيز على البيانات: وهي مرحلة الخمسينات وجزء من الستينات، حيث اقتصرت مهمة المعلومات قبل انتشار الحاسوب على إنتاج بيانات دون معلومات.

المرحلة الثانية التركيز على المعلومات: وقد ركزت على أن الحاسوب قادر على فعل أشياء أكثر بكثير من مجرد إنتاج البيانات وتشغيلها كالتخزين والاسترجاع، بل ويمكنه معالجة البيانات واستخلاص نتائج تسمى المعلومات.

المرحلةالثالثة التركيز الحديث على اتخاذ القرارات والاتصالات: وهو أسلوب جديد يساعد المديرين على انجاز أعمالهم واتخاذ قراراتهم، وقد ظهر في هذه المرحلة ما يعرف بنظم دعم القرارات.

المرحلة الرابعة التركيز الآن ومستقبلا على قواعد المعرفة: وهي محاولة لإدخال الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات بواسطة برامج الحاسوب، وهي توفر استشارات إدارية للمدير.

ثانيا: كما مر تطور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بأربع مراحل

---

*سيتم استخدام مصطلح نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بدلا من نظام التشغيل الالكتروني للبيانات ،و استخدام الحاسب الالكتروني بدلا من الكمبيوتر أو الحاسب الآلي

*الاتمتة هي تحويل البيانات من صورتها المادية إلى بيانات الكترونية .

[1]الحسينة سليم إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الاردن،2002،ص53.

يمكن التعرض لتطور النظم الالكترونية في تحويل المعلومات المحاسبية من خلال دراسة مراحل تطور استخدام الحاسبفي الخدمات المالية التجارية كما يلي[1]:

المرحلة الأولى: تتميز بإدخال الآلات التقليدية في العمل المحاسبي، وتعتبر البنوك التجارية أول من استخدم النظم المحاسبية في عملياتها، حيث بدأت أدوات تسطير وجدولة الشيكات، آلات قراءة الحبر الممغنط، وآلات تجهيز وإعداد المخرجات وقواعد البيانات، وغطت هذه المرحلة الأعوام من 1955-1965.

المرحلة الثانية: وتمثل استخدام الحاسب الالكتروني في ترشيد القرارات التجارية، وتغطي هذه المرحلة الفترة من عام 1965 إلى عام 1975.

المرحلة الثالثة: هي مرحلةاستخدام الحاسبات في نظم المعلومات المصرفية، وامتدت هذه المرحلة من عام 1975 حتى بداية التسعينات.

المرحلة الرابعة: تتميز هذه الفترة باستخدام نظام الشبكات، ونظم التحويل الالكترونية للمعلومات المحاسبية والأموال، بالإضافة إلى نظم التبادل الكترونيا، وتغطي هذه المرحلة من بداية التسعينات حتى الآن.

الفرع الثاني: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

أصبحت دراسة نظم تكنولوجيا المعلومات المتطورة أمرا ضروريا خلال الفترات القليلة الماضية، حيث أنه في ظل عدم توافر المعالجة الآلية للبيانات كان نظام التشغيل المحاسبي يتحقق من خلال تقنيات المعالجة اليدوية للبيانات، غير أنه نتيجة التطور السريع في عالم الحواسب وظهور الحواسب الشخصية ونظمها وانتشارها وسهولة استخدامها في كافة المجالات، فقد أصبح تشغيل المعلومات المحاسبي من خلال الحواسيب الآلية أمرا عمليا وممكننا بالنسبة للمنظمات صغيرة الحجم حيث أن هذا الأمر أصبح واقعا ملموسا في معظم المنظمات الاقتصادية حتى في المجتمعات النامية فانه من الضروري للمحاسبين التعرف على المفاهيم التي يتم الاستناد اليها في التشغيل الآلي لنظم المعلومات المحاسبية وأصبح من الضروري تفهم التقنيات الآلية الحديثة التي يتم من خلالها تشغيل النظم[2].

وعليه هناك عدة تعريفات لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

[1] جمعة أحمد، العربيد عصام، الزعبي زياد، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003، ص216،229.
[2] عبد المقصود دبيان وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها الحاسب**، كلية التجارة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص27.

التعريف الأول: هي أحد أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في مؤسسة الأعمال، ويهدف هذا النظام إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل لها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية[1].

التعريف الثاني: هو نظام فرعي للمعلومات داخل المؤسسة يتكون من مجموعة من الإمكانيات آلية وبشرية مسئولة عن توفير المعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية وذلك لمساعدة الإدارة والفئات الأخرى الخارجية في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار[2].

أما الشروط الواجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، فإن بناء نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يجب أن يكون شاملا ومتكاملا، وتتوفر فيه المقومات والشروط الأساسية، وأنه لكي

يكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبي الإلكتروني يجب أن يكون قادرا على[3]:

1-أن ترتبط بالهيكل التنظيمي للمنظمة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة .

2-أن يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط.

3- أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفاصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية، وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.

4- أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرارات في الوقت المناسب.

5-أن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة.

6-تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل: الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

7-أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية، لخدمة إدارات مختلفة داخل المؤسسة (الإنتاج، التسويق، التمويل، التكاليف، التدقيق)، دون تكرار لجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى.

8- أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية.

---

[1] حفناوي محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن،2001، ص66.
[2] علي مانع صنيهيب شرار المطيري، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الانتمان في البنوك الكويتية**، رسالة ماجستير، الشرق الأوسط، 2012، ص12.
[3] جمعة أحمد، العربيد عصام، مرجع سبق ذكره،ص20.

9-أن يوفر قنوات الاتصال لتدفق المعلومات داخل وخارج المؤسسة.

10-أن يستجيب النظام لطلب المعلومات بصفة مستمرة.

ثانيا: أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

يمكن حصر أهمية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المؤسسات في النقاط التالية[1]:

1-السرعة: وذلك في كونها تعالج كميات هائلة من البيانات بسرعة فائقة.

2- خدمة الإدارة في جميع مجالات عملها، تخطيط ورقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات والمجالات الوظيفية.

3-حجم الذاكرة: تتمتع الحواسب بذاكرة ضخمة، من خلالها تجميع وحفظ البيانات والمعلومات المحاسبية وأيضا استرجاعها في أجزاء من المائة.

4- تحقيق درجة عالية من التكامل والترابط بين الأنشطة داخل المؤسسة.

5-الدقة وعدم الإجهاد: تقوم الحواسيب بالعمل لساعات وساعات متتالية وتكرار العمليات وذلك بنفس الكفاءة والفعالية وأيضا بالدقة المطلوبة والتي بدورها توفر الجهد وتقلل من الوقوع في الخطأ بالنسبة للمحاسب.

الفرع الثالث: أهداف نظم المعلومات المحاسبية

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة، أو الخارجيين كالزبائن، وتوجد ثلاث أهداف يمكن تحديدها فيما يلي[2]:

الهدف الأول: الدعم اليومي للعمليات: أن أي وحدة اقتصادية تقوم يوميا بعدد من الأنشطة والإحداث، والعمليات المحاسبية ويقصد بالعمليات المحاسبية أنها العمليات التالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري وتتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية، مثلا عمليات البيع التي تحدث في الوحدات الاقتصادية هو تبديل قيمة اقتصادية تمثل عملية محاسبية.

[1] إبراهيم بن تغري، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة المعلومات المالية**، مذكرة ماستر، جامعة المدية، الجزائر، 2013، 2014، ص73

[2] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص27-29.

الهدف الثاني: دعم اتخاذ القرار : يقصد به توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية وان هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه معالجة المعلومات، فمثلا أن الكثير من الوحدات الاقتصادية تستخدم نظام معلوماتها الحيوية كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام المقبل، حيث بمعرفة الأخيرة تستطيع الوحدة الاقتصادية من إجراء التخطيط الضروري لإنتاجها.

الهدف الثالث: انجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة: إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة الى المستخدمين الخارجيين عن الوحدات الاقتصادية فعلى سبيل المثال الوحدات الاقتصادية الصناعية ذات النفع العام، فتلك الوحدات الاقتصادية توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها.

وبالإضافة لهذه الأهداف الرئيسية توجد أهداف أخرى يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- صياغة الاستراتيجية والخطط الطويلة الأجل وتخطيط ورقابة العمليات .
2- قرارات تخصيص الوارد والقرارات الخاصة بربحية المنتجات أو غيرها من الأنشطة.
3- قياس وتقويم الأداء ويشمل المقارنة بين النتائج الفعلية والمخططة.
4- توفير المعلومات والنتائج اللازمة لمقابلة احتياجات الأشخاص في جميع المستويات بهدف التعرف على نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.
5- شمول النظام على مقومات الرقابة بنوعها، ورقابة الرقابة التنظيميةورقابة المعايير.
6- توفير البيانات والمعلومات التي تطلبها الجهات الخارجية ولا بد أن تتسم بالدقة والتوقيت السليم
7- القدرة مع التعامل مع المستقبل بما يميز به ظروف عدم التأكد.
8- اعتماد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية التي تمكنه من توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل.

وهناك أهداف أخرى للنظام المحاسبي سواء كان يدوي أو آلي[2]:

1-تجميع وتحليل البيانات المحاسبية بما يتطلب ذلك من تحديد للمستندات والنماذج من ناحية أنواعها وأشكالها و مساراتها.

2- تحديد أساليب تصنيف البيانات لعناصر الإيرادات والمصروفات ولمكونات الأصول والخصوم.

3- تحديد أساليب تلخيص وعرض المعلومات المحاسبية بما يتفق وطبيعة احتياجات وحجم النشأة.

[1] محي الدين إبراهيم عثمان، هلال يوسف الصالح، **تحديث نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحقيق الامان للتجارة الالكترونية**، مجلة العلوم الاقتصادية،2013، ص29.
[2] محمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص56.

المطلب الثاني: مواصفات وخصائص وأنواع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني[1]

هناك عدة مواصفات و خصائص تميز نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

الفرع الأول: مواصفات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

يتمتع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالمواصفات التالية:

1-بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، فان نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة،ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط بالماضي.

2- يسجلالأحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة في لحظة إصدارها كما ينتج المعلومات الدورية.

3- إمكانية الدمج بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة.

4-البرامج المستخدمة سهلة، إذ يمكن استخدامها من قبل أقسام الحسابات والأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات وليس حصرا على البرمجيين والمختصين بعلم الحاسوب والذي عادة ما تكون معرفتهم بالمحاسبة قليلة.

الفرع الثاني: خصائص نظم المعلومات المحاسبية

خواص نظم المعلومات المحاسبية جعلها منذ البداية محط اهتمام المبرمجين حيث أنها[2]:

1-تحتوي على كمية هائلة من البيانات التي يجب أن تسجل وتعالج وتخزن مما يعني أن استخدام الحواسب الالكترونية سوف يؤدي إلى ترشيد تكاليف العمل المحاسبي.

2-تعالج هذه البيانات وفق أسلوب محدد مسبقا مما يعني ثبات خوارزمية الحلوعادة ما يكون هذا الأسلوب محددا في قوانين وأنظمة تمتاز نسبيا بالثبات لفترة طويلة.

[1] قاسم عبد الرزاق محمد، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008،ص267.
[2] قاسم عبد الرزاق محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط، 1عمان، الاردن، 1997،ص265.

3- تعالج هذه البيانات وتصدر النتائج في فترات زمنية محددة أي إن إجراءات إغلاق الحسابات واستخراج ميزان المراجعة وإعداد الحسابات الختامية هي إجراءات دورية تتكرر في فترات زمنية محددة(نهاية الشهر أو العام).

4-وجود عدد كبير من المستفيدين من المعلومات المحاسبية والذين تتعدد أشكال عرض المعلومات المحاسبية، بحسب الغاية من المعلومات المحاسبية (المستويات الإدارية المختلفة ، الدوائر المالية، حملة الأسهم، المصارف...).

وهناك خصائص أخرى منها[1]:

1- اختفاء عناصر كثيرة من مسار المراجعة المرئي اللازم لتتبع العمليات ابتداء من المستندات حتى أرصدة الحسابات.
2- يتم معالجة البيانات بالحاسب الآلي وفقا لتعليمات ثابتة (مبرمجة) مما يلغي وجود الأخطاء الكتابية.
3- توفر أنظمة الكمبيوتر للإدارة أدوات تحليلية متنوعة تسهل عملية الإشراف على أنشطة المنشأة.
4- لا تركز أنظمة معالجة البيانات الكترونيا على الفصل بين المهام غير المتجانسة.

الفرع الثالث: أنواع نظم معالجة المعلومات المحاسبي الالكتروني

بحسب الهدف من استخدام الحاسوب في المنظمة يمكن التمييز بين عدة أنواع من نظم المعالجة[2].

1-**نظم معالجة البيانات** :هي النظم التي تقوم على استخدام الحاسوب في معالجة البيانات الناتجة عن عمليات المنظمة مثل عمليات الإنتاج، التمويل والإيرادات والمصاريف من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية.

2-نظم المعلومات: هي النظم التي تستخدم الحاسوب من اجل تمويل البيانات الناتجة عن نظم معالجة البيانات إلى معلومات تساعد إدارة المنظمة في عمليات اتخاذ القرار فهي تعمل بشكل أساسي على تزويد المديرين بالمعلومات التي يحتاجونها في عمليات صنع القرار.

[1] عصام فهد العربية، مرجع سبق ذكره، ص61،62.
[2] إبراهيم بن تغري، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة المعلومات المالية**،مرجع سبق ذكره،ص73

3-نظم دعم القرارات: تحتوي نظم دعم القرار بالإضافة إلى البيانات والمعلومات على إجراءات وبرامج تعمل على معالجة البيانات والمعلومات في نماذج اتخاذ القرار مثل: البرمجة الخطية...الخ. من اجل تقديم المعلومات بالشكل الذي يمكن من استخدامها مباشرة في عملية صنع القرار.

4-النظم الخبيرة: هو نظام قائم على المعرفة ويستخدم معرفته حول المجال المطبق به من تقديم النصح والمشورة للمستخدم النهائي لذلك فانه يشبه نظم دعم القرار من حيث احتوائه على قاعدة بيانات ونماذج اتخاذ القرار إلا انه يحتاج بالإضافة إلى ذلك تطوير قاعدة للمعرفة وآلية للاستدلال التي يتمكن النظام الخبير بواسطتها من صنع القرار إلى نظم دعم القرار تقدم المعلومات للمستخدم بالشكل الملائم لعملية اتخاذ القرار بينما تقوم النظم الخبيرة بعملية صنع القرار.

المطلب الثالث: عناصر ومبادئ نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

هناك عناصر ومبادئ خاصة بنظام المعلومات المحاسبي سنتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: عناصر نظام المعلومات المحاسبي في بيئة المعالجة الآلية:[1]

هناك عناصر لنظم المعلومات المحاسبية من أهمها:

1الافراد: هم الأشخاص المختصون بوظائف إعداد النظم، وإعداد البرامج وتشغيلها وأمنها، ويقوم المدير بالإشراف على الوظائف والعمليات المالية.

2-برامج التشغيل: تعتبر برامج التشغيل من أهم عناصر نظم المعلومات المحاسبية وتتكون من:

-البرامج الأساسية وبرامج الرقابة: هي البرامج المسؤولة عن مراقبة وتنسيق الأنشطة التي تقوم بها المكونات المادية.

-برامج التطبيقات: وهي التي توجه وحدة المعالجة المركزية.

3-**قاعدة البيانات**: هي عبارة عن مستودع جمع البيانات اللازمة لتلبية الاحتياجات من المعلومات وتستخدم أساليب ترتيب وترميز، حسب الترتيب المخصص للبيانات.

4-**المكونات المالية لنظم المعالجة الآلية**: (وحدة الإدخال، وحدة المعالجة المركزية، وحدة الإخراج، وحدة التخزين).

[1] علا احمد عبد الهادي الزعانين، **اثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص28،29.

الفرع الثاني: مبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني[1]:

تحكم عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ الرئيسية التي يجب على المصمم إن يعمل على تطبيقها عند تصميم النظام وتتركز المبادئ الأساسية في:

1-مبدأ تكامل وارتباط عمليات المؤسسة وأقسامها:

تتكون المؤسسة من مجموعة الإدارات والأقسام التي تعمل بشكل مشترك من أجل تحقيق الأهداف تربط أقسام وإدارات المؤسسة بعلاقات وطيدة بينها، بحيث يرتبط كل قسم مع الأقسام بمجموعة من المعاملات والعلاقات التي تنعكس على شكل بيانات ومعلومات يتم تبادلها بين الأقسام المختلفة، وذلك في إطار ترشيد علاقة مع الأقسام

الأخرى وفي خلق الترابط والتكامل بين الأقسام.

2-**مبدأ كتابة البيانات في المستندات مرة واحدة**

يعتبر هذا المبدأ هو المبدأ الأساسي الذي يجب أن يلتزم به مصمم النظام المحاسبي عند إعداده لخطوات سير العمل من خلال النظام، وترجع أهمية هذا المبدأ إلى طبيعة تسلسل إجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية.

3-مبدأ الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية أحد أركان نظم المعلومات المحاسبية وقد عرفت الرقابة الداخلية على أنها الخطة التطبيقية، وكافة الطرق والمقاييس التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، ومن أهداف الرقابة الداخلية:

(حماية الأصول، دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها، الالتزامات بالسياسات الإدارية، الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد).

المطلب الرابع: مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص158-161.

تتعرض نظم المعلومات المحاسبية إلى العديد من الأخطار والمهددات التي قد تهدد أمن نظم معلوماتها، وقد تتنوع مصادر تلك المهددات بحسب الإغراض التي تقوم بها تلك النظم ويمكن تصنيف أنواع التهديدات والأخطار بحسب مصادر إلى أربعة أنواع رئيسية:[1]

1-خرق نظم الحاسوب بهدف الاطلاع على المعلومات المخزنة فيه والوصول إلى معلومات شخصية أو أمنية عن شخص ما، أو التجسس الصناعي، أو التجسس المعادي للوصول إلى معلومات سرية.

2-خرق النظم الحاسوبية بهدف تعطيل، التزوير، أو الاحتيال ، التلاعب بالحاسبات في البنوك التلاعب بفاتورة الهاتف، التلاعب بالضرائب، تغيير بيانات شخصية من السجل المدني أو السجل العام للموظفين. خرق النظم الحاسوبية بهدف تعطيل هذه النظم عن العمل لأغراض تخريبية باستخدام ما يسمى البرامج الخبيثة (الفيروسات)، أما من قبل الإفراد أو العصابات أو الجهات الأجنبية بغرض شل هذه النظم الحاسوبية عن العمل وخاصة في أوقات الحرب.

4-أخطار ناتجة عن فشل التجهيزات في العمل، أعطال الكهرباء، الحرق، كوارث طبيعية(فيضانات، زلازل).

وتعتبر التصنيفات السابقة لمخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لجميع المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية، ويمكن تصنيف مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الى أربعة أصناف:[2]

أولا: مخاطر المدخلات: هي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي إدخال البيانات إلى النظام الآلي وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

1- الإدخال غير المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.
2- الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.
3- التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.
4- التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بواسطة الموظفين.

ثانيا: مخاطر تشغيل البيانات

[1] إبراهيم بن تغري، مرجع سبق ذكره، ص74.
[2] حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006،ص81-83.

هي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مرحلة النظام وهي مرحلة التشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل في البنود التالية:

أ- المرور(الوصول) غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين.
ب- المرور غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة أشخاص خارج المؤسسة.
ت- اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر.
ث- إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي و التأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.
ج- اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين.

ثالثا: مخاطر مخرجات الحاسب

تلك المخاطر تتعلق بمرحلة مخرجات عمليات معالجة وتشغيل البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة الملفات وكيفية استلام تلك المخرجات، وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:[1]

أ- طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات.
ب- خلق مخرجات زائفة /غير صحيحة.
ت- سرقة البيانات / المعلومات.
ث- عمل نسخة غير مصرح (مرخص) بها من المخرجات.
ج- الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو الورق.
ح- طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك.
خ- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى أشخاص غير مخول لهم / ليس لهم الحق في استلام نسخة منها.
د- تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوفر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية

[1] حرية شعبان محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص81-83.

لقد أثرت التطورات السريعة المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسبات الالكترونية على النظم الإدارية والمحاسبية بالمنشآت والشركات وغيرها، ولقد أحدث هذا تغييرا جوهريا في منهجية، أهداف، مقومات، والإجراءات المحاسبية، كما أثر هذا بدوره على التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للمحاسب بالمقارنة عما كان عليه الأمر في ظل التشغيل اليدوي التقليدي للبيانات.

المطلب الأول: تأثير استخدام الحاسوب على أهداف وأساليب المحاسبة

لقد أثر استخدام الحاسوب على أهداف و أساليب المحاسبة نوجزها كما يلي:

الفرع الأول: تأثير استخدام الحاسوب على أهداف المحاسبة[1]

1-توفير معلومات عن طبيعة أوجه نشاط المؤسسة وعن نتائج إعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، هي السنة المالية، وتوصيل هذه المعلومات إلى أطراف داخلية وخارجية ذات علاقة مع المؤسسة.

2-توفير معلومات تفيد الإدارة في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة.

إن استخدام الحاسوب يحدث تغييرات في إجراءات التسجيل ومعالجة البيانات إلا أن هذا لا يغير من أهداف النظام المحاسبي، وان استخدام الحاسوب يؤدي إلى زيادة فعالية النظام في تحقيق أهدافه، حيث ان استخدامه يؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات، لان تشغيل هذه البيانات يتم داخل الجهاز وطبقا لبرامج محددة مسبقا، حيث إن استخدام الحاسوب يؤثر على درجة كفاءة النظام ولكن دون أن

يؤثر على طبيعة هذه الأهداف.

الفرع الثاني: اثر استخدام الحاسب على أساليب المحاسبة[2]

أدى استخدام الحاسبات الالكترونية في مجال المحاسبة دورا هاما في تطوير أساليبها حيث استخدمت أساليب حديثة نذكر منها مايلي:

1- أسلوب التشغيل الالكتروني في مجال تحليل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات لان الأساليب اليدوية لم تصبح مناسبة في حالة حجم الإعمال الكبيرة.

[1] عيادي محمد لمين، مرجع سبق ذكره،ص96،97.
[2] حسين شحاته، **أصولالمراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت**، كلية التجارة، جامعة الأزهر، متاح على الرابط :httpwww.darehmashora .com/dawnloade.ashxdocid تاريخ الاطلاع 2015/12/29،ص8.

2- الأساليب الرياضية والإحصائية والهندسية في مجال تحليل البيانات وهذا لم يكن ممكنا بدون استخدام الحاسب الالكتروني.

3- أساليب نظرية النظم في مجال تصميم النظم المحاسبية ودراسة سلوكها خلال الزمن وتصميم السياسات المالية والإدارية.

4- كما اتسع نطاق المحاسبة وتطورات أغراضها لتشمل تقديم بيانات ومعلومات احتمالية عن المشكلة تحت ظروف مختلفة وتحت سياسات بديلة بدرجة الدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب، وذلك باستخدام أساليب المحاكاة والاحتمالات .

المطلب الثاني: اثر استخدام الحاسوب على مقومات نظام المعلومات المحاسبي[1]

يمكن القول بأن مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الالكتروني للبيانات لن تختلف على مقومات النظام المحاسبي اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحوال لابد من وجود مجموعة مستنديه، ومجموعة دفترية، ودليل محاسبي، وقوائم مالية وتقارير أخرى، ومع ذلك فان استخدام الحاسب يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى وهو ما سنوضحه في العرض التالي لطبيعة مقومات النظام المحاسبي في ظل استخدام الحاسب.

أولا: الأثر على المجموعة المستندية

تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد التي تظهر عليه فواتير البيع والشراء، أو إيصالات السداد والتحصيل وغيرها، وتستخدم هذه المستندات مباشرة للتسجيل في الدفاتر والسجلات، أما في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات، فان الأمر يستلزم بالضرورة تعديل في شكل أو طبيعة المستندات أو استخدام مجموعة مستنديه وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية مترجمة بطريقة يفهمها الحاسب الالكتروني حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات كمدخلات، فالمستندات في الواقع ماهي إلا وسائط تحمل البيانات، ولا شك إن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.

ثانيا: الأثر على المجموعة الدفترية

في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية فقد تحولت المجموعة الدفترية من صورتها وشكلها المادي التقليدي في النظام المحاسبي اليدوي، حيث حل محلها وسائل تسجيل البيانات وهي الأشرطة الممغنطة الصلبة والمرنة والاسطوانات الممغنطة وأقراص الليزر، وقد انعكس ذلك على إن الملفات والسجلات تكون في شكل مخرجات آلية لا يمكن الاطلاع عليها بدون تشغيل الحاسب الالكتروني.

[1] احمد حلمي جمعة، عصام فهد العربية، زياد احمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن،2008،ص25.

وقد تطلب القانون إمساك دفتر اليومية ودفتر الجرد يدويا جنبا الى جنب مع النظام المحاسبي في بيئة الحاسب.

واستخدام الحاسبات الالكترونية أدى الى دمج الدفاتر المحاسبية (اليومية والأستاذ) في اسطوانة واحدة ويمكن إظهار البيانات المحاسبية على شاشة الحاسب وطبيعتها عند الحاجة إليها.

ثالثا: الأثر على دليل الحسابات [1]

يتمثل دليل الحسابات في أسماء وأرقام الحسابات، مصنفة في شكل مجموعة تمثل الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والنتائج.

كما يعتبر أحد المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي سواء كان النظام يدويا أم آليا ولا يمكن الاستغناء عنه، حيث لا يوجد اختلاف بين النظام الآلي و النظام اليدوي في دليل الحسابات، ولكن إعداد دليل الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي المعتمد على الحاسوب يعتبر أسرع وأدق من إعداده في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي، كما أن الحاسوب لا يستطيع أن يقوم بتوجيه بيان معين إلى حساب معين إلا إذا كان هناك رموز وأرقام بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية معد مسبقا داخل الحاسوب .

وهذا يحتاج إلى حماية تلك البيانات حتى لا يتم اختراقها من قبل أشخاص لا يحق لهم الوصول إليها ومن ثم تخريبها وإفسادها بما يخدم مصلحتهم.[2]

رابعا: الأثر على التقارير و القوائم المالية[3]

وتمثل قائمة نتيجة الإعمال وقائمة المركز المالي، وان استخدام الحاسوب في تشغيل البيانات قد أدى إلى التأثير على التقارير المالية والقوائم المالية من حيث نوعية التقارير والقوائم من جهة ومن حيث وسيلة عرضها من جهة أخرى.

من حيث نوعية التقارير والقوائم المالية نجد إن استخدام الحاسوب قد أدى إلى السرعة والدقة في إعداد التقارير والقوائم، إذ أصبح بالإمكان معالجة كميات هائلة من البيانات في زمن قياسي.

ومن ناحية أخرى أصبح عرض النتائج يتم على شاشات، مما يمكن من تدقيقها وتصحيح الأخطاء إن وجدت، بسرعة قبل طباعة النتائج و كذلك إجراء التغيرات بسرعة وكفاءة.

---

[11] عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2007-2008،ص96-97.

[22] عمر محمد ذكي عبد الوهاب سلامة، **دور الحاسب الآلي في تطوير الممارسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2009،ص12.

[3] عيادي محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص96-97.

تعتبر التقارير التي يتم الحصول عليها من خلال النظام الآلي أكثر عرضة للمخاطر من التقارير التي يتم الحصول عليها من خلال النظام اليدوي.

المطلب الثالث: تأثير استخدام الحاسب على الإجراءات والمنهج المحاسبي:

لقد ترتب على استخدام الحاسب الالكترونية في مجال المحاسبة تأثيرات نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: تأثير استخدام الحاسب على الإجراءات المحاسبية

إن استخدام الحاسبات الالكترونية في مجال التنظيم المحاسبي له تأثيرا كبيرا على طبيعة العمليات المحاسبية، من هذه الآثار ما يلي:

أولا: يقتصر دور المحاسب على ما يلي[1]

أ- تجميع المستندات التي تتضمن البيانات.
ب- إعداد البيانات بطريقة ملائمة.
ت- الاستعانة بخبرة مشغلي البيانات في كتابة برامج الكمبيوتر.
ث- تفسير المعلومة الخارجة من الكمبيوتر ليسهل في ضوئها اتخاذ القرارات المختلفة.

ثانيا:دور المحاسب في ظل التشغيل الالكتروني للنظام المحاسبي[2]

إن الصورة التقليدية للمحاسب لم تعد تلاءم المهنة، فوضع المحاسب خلف طاولة ليجمع أعمدة هائلة من الأرقام ويصل إلى معلومات تفيد متخذ القرار بالنوعية والتوقيت المناسب ومن ثم ليحصل المحاسب على دخله، أصبحت مسألة غير حيوية، فلقد غيرت تكنولوجيا المعلومات أسلوب الحصول على الدخل. [3]

أ- تجميع البيانات.
ب- إدخال البيانات .
ت- المشاركة في وضع برنامج الكمبيوتر.
ث- تفسير النتائج الخارجة.
ج- إعادة عرض مخرجات المحاسبة بطريقة تتناسب للإدارة.

ثالثا: يقتصر دور الكمبيوتر وملحقاته على ما يلي:

[1] حسين شحاتة، **أصولالمراجعة والرقابة**، مرجع سبق ذكره ،ص4
[2] حسين شحاتة ،**أصول المراجعة و الرقابة في ظل الكمبيوتر** ،مرجع سبق ذكره ،ص5.
[3] ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص298.

أ- تسجيل البيانات من وسائل إدخالها إلى الكمبيوتر في ملفات معينة لحين تشغيلها طبقا للبرامج.

ب- تبويب و تصنيف وتحميل البيانات حسب التعليمات الواردة بالبرنامج.

ت- تخزين البيانات وتشغيل البيانات.

رابعا: مركزية حفظ المستندات بعد الإدخال بدلا من أنها كانت مبعثرة في كل قسم من أقسام المؤسسة.

خامسا: يتم التسجيل في دفاتر اليومية والترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ بعملية واحدة، وهذا يوفر الوقت ويقلل من فرصة الخطأ فضلا على أنه يؤدي إلى اختصار بعض المراحل في دورة العمليات المحاسبية.

سادسا: اتساع نطاق تحليل البيانات فبعد أن كان التحليل يتم على نطاق ضيق وباستخدام الأساليب التقليدية، يمكن بعد استخدام الحاسبات الالكترونية، أن يتم التحليل على نطاق واسع وبطريقة علمية وباستخدام أساليب بحوث العمليات .

سابعا: تغيير ملحوظ في أسلوب عرض النتائج والمعلومات حيث أصبحت مخرجات الكمبيوتر تستخدم كتقارير وخصوصا بعد تطوير وحدة المخرجات وتزويدها بوحدات لإعداد الرسوم البيانية.

الفرع الثاني: تأثير التشغيل الالكتروني للبيانات على المنهج المحاسبي[1]

من أجل ذلك تمر العملياتالمالية عند استخدام النظام اليدوي بالخطوات التالية:

1- تسجيل العمليات بدفتر اليومية وهو ما يعرف بالقيد.

2- ترحيلها إلى دفتر الحسابات إي إيجاد أرصدة الحسابات وإعداد ميزان المراجعة.

3- عرض النتائج حيث يتم مقابلة الإيرادات بالمصروفات وإعداد القوائم المالية التي تبين المركز المالي.

أما عند استخدام الحاسوب فانه يتم اختصار هذهالخطوات إلى ثلاث :

1- تسجيل العمليات وتشمل تسجيل العمليات بدفتر اليومية والأستاذ.

2- معالجة البيانات أو تشغيل النظام .

3- عرض النتائج على شكل تقارير وقوائم مالية.

[1] عيادي محمد لمين، مرجع سبق ذكره،ص96-97.

المطلب الرابع:الفرق بين النظام المحاسبي اليدوي والمستخدم للحاسب

أولا :أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على تخزين البيانات[1]

في ظل استخدام النظام اليدوي يتم استخدام النظام البيانات المدونة في الوثائق والمستندات عن طريق حفظ المستندات الأصلية في ملفات خاصة.

أما في ظل استخدام الحاسوب فان الأمر يختلف حيث يمكن تخزين البيانات بأحد الأسلوبين أو كليهما.

الأسلوب الأول: تخزين داخلي أي تخزين البيانات داخل الحاسوب بواسطة وحدة التخزين الداخلي.

الأسلوب الثاني: التخزين الخارجي الذي يتم على شكل أشرطة واسطوانات ممغنطة.

ثانيا: الفرق بين نظام المعلومات المحاسبي اليدوي والمستخدم للحاسب[2]

1- تتحول دفاتر اليومية في نظم المعلومات المحاسبية التي تستند إلى الحاسبات لتأخذ شكل ملفات الإحداث المالية وتحفظ بذاكرة الحاسب.
2- تتحول دفاتر الأستاذ في نظم المعلومات المحاسبية التي تستند إلى الحاسبات لتأخذ شكل الملفات الرئيسية تحفظ بالحاسب.
3- يتغير مسمى عملية ترحيل الإحداث المالية إلى الحسابات الخاصة بها في دفاتر الأستاذ في النظام اليدوي لتسمى في حالة نظم المعلومات المحاسبية التي تستند إلى الحاسبات بمصطلح تحديث الملفات.
4- عند تنفيذ و تشغيل نظام المعلومات المحاسبي باستخدام الحاسبات الآلية فإننا نطلق على عملية إثبات قيود اليومية اصطلاح إدخال أو تغذية البيانات .
5- يتولى المحاسبون تسجيل الأحداث المالية في شكل قيود يومية وترحيلها الى الحسابات وترصديها وإعداد ميزان المراجعة والتسويات والتقارير المالية يدويا في النظم اليدوية بينما يتم تشغيل كل تلك الخطوات من خلال برامج مخصصة في النظم المستندة للحاسبات الآلية.

ويمكن الإشارة إلى شكل تدفق المعلومات المحاسبية في كل من النظام المحاسبي اليدوي، والنظام المحاسبي المستخدم للحاسبات الآلية على النحو التالي[3]:

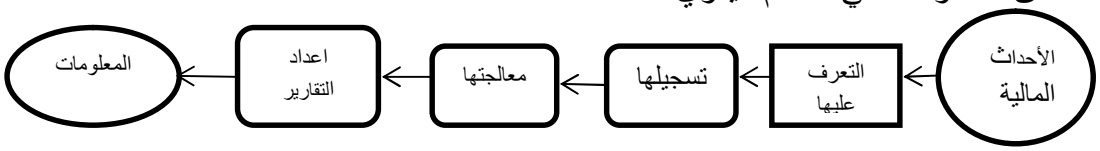
[1] عيادي محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص96-97.

[2] ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص26،27.
[3] ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص27.

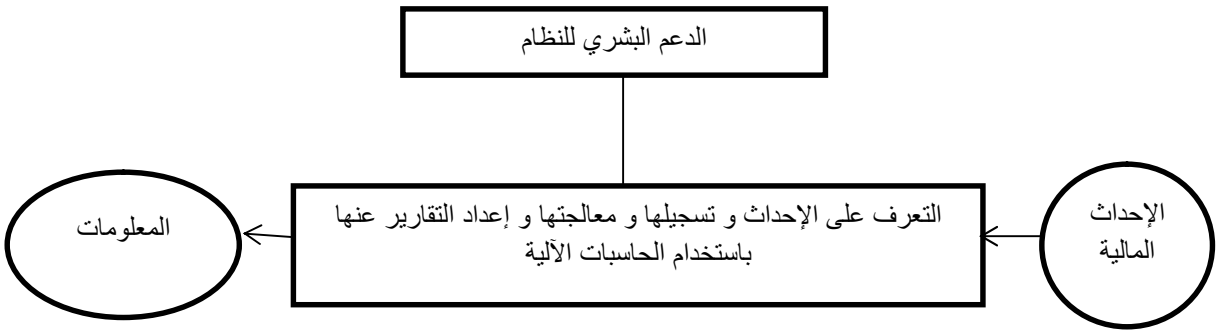
الشكل رقم 03-03:تدفق المعلومات

تدفق المعلومات

أ-تدفق المعلومات في النظام اليدوي.



ب-تدفق المعلومات في النظام الذي يستند للحاسبات:



المصدر: ناصر نور الدين عبد اللطيف **استخدام الحاسب في المحاسبة**،دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، مصر،2014، ص27

خاتمة

من خلال هذا الفصل اتضح لدينا ماهية المحاسبة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات، حيث اشتمل على دور المحاسب في حالة نظام معالجة البيانات إلكترونيا وكذا شروط ومواصفات الواجب توفرها في النظام المحاسبي الالكتروني، كما ينتج عن التشغيل الالكتروني للبيانات آثار منها أثر استخدام الحاسوب على أهداف وأساليب المحاسبة و الدليل المحاسبي ...

كما اثر استخدام الحاسوب في المحاسبة على شكل وطبيعة ومقومات نظام المعلومات المحاسبي، كما اثر هذا بدوره على التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للمحاسب،حيث تم الانتقال من الشكل التقليدي اليدوي للنظام إلى الشكل الآلي للنظام.

ويرجع استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات لما تتميز به من قدرات عالية في تخزين واستدعاء وتداول البيانات، فضلا عن السرعة والدقة الفائقة في إجراء العمليات.

مقدمة

في ضوء التطور التكنولوجي لبيانات الحاسبات الالكترونية،واستخدامها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المنشأة،والتي لها تأثير بالغ الأهمية ومنها كان على المراجع ضرورة دراسة وفهم انواع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية،كما تتعلق المشكلة الرئيسة عند مراجعة البيانات الالكترونية بعدم توفر كل مقومات مسار المرجعة وتتمثل هذه المقومات في المستندات المؤيدة للعمليات والقيود المثبتة في الدفاتر والسجلات والتي قد لا تتوفر بشكل كامل في نظم التشغيل الالكتروني للبيانات التي تقوم على إثبات وتحديث الملفات دون أن يوجد أي دليل مادي ملموسمما تطلب ذلك ضرورة ان يتسلح المراجع بالمعرفة والدرايةببيئة الحاسبات الالكترونية .

وسنحاول في هذا الفصل عن حدود استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة وذلك بفحص أثرها على أهمأعمال التدقيق وهو الحصول على أدلةالإثبات ذات جودة عالية التي يستند اليها المراجع عند إبداء رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية للمنظمة. ولهذا قسمنا الفصل الى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

المبحث الثاني:مسار المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

المبحث الثالث:الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على المراجعة

المبحث الأول : أساسياتالمراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

أصبحت كثير من المؤسسات تستخدم الحاسوب في تشغيل البيانات المحاسبية مما انعكس ذلك على المراجعة، لذا وجب على المراجع التركيز على دراسة المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية،وسنحاول في هذا المبحث إعطاء نظره حول المراجعة والمراجعة في ظل التشغيل الالكتروني

المطلب الأول:أساسيات حول المراجعة

مع زيادة الحاجة إلى التحقق من صحة البيانات لاتخاذ قرارات صائبة تطورت مهنة المراجعة، وصاحب ذلك تعديلات في القيام بها لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه المهنة.

الفرع الأول: تعريف المراجعة وأهميتها

سنذكر تعريف المراجعة ونبين أهميتها بصفة عامة.

أولا: تعريف المراجعةوالمراجع

أ-تعريف المراجعة

التعريف الأول:عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييميها بطريقة موضوعية، ثم توصيل النتائج ذلك إلىالأطراف المعنية[1].

التعريف الثاني:كما عرفها خالد أمين بأنها " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات و الدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقادينا منظما، أي يقصد الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معينة معلومة، ومدى تصورها للنتائج"[2].

التعريف الثالث:كما عرفتها المعاهد والجمعيات المهنية بأنها " المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية مخطط لها، تتم بواسطة تكاليف شخص مؤهل يتصف بالحياد والاستقلال، وتتضمن القيام

[1] عزوز الميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية**، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007، ص5.
[2] محمد امين، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 1999،ص11.

بإنجاز الاختبارات اللازمة للحصول على أدلة للإثبات التي تمكن المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية المدققة[1].

التعريف الرابع:هي عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات والمعايير محددة مقدما، ويجب أن تتم عملية المراجعة بواسطة شخص فني مستقل محايد[2].

ويمكن استخلاص من التعريف الخصائص التالية:

_ ضرورة جمع الأدلة والقرائن وتقييمها بطريقة موضوعية.

_ تحديد نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية.

_ تحديد المعايير التي يستند إليها المراجع .

_تحديد ضرورة إيصال النتائج عملية المراجعة للأطراف المعنية.

ب-تعريف المراجع[3]: لكل مهنة شخص يقوم بممارستها، فالمراجعة يقوم بها شخص يطلق عليه اسم "المراجع"، فهذا الشخص يجب أن يتحلى بمجموعة من الخصائص والمميزات حتى يتمكن من ممارسة هذه المهنة المعقدة والصعبة، والتي تتطلب مسؤولية كبيرة.

يمكن تعريف المراجع على أنه ذلك الشخص المستقل، المحترف والمحايد عند قيامه بعملية المراجعة وإبداء رأيه عن صحة القوائم المالية والعمليات المحاسبية بكل شفافية وموضوعية لمن يطلب خدماته من مؤسسات، شركات....

ثانيا:أهمية المراجعة[4]**:**تلعب المراجعة دورا هاما في تلبية حاجيات مختلفة الأطراف الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة

ويمكن تجسيد أهميتها من خلال مايلي:

_تمكين الملاك أو المساهمين من الاطمئنان على سلامة استثماراتهم في المؤسسة.

---

[1] حازم هشام الالوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجزء الأول، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا ،2003، ص36.

[2] حاتم محمد الشيشي، **أساسيات المراجعة**، دكتوراه الفلسفة في المملكة المتحدة، كلية التجارة، دار النشر المكتبة العصرية، جامعة طنطا، مصر،2008،ص15.

[3] مديرية التحديث وضبط مقاييس المحاسبة، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسب، المديرية العامة للمحاسبة، وزارة المالية، 1998، ص13.

[4] حازم هشام الألوسي ، **الطريق إلى العلم المراجعة و التدقيق** ،المرجع سابق الذكر ، ص 32.

_تمكين المؤسسة من الاستفادة من البيانات المحاسبية التي تمت مراجعتها لأغراض التخطيط والرقابة والمتابعة أعمال المؤسسة

_ تلبية احتياجات الجهات الحكومية من المعلومات المتعلقة بالمؤسسة .

_ تساعد النقابات والجمعيات المهنية ومن تحقق من حسن سير أعمال المؤسسة وقدرتها على تحقيق التوظيف والعمالة المستمرة.

_زيادة إمكانية الحصول على قروض من المصاريف والمؤسسات الإقراض،كون القوائم المالية للمؤسسة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية.

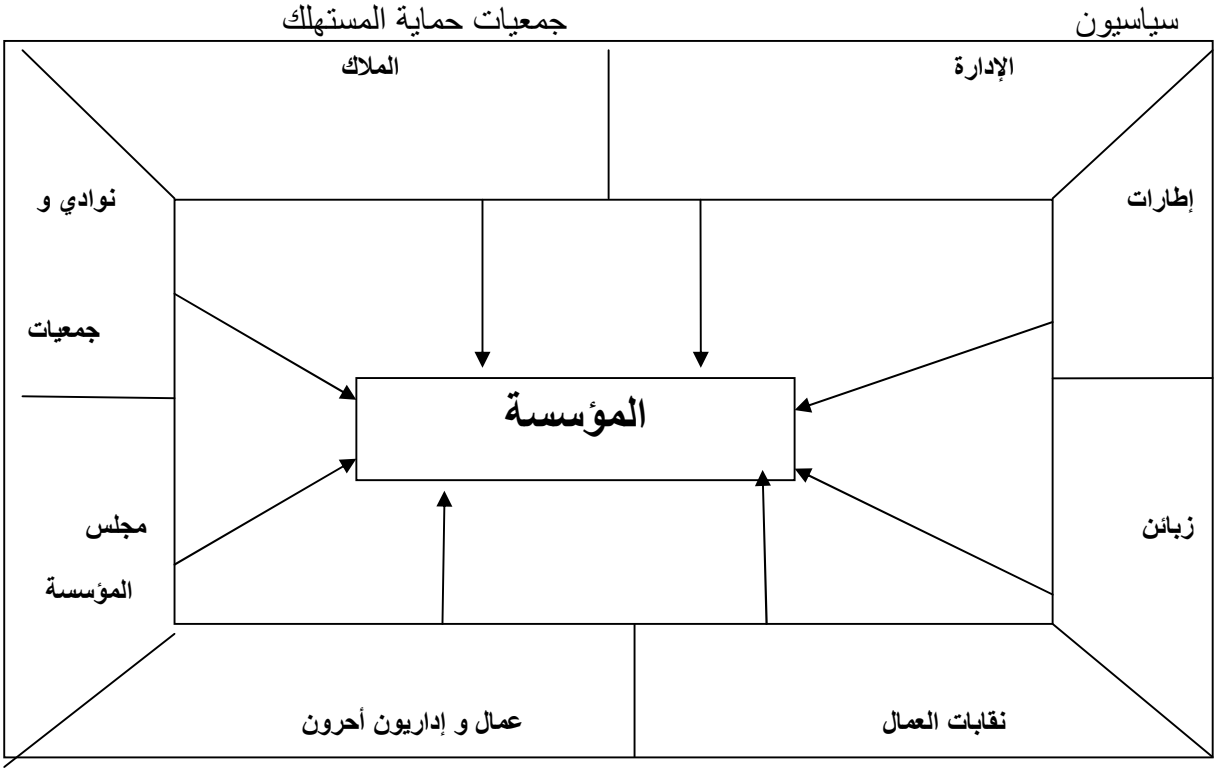
_توفر القوائم المالية المدققة لأطراف الذين هم بحاجة إليها كشركات التامين في حالة تعويض الخسائر،

البائعين والمشترين للمؤسسة،الشركات في حالة انضمام شريك جديد.

ثالثا: الأطراف الطالبة لنتائج المراجعة[1].

شكل رقم02-01: الأطراف الطالبة لنتائج المراجعة

[1] محمد بوتين، **مراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص10.



الجامعية،2003 ،ص10

الفرع الثاني: أهداف وأنواع المراجعة

أولا:أهداف المراجعة[1]

يمكن تقسيمها إلىأهداف تقليدية وأخرى حديثة كما يلي :

أ_الأهداف التقليدية :

1_ التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها.

2_الحصول على رأي فني محايد وعن مدى دلالة تلك القوائم المالية على نتائج أعمال المؤسسة من ربح او خسارة.

3_اكتشاف ماقد يوجد في الدفاتر والسجلات من الأخطاءأو الغش أو التزوير .

[1] شعباني لطفي ،**المراجعة الداخلية و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة** ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر ، 2004،ص 25.

4_ تقليل فرص ارتكاب الأخطاءأو الغش (المراجعة المفاجئة).

ب_ الأهداف الحديثة:

1_ مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات .

2_ تقييم أداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات .

3_ تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية .

4_ المصادقة على الوثائق المالية والتقارير.

ثانيا:أنواع المراجعة

يقدم المراجع ثلاثة أنواع من المراجعة وهي [1]:

1_ المراجعة التشغيلية: تنطوي على فحص أي مجموعة من الإجراءات والطرق التشغيلية في المنشأة ما بغرض تقويم كفاءة وفعالية تطبيق هذه الإجراءات،وتتوقع إدارة المنشأة والحصول على مقترحات لتحسين كفاءة وفعالية عملياتها في نهاية عملية المراجعة التشغيلية،مثال ذلك: تقويم كفاءة ودقة نظام الأجور المطبق في البرنامج المحاسبي الإلكتروني الجديد وقد تتضمن المراجعة التشغيلية أنواعأساسيةوهي:

أ_المراجعة الوظيفية: وتمثل الوظائف وسيلة لتجميع أنشطة منشاة مامثال وظائف الإنتاج أو إصدار فواتير العملاء،وتتعدد طرق تجميع وتقسيم الوظائف، كما يظهر لفظ المراجعة الوظيفية أنها تختص بوظيفة أوأكثرمن الوظائف التي تتم داخل المؤسسة فقد تختص بوظيفة الأجور في قسم ما أو في المؤسسةككل.

ب-المراجعة التنظيمية: وهي نوع من أنواع المراجعة التشغيلية يتعلق بوحدة التنظيمية كاملة مثل قسم أو فرع من الفروع المؤسسة، وتركز المراجعة التنظيمية على مدى تفاعل الوحدات التنظيمية فيما بينها بشكل فعال وكفئ وتلعب خطة المنشأة وطرق التنسيق بين الأنشطة الوحدات التنظيمية دورا حيويا في هذا النوع منأنواع المراجعة التشغيلية.

[1] حاتم محمد الشيشيني ، مرجع سبق ذكره ، ص 21،22،23

ج_ مهام الخاصة :تبرز المهام الخاصة تبعا لطلبات الإدارة العليا وتتنوع هذه المهام الخاصة ومن أمثلتها :

_ تحديد أسباب فشل نظام المعلومات.

_تحديد احتمال وجود تلاعب في قسم ما.

_اقتراح توصيات تهدف إلى تدنية تكاليف منتج ما.

2_المراجعة الإجرائية:

تهدف المراجعة الإجرائية إلى تحديد ما إذا كان الشخص أو المنشأة محل المراجعة تلتزم بالإجراءات والقواعدوالتعليمات الموضوعية بواسطة السلطة العليا ومن أمثلتها:

_فحص الأجور والتحقق من احتساب الضريبة بما يتماشى مع القانون .

وغالبا ما يتم تقرير من النتائج المراجعة الالكترونية إلى شخص ما داخل المؤسسة محل المراجعة وليس إلى عدد كبير جدا من مستخدمي القوائم المالية، وتعتبر الإدارة هي المستفيد الرئيسي من تحديد مدى التزام بالإجراءات غالبا ما تنفذ بواسطة موظفي أو مراجعين يعملون داخل المؤسسة .

3_مراجعة القوائم المالية: يتم إجراء مراجعة القوائم المالية لتحقيق من أن القوائم المالية ككل

المعلومات التي يتم التحقق منها ثم إعدادها طبقا للمبدأ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ورغم ذلك فان من المعتاد إجراء مراجعة للقوائم المالية قائمة المركز المالي،وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها بواسطة استخدام الأساس النقدي أوأيأساسآخر مناسب.

ولتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما،يجري المراجعون الاختبارات الملائمة لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أخطاء هامة أو تحريف لبعض بنود القوائم المالية ويجب على المراجع ان يقوم بتعبير عن مدى عدالة القوائم المالية من وجهة نظر الشمولية تتسع لتشغيل العمليات الحسابية، وفهم طبيعة الصناعة التي تعمل بها المؤسسات أو البيئة التشغيلية التي تعمل فيها وعلاقتها مع الموردين والعملاء و كذلك استراتيجية المؤسسة وتحليلها وبيان ما إذا كانت تؤثر على صدق وعدالة القوائم المالية.

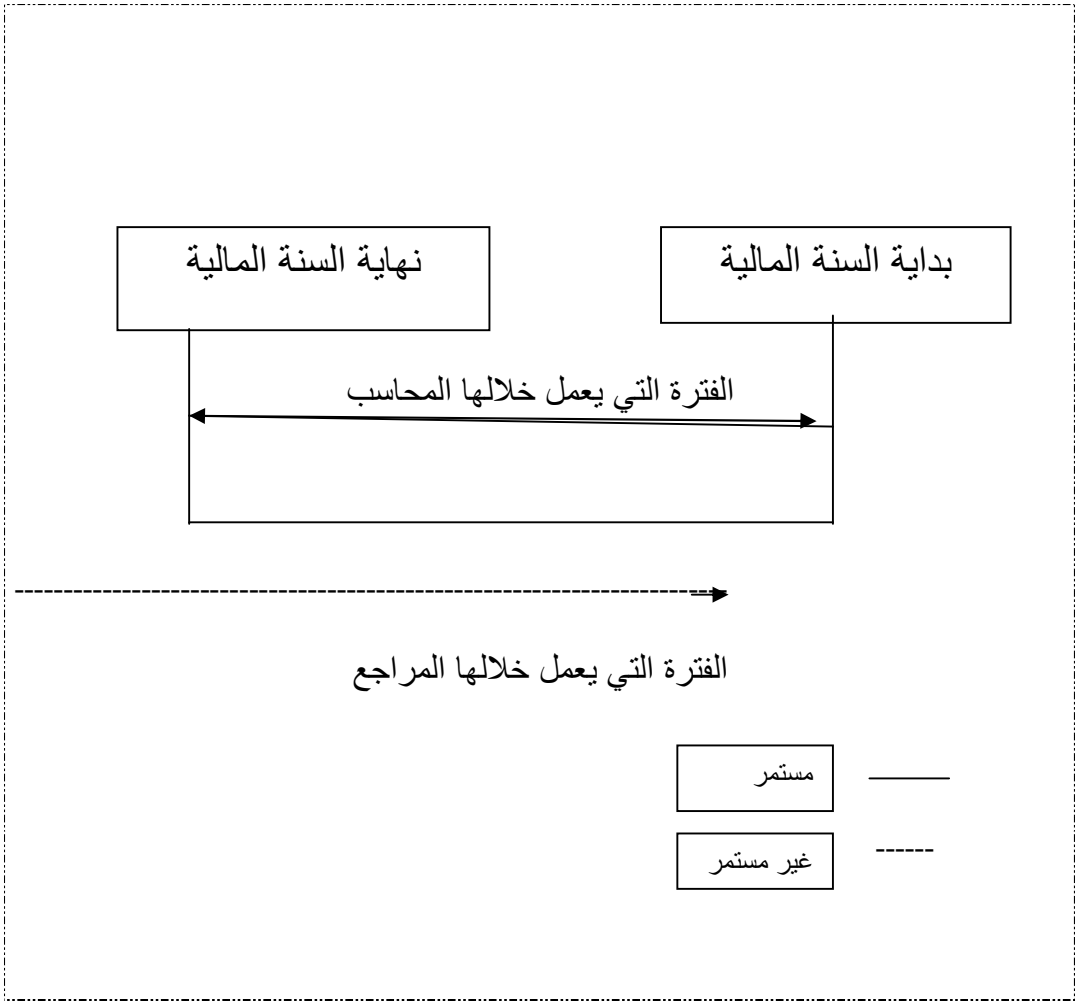
الفرع الثالث: العلاقة بين المحاسبة والمراجعة[1]

المحاسبة معنية بإعداد القوائم المالية للمؤسسة وأي معلومات أخرى مفيدة في حين أن المراجعة معنية بفحص هذه القوائم والمعلومات لإضفاء الثقة عليها، فالمراجعة إذا هي لا تهدف إلى خلق معلومات بيانات محاسبية، فهي مرحلة تبدأ عندما تنتهي المحاسبة. وينبغي التنبيه هنا إلى انه ليس بالضرورة التنبيه هنا إلى انه ليس بالضرورةأن ينتظر المراجع حتى نهاية السنة المالية والانتهاء من إعداد القوائم المالية ثم يبدأ بالفحص، فقد يقوم بعملية الفحص خلال السنة ويستمر بعد نهاية السنة المالية ولكن خلال فترات متقطعة حتى ينتهي من عملية المراجعة كما هو موضح الشكل[2]:

الشكل رقم02-02:العلاقة بين المحاسبة والمراجعة.

[1]المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني ، **الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، محاسبة** ، مراجعة و مراقبة داخلية، المملكة العربية السعودية ، 248 حسب،ص5،6.

[2]المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، محاسبة، **مراجعة ومراقبة داخلية**،248حسب،ص5،6.



المصدر:المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، محاسبة، مراجعة ومراقبة داخلية،248حسب،ص5.

المطلب الثاني: أساسيات المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات

أصبحت الكثير من المؤسسات تستخدم الحاسوب في تشغيل بياناتها المحاسبية مما انعكس ذلك على كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، لذا سنتطرق إلىأساسيات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني.

الفرع الأول:مفهوم المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات[1]

تعتبر المراجعة الخارجية عملية منظمة لجمع وتقييم موضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية للمشروع لتحديد مدى تمشى هذه النتائج مع المعايير القائمة.

إن مفهوم المراجعة في ظل الحاسب لا يختلف عنه في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي بصفة عامة وإن كان استخدام العميل للحاسب في تشغيل النظام المحاسبي يؤثر بالضرورة على نتائج خطوات عملية المراجعة،وجمع وتقييم الأدلةوتحديد مدى تماشي النتائج مع المعايير القائمة وأخيرا توصيل النتائج لمستخدميها المعنيين بها حيث تصبح هذه العمليات أكثر صعوبة وتعقيدا.

الفرع الثاني: تعريف المراجعة وخصائصها في ظل التشغيل الإلكتروني

سنذكر تعريف المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني ونبرز خصائصه.

أولا: تعريف المراجعة

التعريف الأول: هي عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدامالكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤيد سلامة بياناتها،ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة.[2]

كما تعرف أيضا"أنها عملية منظمة لجمع وتقييم موضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية للمشروع، لتحديد مدى تماشي هذه النتائج مع المعايير القائمة وتوصيل النتائج إلى مستخدميها المعنيين بها "[3]

ويتضح لنا أن هذا المفهوم يحتوي على عدة خصائص أهمها :

ثانيا:خصائص المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني[4]

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة**، **دار** التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 9.

[2] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات**، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2007، ص387.

[3] عبد الوهاب نصر علي، السيد شحاته السيد، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة و الأسواق المالية و التجارة الالكترونية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص14.

[4] يوسف محمد جربوع، المرجع سابق الذكر، ص 387.

من أهم خصائص المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني ما يلي:

1-المراجعة عملية منتظمة : تتم من خلال :

مجموعة من الخطوات ابتداء بقبول التكاليف وباستكشاف بيئة المراجعة وتنتهي ببلورة نتائج المراجعة ، وإعداد التقرير إبداء الرأي،أما في ظل مراجعة نظام المعلومات المستخدمة للحاسب فإنه من الصعب تتبع هذه الخطوات.

2_جمع و تقييم الأدلة : هو جوهر عملية المراجعة ، أما في ظل الحاسب يتم جمع الأدلة من خلال اختبارات مدى الالتزام لتحديد ما إذا كان هيكل الرقابة الداخلية يعمل كمأتم تصميمه.

3_تحديد مدى تماشي مزاعم الإدارة مع المعايير القائمة : لاختلف هذه العمليات في حالة المراجعة في ظل التشغيل اليدوي عنه في حالة التشغيل الآلي لنظام المعلومات .

توصيل النتائج لمستخدميها: يعتبر مرتجع الحسابات مسئولا عن توصيل النتائج المراجعة إلى مستخدمي القوائم المالية و تقريره خاصة المساهمين .

الفرع الثالث: أدلة الإثبات الالكترونية[1]

تتطلب عملية التوقيع تقنيات مناسبة كما يحتاج تقنيات خاصة للتحقق من صحة وإمكانية اعتماده.

أولا: إمكانية الاعتماد على أدلة الإثبات.

عند تحديد كفاية وملائمة أدلة الإثبات الالكترونية التي تم جمعها بغرض مساعدة المراجع في إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية، يجب على المراجع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لاستخدام هذا النوع من الأدلة، حيث لا يمكن تحديد مدى كفاية الملائمة من خلال عملية الفحص لدليل الإثبات الالكتروني كما هو الحال في دليل الإثبات الورقي، فطباعة مخرجات المعلومات الالكتروني، وقراءتها على الشاشة ما هو إلا صيغة واحدة ولا يمكن أن تعطي دلالة على المنشأ للمعلومة أو صلاحيتها كما لايمكن أن نؤكد اكتمال أو شمولية المعلومات وبالتالي يجب على المراجع أن يتأكد من أن أنظمة الرقابة والتقنيات المتعلقة بإنشاء ومعالجة وثقل وحفظ المعلومات الالكترونية كافية حتى يمكن ضمان مصداقية المعلومات.

[1] القاضي حسن يوسف، دحدوح حسين أحمد، **تدقيق الحسابات و الإجراءات**، الدار العلمية الدولية للنشر ، عمان، 2000،ص13.

ثانيا:أنواع أدلة الإثبات و الإجراءات في النظام المحاسبي[1]

1- **الوجود الفعلي:**عد الموجودات الطويلة وقصيرة الأجل يدويا.

2- **المستندات و السجلات:** المستندات في ظل النظام المحسوب* يمكن تدقيقهايدويالحين وصولها إلى الحاسوب وأما السجلات فهي غير مرئية و لذلك يقوم مراقب الحسابات بالاستعانة ببرامج التدقيق العامة، لتدقيقها وان عملية التوثيق تكون من خلال طباعة نتائج التدقيق من البرامج التدقيق المحو سب.

3- **الاحتساب:** التأكد من صحة العمليات الأربعة للمستندات والسجلات ويكون ذلك من خلال الاحتساب عن طريق برنامج التدقيق المحوسب.

4- **الاستفسارات والمصادقات:** الاستفسار من الإدارة سنويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراقب الحسابات أما المصادقات فترسل عن طريق البريد العادي أو الالكتروني للمدينين والدائنين لتأكيد أو عدم تأكيد أرصدتهم لدى المؤسسة.

المطلب الثالث : مسؤوليات المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات [2]

تشمل مسؤولية المراجع في ظل استخدام الحاسوب في المعالجة المحاسبية للبيانات من جميع النواحي المتعلقة بهذه المعالجة من حيث المراحل والبرامج ومختلف الأطراف ذات التأثير المباشر على عملية المعالجة الالكترونية للبيانات،ويمكن التطرق لمسؤولية المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات من خلال:

الفرع الأول: مسؤولية المراجع في اختبار نظم المعالجة البيانات المحاسبية الالكترونية

يقع على عاتق مرتجع الحسابات مسؤولية اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية إلكترونيا وقد أوصت به معايير المراجعة رقم 20 الصادرة من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين،في عام 1977 والتي تختص بمسؤولية المراجع عن تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وكذلك مسؤوليته عن التقرير عن ذلك إلىإدارة المؤسسة،فعلى مراجع الحسابات ان يقوم بتحليل نظام الرقابة الداخلية من خلال استخدام أسلوب تحليل المخاطر والخسائر المحتملة، كما يتم اتخاذ قرار بمدى ضرورة انشاء أساليب الرقابة الوقائية لكل نوع من المخاطر، والتي تتمثل في:

[1] القاضي حسن يوسف، دحدوح حسين أحمد ،المرجع سابق الذكر، ص12.
* ان كلمة(لفظ) المحوسبة من المصطلحات الحديثة في اللغة العربية و هو مشتق من كلمة الحاسوب .
[2] يوسف محمود جربوع ، مرجع سبق ذكره ،ص 388.

_ أخطاء الموظفين والبرمجيين (معد البرنامج، مشغل الأجهزة،مستخدم النظام).

_ خلل في الأجهزة والبرامج (البرامج،الصيانة،الأجهزة).

_ الغش والتلاعب(الاختلاس مصادر الملفات،التجسس، تعديل البرنامج).

_ خلل في الخطوط الاتصال (خطوط الكهرباء، الحرائق والتخريب).

الفرع الثاني: مسؤولية المراجع اتجاه برامج وأجهزة الحاسوب [1]

إن رئيس قسم معالجة البيانات (التشغيل الالكتروني للبيانات)يعتبر صاحب المسؤولية النهائية في اختبار كافة برامج الحاسوب المستخدمة في معالجة البيانات،أما المراجع فتتمثل مسؤوليته في التحقيق من وجود إجراءات سليمة لاعتماد البرامج والتعديل فيها،والتأكد من أن موظفي مصلحة المحاسبة يتبعون هذه الإجراءات خلال عمليات معالجة البيانات المحاسبية وفقا للخطوات التالية:

_ التأكد من إثبات كافة التعديلات في البرنامج على نموذج طلب تعديل البرنامج .

_ التأكد من حساب تكلفة البرنامج بدقة هوانه تم اعتماد التعديلات مرتفعة التكلفة بواسطة لجنة متخصصة.

_ التأكد من اعتماد كل من معدي البرنامج ومستخدمي نظام الحاسوب نموذج مواصفات البرنامج، وتعتبر بمثابة تصريح بإعداد البرنامج أو تعديلها .

_ مقارنة التعديلات في البرنامج الجاري استخدامه في معالجة البيانات والموجودة في مكتبة برنامج الحاسوب.

_التأكد من المطابقة مستندات توثيق البرنامج مع مستندات إعدادأو تعديل البرنامج.

المبحث الثاني: مسار عملية المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

مما لاشك فيه انه يوجد فرق بين مفاهيم المراجعة في حالة استعمال الدفاتر والسجلات العادية أو عند استخدام الحاسوب كما ستظل معايير المراجعة المتعارف عليها والمسؤولية القانونية، ومفاهيم جمع الأدلة كما هي،وبالرغم ذلك يوجد تغيير في بعض الطرق التي تلاءم تنفيذ المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني.

[1] يوسف محمود جربوع ، مرجع سبق ذكره ، ص388.

المطلب الأول: معايير المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

يجب إن يلم مراقب الحسابات في ظل الحاسوب بمعايير المراجعة الأساسية المتعارف عليها وأيإصدارات بمعايير إضافيةأخرى، والمفاهيم المرتبطة بالمراجعة في ظل استخدام للحاسب بمعايير المراجعة مع مراعاة ما يلي :

الفرع الأول: المعايير العامة

لا تتأثر هذه المعايير كثيرا في ظل استخدام العميل للحاسب، لأنها معايير ترتبط بشخصية مراجع الحسابات في المقام الأول، ولكننا يجب أن نلاحظ مايلي[1]:

1-معيار التأهيل العلمي والتدريب العملي:يتطلب التزام مراجع الحسابات بهذا المعيار في ظل استخدام الحاسوب أن يجتاز برنامج تأهيل و تدريب ذات طابع خاص، تركز على الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل في إدارة الحاسب والتكنولوجيا المعلومات وكيفية تجهيز وإدارة البيانات وتشغيلها على الحاسب ونشرها على الشبكة الانترنت في حالة الإفصاح الفوري،وتحليل و تفسير النتائج، ومعنى دلك إن مراجع الحسابات في ظل الحاسب يجب أن يكون مؤهلا ومدربا ولكن إجراءات التأهيل والتدريب هي التي تختلف عن إجراءات التأهيل والتدريب مراجع الحاسبات العادي.

2-معيار الاستقلال والحياد:يجب أن يكون مراجع الحاسبات في ظل الحاسب مستقلا ومحايدا في الواقع وفي الظاهر، ولكن لأنه عادة ما يختلف تشكيل فريق المراجعة عنه في ظل المراجعة العادية فيجب ان ينسحب مفهوم الاستقلال بشقيه الفعلي والظاهري على كل أعضاء الفريق،وخاصة من هم خارج مكتب المراجعة، مثل خبير النظام،والانترنت والاتصال عن بعد.

3-معيار بذل العناية الكافية: يجب أن يبذل مراجع الحسابات في ظل الحاسب العناية المهنية الكافية والملائمة، ويتطلب الأمر منه أن يعنى بمسؤوليته القانونية والمهنية، مع مراعاة انه وفريق المراجعة مطالبون ببذل عناية مهنية اكبر، خاصة عن أداء عملية المراجعةأو تطبيق معايير العمل الميداني.

الفرع الثاني: معيار العمل الميداني[2]

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة **الحسابات في بيئة الخصخصة واسواق المال والتجارة الالكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة **الحسابات في بيئة الخصخصة واسواق المال والتجارة الالكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

من المعروف إن معايير العمل الميداني الثلاث هي المعايير التي تتحكم بسلوك المراجع الحسابات في التخطيط تقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم الأدلة الكافية والملائمة، وتختلف كيفية الالتزام بهذه المعايير بصورة كبيرة في حالة المراجع في ظل الحاسب عنها في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي وذلك على النحو التالي:

أولا:فيما يتعلق بمعيار التخطيط السليم للعمل وتقسيمه والإشراف الملائم على المساعدين من المؤكد أن مهام تخطيط وتقسيم العمل وتعيين وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم، وفي حالة المراجعة في ظل الحاسب،ستكون أصعبوأكثر تعقيدا، وذلك للأسباب التالية:

يواجه المراجع عند وضع خطة الاستراتيجية العامة للمراجعة ضرورة تقييم واختبار أنواع من الرقابة المرجعية في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي قد تتطلب عملية المراجعة مساعدين يتواجدون بالمكتب مما يضطر المراجع للاستعانة بالخبرات والتخصصات من خارج المكتب صعوبة الإشراف على المساعدين وأدائهم لمهام كثيرة على الحاسب الآلي نفسه.

ثانيا:فيما يتعلق بمعيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية:يعتب هذا المعيار على وجه الخصوص من أكثر معايير المراجعة تأثرا باستخدام العميل للحاسبالآلي في تشغيل النظام المحاسبي، لما لذلك منار كبير على خطة وبرامج المراجع النهائي فيما يتعلق بمعيار جمع الأدلة الكافية والملائمة ويتطلب وفاء المراجع بهذا المعيار إدراك اثر استخدام العميل للحاسب على النوع من ناحية إجراءات جمع الأدلة من ناحية أخرى، فقد تتغير أنواعالأدلة الواجب جمعها بسبب عدم وجود سندات المصدر والمستخدم من الشرطةالممغنطة كمستندات لدفاتر اليومية والأستاذ، كما قد تتغير وسائل جمع الأدلة ربما بسبب أن المراجع قد يضطر لإحلال الحاسب الآلي وبرامج تشغيله لأغراض الفحص المادي الذي يؤديه في ظل النظام اليدوي.

الفرع الثالث: معايير التقرير[1]

لاتختلف معايير التقرير باختلاف طريقة تشغيل العميل لنظامه المحاسبي وتوصيل المعلومات المحاسبية، لان التقرير هو المنتج النهائي لعملية المراجعة حسما تم تخطيطها وتنفيذها ولذلك يلزم أن يعد مراجع الحسابات في ظل الحاسب تقريره ملتزمبالمعاييرالأربعة للتقرير وهي:

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أ_ أن يشير في تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتها قد أعدت وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة والقوانين واللوائح السارية .

ب_ أن يشير في تقريره إلى الظروف التي لم يراعي فيها التساؤل في التطبيق المحاسبي .

ج_ أن يفترض كفاية الإفصاح ما لم يشر في تقريره إلى غير ذلك.

د_ أن يبدي رأيه على القوائم المالية كوحدة واحدة أوالإشارةإلى عدم إمكانية ذلك وسببه.

المطلب الثاني :إطار المراجعة في ضل التشغيل الالكتروني للبيانات [1]

وهذا الإطار يتكون من ثلاث مراحل،مرحلة فحص نظام الرقابة الداخلية وتخطيط عملية المراجعة ومرحلة أداء عملية المراجعة، وفيالأخير مرحلة اختبارات الوجود.

المرحلة الأولى : فحص نظام الرقابة الداخلية وتخطيط عملية المراجعة

تحتوي هذه المرحلة على وضع أهداف المراجعة وأنشطة التخطيط المبدئية والأنشطة المتعلقة بجمع البيانات والمعلومات الضرورية التي تسمح للمراجع بعمل تقييم مبدئي واضح ومحدد لنظام الرقابة الداخلية لأوجه النظام اليدوية والالكترونية.

المرحلة الثانية: أداء عملية المراجعة

ويتركز الأداء على الخطة المرجعية الموضوعية في المرحلة الأولى وتتضمن هذه المرحلة عمليات جمع البيانات والمعلومات أكثر تفصيلا للتأكيد من أساليب الرقابة اليدوية والالكترونية تكون دقيقة وتؤدي وظائفها على نحو فعال وتستطيع مساعدة المراجع في تحديد أو تعيين حدوث أخطاء ونواحي الضعف الجوهرية وهي تمثل بدورها مدخلات اختبارات الوجود وبقية إجراءات المراجعة الأخرى.

المرحلة الثالثة:اختبارات الوجود

[1] احمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحاسبات**، دار الصفاء والنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،1999، ص 208،209.

هذه المرحلة تساعد المراجع في الوصول إلى دقة ومعقولية بيانات مفردات المدرجة بالقوائم المالية وترتكز هذه الاختبارات التي يقوم بها المراجع على النتائج التي توصل إليها في المرحلة الأولىوالمرحلة الثانية.

المطلب الثالث: إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني

يتم مراجعة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وفقا للخطوات التالية:

الفرع الأول: المراجعة المبدئية[1]

يتم إجراء المراجعة المبدئية بغرض فهم تدفق العمليات خلال النظام المحاسبي،تحديد مدى استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية، وفهم الهيكل الأساسي للرقابة الداخلية،وتتم المراجعة المبدئية بإتباع الخطوات التالية:

1_ جمع المعلومات من قسم التشغيل الالكتروني للبيانات مثل موقع القسم،اسم مديره ،عدد الإفراد العاملين به،ومستواهم ومعلوماتهم،مهام ومسؤوليات الأفرادالأساسية،التعرف على الناحية الفنية للحاسبات المستخدمة، والتعرف على نظام التشغيل المستخدم، أضفإلى دلك انه ينبغي الحصول على الموقع الأجهزة في القسم وذلك من مدير تشغيل البيانات أو يقوم المراجع بإعدادها بنفسه،إذا لم يتيسر له الحصول عليها.

2_ تحديد التطبيقات المحاسبية الهامة التي تم إجراؤها باستخدام الحاسب، وهي التي يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية على التقارير المالية التي يتولى المراجع اختبارها.

3_تحديد مدى استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية، وتحديد ما إذا كان الحاسب يلعب دورا رئيسيا أو ثانويا في النظام المحاسبي، ويتحدد مدى الاستخدام بمقدار وقت الحاسب المستفيد في تنفيذ المهام،عدد وأنواع العمليات التي يتم تشغيلها،وقيمة المعلومات المنتجة، وبلا شك أن هذه الاعتبارات تؤثر إلى حد كبير في مقدار الوقت الذي ينبغي أن يخصصه المراجع لمراجعة التطبيقات المحاسبية التي تم تشغيلها الكترونيا.

[1] كمال خليفة ابو زياد، والآخرون، المراجعة **الخارجية للقوائم المالية، دار** مطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2008، ص 345.

4_ فحص وتقييم الرقابة الداخلية، للوقوف على أوجه القوة والضعف فيه، وعلى ضوء ذاك يتحدد مدى الاختبارات التي يقوم بها المراجع، طبيعة أدلة المراجعة المطلوبة، توقيت القيام بإجراءات المراجعة، وتحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى تركيز خاص من جانبه.

الفرع الثاني: اختبارات الالتزام[1]

تفيد المعلومات التي يتحصل عليها المراجع خلال عملية المراجعة المبدئية في تنفيذ المرحلة الثانية من عملية المراجعة وهي اختبارات الالتزام والتي من خلالها يتم التعرف وتقييم أوجه القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية ومن ثم تحديد إمكانية الاعتماد عليه والتي على أساسها يتحدد مدى اختبارات التفصيلية وتهدف اختبارات الالتزام إلىالإجابة عن الأسئلة التالية:

_ ما هي الإجراءات الرقابية الضرورية ؟ وأين يتم تنفيذها ؟

_ كيف يتم تنفيذ هذه الإجراءات ؟

_ من الذي يقوم بتنفيذها؟

وترجع أهمية هذه الاختبارات إلى حقيقة هامة، هي أن هناك علاقة مباشرة بين إمكانية الاعتماد على نتائج البيانات المحاسبية والقوائم المالية التي تظهر هذه النتائج،لذا لابد وان يتحقق المراجع من أنالإجراءات التي تتخلل عملية إعداد القوائم المالية،إجراءات يمكن لاعتماد عليها، يعني انه لابد ان يقوم المراجع باختبارات الالتزام،للتحقق من التطبيق العملي لإجراءات الرقابة الداخلية،والتي سبق له دراستها وتقييمها وقرر الاعتماد عليها في مرحلة المراجعة الابتدائية.

الفرع الثالث:الاختبارات التفصيلية[2]

بعد التحقق من إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية والثقة فيها،يكون المراجع في وضع يمكنه من البدء في المرحلة الثالثة من المراجعة، وهي إجراءات الاختبارات التفصيلية وفحص القوائم والتقارير المالية،وتتضمن هذه المرحلة اختيار أساليب المراجعة،تطبيق تلك الأساليب، تقييم نتائج الاختبارات وإذا كانت هناك حاجة لاستخدام إجراءاتإضافية، فعلى المراجع تعديل برنامج المراجعة،والاستمرار في التقييم وفي حالة عدم وجود الحاجة لمثل هذه الإجراءاتالإضافية، يقوم المراجع بإبداء توصياته وإصدار تقرير المراجعة وخطاب الإدارة.

[1] كمال خليفة أبو زياد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 345.
[2] كمال خليفة أبو زياد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 346.

المطلب الرابع: أنواع وأساليب المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

هناك أنواع وأساليب خاصة بالمراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات سنوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: أنواع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية محل المراجعة

إن التطور السريع والمستمر في تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني، واستخدامها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، نتج عنه أنواع مختلفة من نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ومن ثم التأثير على مهنة المراجعة، فجعلها في تطور مستمر لتلبية احتياجات المستفيدين منها في ظل سوق عالمي مفتوح، وكذلك كان على مراجع هذه النظم الحصول على التعليم والتدريب المستمر، ولا يشترط أن يصل إلى مرتبة الخبير ولكن لا بد أن يعرف أنواع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، بما يمكنه من تنفيذ مهام عملية المراجعة، كما في تخطيط عملية المراجعة، والتأكد من مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية المستخدمة لحماية البيانات والمعلومات من الفقدان، ومن وصول العابثين للتعديل أو التدمير ومن الاطلاع لغير المصرح لهم، وغيرها من الإجراءات المتعلقة بأمن وحماية البيانات والمعلومات داخل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، وبناء عليه يستطيع تحديد فريق المراجعة والمهارات والخبرات المطلوبة في هذا المجال[1]، فليس من الناحية العملية الاستعانة بمن لديهم المهارات والخبرات المتميزة في مجال الحاسب الإلكتروني لمراجعة شركات تستخدم نظم معلومات محاسبية يدوية أو العكس.

وتعد ملامح نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مبررا منطقيا لأهمية دراسة المراجع وفهمه لأنواع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية محل المراجعة، لما تتميز به عن نظم المعلومات المحاسبية اليدوية، وكذلك تأثيرها على تنفيذ المراجع لمهام عملية المراجعة، ومن ثم يمكن عرض أنواع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وفقا للتصنيف التالي: [2]

_نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المتقدمة.

_نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الكبيرة.

_نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الصغيرة.

_نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المؤجرة.

1-نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المتقدمة:

[1] ليلى عبد الحميد لطفي، **أثر استخدام النظم الإلكترونية في المراجعة على كفاءة الأداء المهني للمراجع**، المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر بنات، العدد الثالث عشر – يونيو، 2007، ص67.

[2] سمير كامل محمود عيسى،**أثر الاتجاه نحو أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات على تطور مهنة المراجعة الخارجية (مع دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2006، ص15-28.

إن التقدم السريع في تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية والاتصال عن بعد، أدى إلى إنشاء نظم معلومات محاسبية تعتمد على الحاسبات الإلكترونية المتقدمة، لما تتميز به من سرعة ودقة تنفيذ العمليات، وتوصيل النتائج للمستفيدين، وتعد نظم إدارة قواعد البيانات ونظم التشغيل الموزعة ونظم التشغيل الفوري للبيانات من أهم هذه النظم، وفيما يلي شرح موجز لها:

أ- نظم إدارة قواعد البيانات:

هي البرامج التي تمكن من إنشاء قواعد البيانات وتخزين البيانات بها وإدارتها للحصول على المعلومات، وتتكون نظم إدارة قواعد البيانات من عنصرين أساسيين هما:

- قاعدة البيانات.
- برامج إدارة قاعدة البيانات.

1-قاعدة البيانات:تعرف بأنها " مجموعة من ملفات البيانات المرتبطة والمتكاملة والتي تستخدم لتخفيض تكرار البيانات، وللاستفادة منها في العديد من برامج المهام المختلفة"[1].

وتظهر هذه الملفات المرتبطة والمتكاملة كما لو كانت ملفاً واحداً كبيراً ليحقق احتياجات العديد من مستخدمي البيانات في وقت واحد، وعلى مراجع الحسابات الاهتمام بشكل كبير بهذا الملف حيث يعد أهم منطقة رقابية موجودة في النظام.

ومن ناحية أخرى تمكن قواعد البيانات من تحسين الرقابة وإجراءات المراجعة، حيث يستطيع المراجع من إجراء معاينات إحصائية معقدة لتحديد السجلات التي سيتم فحصها، مع إمكانية استعراض قواعد البيانات بالكامل، وتحديد العلاقات بين السجلات المختلفة،كذلك يمكن للمراجع إنجاز أعمال الفحص بطريقة سريعة نتيجة إمكانية الاستعلام الفوري عن أي بيانات داخل قاعدة البيانات.

2-برامج إدارة قاعدة البيانات:برامج إدارة قاعدة البيانات هي التي تمكن من تشغيل البيانات، بما تحتويه هذه البرامج من أوامر.

ب- نظم تشغيل البيانات الموزعة:نظم تشغيل البيانات الموزعة تعني أن هناك عدة نظم متصلة معا من خلال شبكة اتصال، ويتم توزيع مهام تشغيل البيانات على نظم الشبكة، وبالتالي تمكن هذه النظم من تشغيل البيانات والاتصال عن بعد، سواء من داخل التنظيم أو خارجه، كما في البنوكوالفنادق وشركات

[1]محمد الفيومي محمد، **دراسة أثر استخدام النظم المتقدمة للحاسبات على المراجع الخارجي (دراسة استكشافية)** ، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، السنة الثانية عشر، العدد الثاني، مصر،2002، ص80.

التأمين والمستشفيات وشركات الطيران والجامعات وغيرها من المؤسسات التي تتعامل مع حجم كبير من البيانات، وهناك نوعان من هذه الشبكات هما[1]:

1- شبكات الحاسبات المحلية:تغطي هذه الشبكات منطقة جغرافية صغيرة، كما في مصنع أو مكتب، عن طريق ربط مجموعة من الحاسبات الصغيرة بما يمكن من نقل ومعالجة البيانات، بين هذه الحاسبات، على أن يتم تخصيص حاسب صغير أو أكثر كحاسب مركزي ليتم تخزين البيانات فيه، ويكون لخدمة أغراض الشبكة.

2- شبكات الحاسبات الواسعة: تغطي هذه الشبكات منطقة جغرافية واسعة، حيث تقوم بالربط بين الشبكات المحلية، عن طريق عدة وسائل اتصال تتمثل في خطوط الهاتف ونظام المودم، وشبكات التبديل بالحزم، ونظم الموجات الصغرى، والأقمار الصناعية.

ت- نظم التشغيل الفوري للبيانات:

يقوم هذا النظام بتشغيل بيانات العمليات فور حدوثها، ويتم تغذية الحاسب الإلكتروني عن طريق نهايات طرفية، ويمكن هذا النظام من تحديث ملفات الشركة فور حدوث العمليات، ومن ثَم الحصول على معلومات محدثة بآخر عملية.

2- نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الكبيرة:

يتم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الكبيرة في تشغيل بيانات شركات حجم نشاطها كبير، حيث تتميز هذه النظم بقدرة كبيرة على تخزين وتشغيل البيانات، وذلك من خلال تخزين البيانات على الأشرطة الممغنطة والأسطوانات الثابتة واسطوانات الليزر، علاوة على ذلك فإنها تتمتع بوسائل أمن ذاتية، إلاأن نظم الحاسبات الإلكترونية الكبيرة تحتاج إلى قواعد بيانات عامة، وتحتاج أفراد من ذوي الخبرة المتميزة.

3- نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الصغيرة:

[1] سمير كامل محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص16.

هذا النوع من نظم المعلومات المحاسبية يستخدم الحاسبات الإلكترونية الصغيرة (الحاسبات الشخصية) بما تمتلكه من قدرات كبيرة واقتصادية ذات غرض عام، وتتكون هذه الحاسبات من مشغل وذاكرة ووحدة عرض ووحدة تخزين البيانات ولوحة مفاتيح وتوصيلات بالطابعة ووسائل اتصال، ويتم تخزين البرامج والبيانات عن طريق أساليب تخزين يمكن نقلها وأخرى لا يمكن نقلها، كما يمكن استخدام هذه الحاسبات لتكوين نظام معلومات محاسبي كامل أو جزء منه،وتعد نظم الرقابة ومقاييس الأمان المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الضخمة غير قابلة للتطبيق العملي على النظم الصغيرة[1].

ويتم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الصغيرة في تشغيل بيانات شركات حجم نشاطها صغير، وتعد هذه النظم أكثر مرونة وأقل تكلفة من النظم الكبيرة، وتمكن هذه الحاسبات الإلكترونية من إجراء عملية الفرز والتبويب لبيانات المدخلات وطبع تقارير المخرجات، ومن السهل تتبع العمليات والحصول على أدلة المراجعة،لذلك فهي لا تحتاج إلا لمراجعين تم تدريبهم بقليل من التدريب مع الحصول على معلومات أساسية عن كيفية تشغيل البيانات الإلكترونية[2].

4- نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المؤجرة[3]

هناك بعض الشركات لا يتوافر لديها التسهيلات المالية اللازمة لتمويل عمليات شراء الحاسبات الإلكترونية، أو أن المنفعة من وراء شراء هذه الحاسبات لا تبرر التكلفة، لذلك فإن هذه الشركات تتعاقد مع مؤسسات تقدم خدمات حاسباتها الإلكترونية بمقابل مادي، يقوم منتجي أجهزة الحاسبات أو الشركات الكبرى بتقديم مثل هذه الخدمات، وتصمم الشركات مقدمة الخدمة النظام وتكتب برامج خاصة للعميل، أو أنها تمتلك مجموعة من البرامج النمطية التي تم إعدادها مسبقا، ويقوم العميل بنقل بياناته إلى هذه الشركات ويتم تشغيلها ثم يتم إرسال نتائج التشغيل للعميل.

الفرع الثاني: أساليب المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني

توجد العديد من أساليب استخدام المراجع للحاسب لأداء الاختبار المراجعة مع ذلك فان الاختيار أسلوب دون غيره يناسب مهمة المراجعة يعتبر مسألة غاية في الصعوبة، تحكمها مجموعة من العوامل يجب أن يأخذها المراجع في الحسبان أهمها:

---

[1]- Hand Book of International Auditing، IAPS No. 100،**" CIS Environment – Stand Alone Microcomputers"**، IFAC، Ethics Pronouncements، 2004، Parg2،3،4.

[2]حسن عبد الحميد العطار، **نموذج مقترح لتقييم مخاطر بيئة التشغيل الإلكتروني مدخل لتدعيم دور مراقب الحسابات في ظل التحديات المعاصرة** ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول 2000، ص 63.

[3]سمير كامل محمد عيسى، مرجع سبق ذكره،ص28.

أولا:المراجعة حول ومن خلال الحاسب[1]

قد يستخدم المراجع أو لا يستخدم الحاسب في انجاز عملية المراجعة ولكي يقرر ما إذا كان يستخدم الحاسب لهذا الغرض عليه أن يختار بين المراجعة حول الحاسب، والمراجعة من خلال الحاسب أو المراجعة مع الحاسب، استنادا إلى كثير من العوامل في ظل كل ما دخل من هذه المداخل.

1_المراجعة حول الحاسب:

تؤدي المراجعة حول الحاسب عن طريق فحص مضاهاة مدخلات الحاسب مع مخرجاته، ويمكن أن تكون عملية مضاهاة هذه سهلة أو صعبة وعلى سبيل المثال فان رصيد إجمالي العملاء في نهاية الفترة يجب أن يتساوى مع رصيدهم أول فترة مضافا إليها الحركة المدينة ومطروحا منه الحركة الدائنة في الحساب، ولكن المراجعة حول الحاسب لمصلحة المرتبات مثلا عادة ما تمثل صعوبة للمراجع خاصة فيما يتعلق بالتأكيدأن صافي المرتبات بدون فحص يدوي لعمليات حسابية عديدة خاصة بالاستقطاعات.

ويقصد بالمراجعة حول الحاسب أن المراجع يعمل خارج الحاسب وهذا الأسلوب قد يكون مقبولا في حالات معينة، وغير مقبول في حالات أخرى فهو أسلوب مقبول إذا كان الحاسب يستخدم كآلة لامساك الدفاتر المحاسبية حيث يسهل مضاهاة المخرجات بالمدخلات أماإذا كان من الصعب فهم العلاقة بين مدخلات والمخرجات، بدون فحص التشغيل الوسيط للحاسب،فان هذا الأسلوب سيكون غير مقبول وفي الحالة الأخيرة وفي حالة عدم وجود وسيلة ملموسة للمراجعة، ومن المتفق عليه انه لا يمكن تبرير استخدام أسلوب المراجعة حول الحاسب إن كان المراجع ينقصه فهم نظام الحاسب ويمكن القول ان المراجع الذي ينقصه الكفاءة الفنية في نظام التشغيل الالكتروني للبيانات لن يلتزم بمعايير المراجعة المتعارف عليها إذا استخدم الحاسب في عملية المراجعة.

- **مزايا وعيوب أسلوب المراجعة حول الحاسب[2]**

أ: مزايا أسلوب المراجعة حول الحاسب

- بساطة الإجراءات المتبعة من قبل المراجع وذلك لاهتمامه فقط بمدجلات ومخرجات المطبوعة من النظام المحاسبي الالكتروني .
- لا تحتاج من مراقب الحسابات معرفة المهنية العالية بعلوم الحاسوب وتطبيقاته المحاسبية والمحوسبة.

[1] حاتم محمد الشيشيني، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2] اسعد محمد علي عبد الوهاب، **التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، دار اليازوري، للعلمية للنشر والتوزيع ،2011، الاردن، ص 91.

- انخفاض التكلفة،حيث لا يتطلب من مراقب الحسابات استخدام برامج التدقيق العامة عالية التكلفة أو برامج التدقيق يعدها هو بمكتبه لهذا الغرض.

ب: عيوب أسلوب المراجعة حول الحاسوب

- تجاهل مراقب الحسابات فحص نظام الرقابة الداخلية على التطبيقات والبرامج المحاسبية والمحوسبة وطرق معالجة البيانات.

- عدم بذل العناية المهنية اللازمة وذلك لمحدودية الاختبارات التي يقوم بها.

2_ المراجعة من خلال الحاسب [1]

يقصد بالمراجعة من خلال الحاسب أن المحاسب وبرامج الحاسب سوف ينظر لها كهدف للمراجعة بمعنى أن المراجع يركز على الحاسب وبرامجه مباشرة وليس فحص لنتائج التشغيل مثل المخرجات والملفات،وفي ظل المراجعة من خلال الحاسب وبرامج الحاسب، سواء كانت برامج التشغيل مثل الاختبارات الجوهرية على الحاسب وبرامج الحاسب، سواء كانت برامج تشغيل الحاسب أو برامج التطبيق،وعلى سبيل المثال يؤدي المراجع اختبارات مدى التزام لكي يحدد ما إذا كان نظام التشغيل يتيح التخزين ونسخ الملفات والأشرطة الممغنطة بطريقة صحيحة، أو يمكن أداء الاختبارات الجوهرية لتحديد مدى صحة العمليات المحاسبية.

***مزايا وعيوب المراجعة من خلال الحاسب[2]**

أ: مزايا أسلوب المراجعة من خلال الحاسب

- يستطيع مراقب الحسابات في هذا الأسلوب من فهم نظام الرقابة الداخلية على التطبيقات والبرامج المحوسبة ويستطيع من خلال ذلك تحديد نقاط الضعف والقوة فيه.
- يستطيع مراقب الحسابات من تقسيم برامج المحاسبة الإلكترونية تحت المراجعة ومدى الإجراءات المناسبة المتخذة لتعديل هذه البرامج.
- من خلال استخدام أسلوب المراجعة من خلال الحاسوب يكون الرأي الذي يبذله مراقب الحسابات أكثر مهنيا.

[1] حاتم محمد الشيشني، مرجع سبق ذكر، ص42.
[2] اسعد محمد عبد الوهاب، **التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص97.

ب: عيوب أسلوب المراجعة من خلال الحاسوب

- يتطلب من مراقب الحسابات الخبرة العالية بتقنية الحاسوب وتطبيقاتها المحاسبية المحوسبة،وكيفية إدارة قاعدة البيانات وطرق المعالجة التي يقوم بها.
- لا يستطيع مراقب الحسابات في هذا الأسلوب من مراجعة جميع البيانات في التطبيق المحاسبي المحوسب،حيث أن نطاق البيانات الإلكتروني محدود وأن الفحص لا يتضمن كل الحالات المحتمل حدوثها عند المعالجة الالكترونية للبيانات.

3_ المراجعة بالحاسب:

ويقصد بالمراجعة بالحاسب أن الحاسب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات المراجعة،في ظل المراجعة بالحاسب، ينظر المراجع للحاسب برامجه كمساعدين أو محاسب تحت التمرين عند أداء اختبارات مدى التزام والاختبارات الجوهرية،وعلى سبيل المثال عند فحص حساب العملاء يمكن أن يستخدم الحاسب لفحص سجلات العملاء على الشريط الممغنط لعمل اختبارات مدى الالتزام، لتحديد ما إذا كان كل سجل يحتوي على المعلومات الصحيحة لحد الائتمان المسموح به للعميل، كما يمكن استخدام الحاسوب لإعداد مصادقات العملاء لغرض أداء الاختبارات الجوهرية لحسابات العملاء.

وتجدرالإشارةإلى انه لا يستبعد أن يستخدم المراجع أيأسلوب من أساليب الثلاثة السابقة المراجعة حول ومن خلال الحاسب أو حتى مزيج منها في آن واحد لكن الأمر في نهاية القرار وحكم شخص للمراجع تحكمه عدة اعتبارات أهمها:

- مدى إلمام المراجع بعلم وفن الحاسب.
- مدى قدرة المراجع على فهم علم وفن البرمجة.
- نوع جهاز الحاسب وبرنامج الذي يستخدمه العميل.
- التكلفة والعائد المرتبطين بكل أسلوب من هذه الأساليب.
- كم ونوع الخبرات مساعدي المراجع.
- مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية لدى العميل في استخدام الحاسب والبرمجة .
- **مزايا و عيوب استخدام المراجعة بالحاسب [1]**

أ: مزايا استخدام أسلوب المراجعة بالحاسب

[1] اسعد محمد علي عبد الوهاب، **تقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 101.

- استخدام البرامج العامة في التدقيق تحقق الفعلية والدقة وتوفر الوقت الكثير لمراقبة الحسابات في تدقيق بيئة المحاسبة الالكترونية.
- أن استخدام برامج التدقيق الجاهزة من قبل مراقب الحسابات يجعله يبدي رأيه فنيا سليما بالقوائم المالية المعدة بواسطة الحاسوب.

ب: عيوب استخدام المراجعة بواسطة الحاسوب

- ارتفاع كلفة هذا البرنامج مما يضطر بمرقبي الحسابات إلى اللجوء أسلوبي المراجعة حول الحاسوب ومن خلال الحاسوب .
- تتميز برامج التدقيق العامة بصعوبة استخدامها حيث يتطلب من مراقبي الحسابات معرفة العالية بماهرات الحاسوب و لغة البرمجة و برامج المحاسبية المحوسبة

ثانيا: المراجعة مع أو بعد تشغيل البيانات[1]

يواجه مراجع الحساب ضرورة تحديد متى يؤدي إجراءات المراجعة وأمامه في هذا الصدد خياران أماأداءإجراءات المراجعة أثناء تشغيل الحاسب أو بعد انتهاء تشغيل الحاسب والخبرة بدرجة تعقيد النظام عند تحديد المدخل المستخدم.

1_ المراجعة المتزامنة مع التشغيل:

ويقصد بها أنالمعلومات نتائج المراجعة إثناء تشغيل البرنامج بحيث يمكنه أداءإجراءات المراجعة وعلى سبيل المال يمكن للمراجع طبع المعلومات أوأمر البيع لكل عملية بيع تزيد عن مبلغ معين لمنتج معين لعميل معين، ولأداء عملية المراجعة مع التشغيل سيكون لدى المراجع خيارات أن يحدد ما هي المعلومات المطلوبة المقدمة بحيث يمكن إدراج وسائل الحصول عليها ضمن النظام أو يكون لديه وسائل الاستفسارات عن النظام بالنسبة لمحتويات الملف معين أو خطوة من خطوات تشغيل البرنامج .

2_المراجعة بعد التشغيل :

[1] حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ويقصد بها أن المراجع يؤدي إجراءات المراجعة بعد انتهاء تشغيل برنامج الحاسب،وعلى سبيل المثال بعد انتهاء من تشغيل برنامج العملاء يمكن للمراجع طبع بيان بأسماء العملاء وأرصدةالأستاذ المساعد الموجودة في الشريط الممغنط.

ثالثا:مراجعة مراحل أو نتائج التشغيل

يجب أن يحدد المراجع أين يستخدم أسلوب المراجعة وفي إي مرحلة من دورة التشغيل هل أثناء التشغيل أو بعد التوصل للنتائج فهي مسالة تحكمها أهدافإجراءات المراجعة .

أ_ مراجعة مراحل التشغيل: يقصد بهذه المراجعة دراسة وتقييم الرقابة الداخلية حسبما يتطلب معيار العمل الميداني وبما في ذلك تقييم الرقابة العامة ورقابة التطبيق.

ب_ مراجعة النتائج: [1]

ويقصد بمراجعة نتائج التشغيل تجميع الأدلة تطبيقا لمعيار العمل الميداني الثالث، حيث يكون تركيز هذه المراجعة على الاختبارات المباشرة لأرصدة الحسابات .

ويتوقف اختيار المراجع للمراجعة مراحل التشغيل أو مراجعة النتائج على الهدف من إجراءات المراجعة، فإذا كان الهدف أداء اختبارات مدى الالتزام فسوف يكرس المراجع معظم جهوده نحو مراحل التشغيل،أماإذا كان هدف أداء الاختبارات الجوهرية فسوف توجه هذه الجهود نحو نتائج التشغيل.

[1] حاتم محمد الشيشيني، مرجع سبق ذكره،ص43.

المبحث الثالث:الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على المراجعة

إن استخدام نظام التشغيل الالكتروني للبيانات بديلا عن نظم التشغيل اليدوي للبيانات وما يترتب على ذلك من تأثير على المضمون لأدلة الإثبات وتوقيت الحصول عليها وقد أثر كل ذلك على اداء المراجع ومن ثم التأثير على كفاءة وفعالية عملية المراجعة في ظل النظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

المطلب الأول :أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي أهداف المراجعة[1]

لا تختلف أهداف المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل اليدوي، والتي تتمثل في الآتي:

1 _الاطمئنان علي سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة.

2 _سلامة النظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات.

3_ المحافظة على الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان من كفاءة تشغيلها.

4_ مدي فعلية نظم الضبط الداخلي.

5 _ مدي سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدى الالتزامات بالسياسات والبرامج لتحقيق أهداف المؤسسة.

6 _تقويم الأداء وتقديم التوصيات والإرشادات للتطوير إلى الأحسن.

ولكن يمكن التأكيد على أن التشغيل الالكتروني للبيانات ساعد المراجع علي تحقيق الأهداف السابقة بطريقة أفضل،وهذا يحقق المزايا الآتية:

1_ يمكن سرعة الإثبات من إخراج المعلومات المالية وغير المالية، وهذا يظهر الأخطاء بسرعة ويمكن من فورية التصويب بالمقارنة بالتشغيل اليدوي.

[1] حسين شحاتة،**أصولالمراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت**، مرجع سبق ذكره،ص10-12

2_يساعد التشغيل الالكتروني للبيانات المراجعة من استخدام أساليب التحليل بالمقارنات والنسب ويستخرج مؤشرات ومعالم تساعد في المراقبة وتقويم الأداء بسرعة.

3_ يساعد التشغيل الالكتروني للبيانات المراجع والمراقب من تطبيق نظام شبكة المعلومات الداخلة وشبكة المعلومات الخارجيةفي الرقابة علي فروع المؤسسة الداخلية والخارجية.

4-يمكن المراجع من استخدام أساليب بحوث العمليات المتطورة في التحليل والتقويم وفي عرض التقارير من أهمها ما يلي:

- التحليل الإحصائي.
- وسائل الضبط والتحكم الذاتي.
- أسلوب المعاينة الإحصائية.
- أسلوبتحليل النظم.

5_يساعد التشغيل الالكتروني من سرعة استرجاع البيانات والمعلومات المخزنة داخل ذاكرة الكمبيوتر أو علي الديسكات ونحوها وهذا يمكنه من إعادة النظر في بعض الملاحظات.

6_ استخدام المراجع إمكانيات الكمبيوتر في تنفيذ عمليات المراجعة من خلال وضع برامج مراجعة يطلق عليها برامج الحاسب الالكتروني للمراجعة وقد تكون برامج جاهزة أو معدة لغرض محدد بعينه، أو برامج عامة، ولنا عودة لمناقشة ذلك تفصيلاً فيما بعد.

المطلب الثاني: أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على منهجية المراجعة ومسارها

يترتب على التشغيل الإلكتروني للبيانات عدة آثار على منهجية المراجعة ومسار المراجعة

الفرع الأول:أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي منهجية المراجعة[1]

يبرز أثر التشغيل الالكتروني للبيانات من منهجية المراجعة والرقابة في النواحي الآتية:

1_تغيير في معرفة التأهيل العلمي والعملي للمراجع حيث يجب أن يكون علي دراية وخبرة مقبولة بالآتي:

_أساسيات الحاسبات الإلكترونية.

[1] حسين شحاتة، **أصولالمراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت**،ص15-17.

_أساسيات وسائل إدخال البيانات إلى الكمبيوتر.
_أساسيات برامج الكمبيوتر المتداولة ولغاتها.
- أساسيات تفسير المعلومات الخارجة.

2_التخطيط الدقيق الشامل لعمليات المراجعة والرقابة باستخدام إمكانيات الكمبيوتر ومتابعة التنفيذ أولاً بأول.

3_ تغير واضح وملموس في وضع برامج وإجراءات المراجعة حيث يتم التركيز علي ما يلي:

_المراجعة السابقة علي المدخلات الواردة بالمستندات وما في حكمها.
_المراجعة علي المدخلات من البيانات للاطمئنان من سلامتها.
_المراجعة على برامج الكمبيوتر التي تتضمن آلية تشغيل البيانات.
_الاطمئنان من سلامة أجهزة الكمبيوتر المستخدمة.
_المراجعة على المعلومات الخارجة.

4_تغير في أدلة الإثبات التي تعاون في التحقق من صحة البيانات، بالإضافة إلى الأدلة التقليدية، ويمكن استخدام أدلة مستحدثة مثل:

_أدلة الضبط والتحكم الذاتي.
_أدلة المطابقة الذاتية.
_أدلة البيانات والمعلومات الشاذة غير العادية.
_أدلة التحليل المتعدد الجوانب والنواحي والمفاهيم.
_أدلة الحدود .

5_ تغير في دورية تقارير المراجعة والرقابة، حيث يؤدي استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات إلى تقصير فترة إعداد وتقدير تلك التقارير واستخدام وسائل العرض والإفصاح الحديثة في ذلك .

الفرع الثاني:أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على مسار عملية المراجعة فور تجهيز[1]

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة **الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية**، مرجع سابق الذكر، ص 16.

1_مستندات المصدر لتكون صالحة للإدخال في الحاسب سيكون من المحتمل إعداد ملفات لها بصورة تجعل من الصعب حيازة هذه المستندات مرة أخرى.

2_ تحل الملفات الرئيسية محل ملخصات دفاتر الأستاذ مما يصعب معه معرفة تحليل هذه الملخصات.

3_ في بعض الأحيان يمكن الاستغناء عن المستندات المصدر التقليدية و استخدام وسائل الإدخال المباشرة.

4_ لا تؤدي دورة تشغيل البيانات إلى وجود سجل أو يومية للعمليات.

5_ أحيانا لا يلتزم إعداد نسخة من السجلات التاريخية .

6_ صعوبة قراءة الملفات المحتفظ بها إلا من خلال الحاسب و البرامج المستخدمة.

7_ صعوبة ملاحظة تتابع السجلات و أنشطة التشغيل.

المطلب الثالث:أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي أساليب المراجعة و تأهيل المراجع

يؤثر التشغيل الالكتروني للبيانات على أساليب المراجعة والتأهيل العلمي للمراجع الخارجي

الفرع الأول: اثر التشغيل الالكتروني للبيانات على أساليب المراجعة[1]

يسعى المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات إلى الحصول إلي مزيد من أدلة الإثبات الكافية للاطمئنان من صحة البيانات الداخلة وسلامة التشغيل، ومن دقة وأمانة وموضوعية المعلومات الخارجة، ولتحقيق هذه الغاية يستخدم مجموعة من الأساليب والتي يسهل الكمبيوتر من استخدامها من أهمها ما يلي:

1 -التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية العادية والمتطورة والتي يتعذر استخدامها في ظل التشغيل اليدوي.

2 -استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في اختيار العينات وتقويمها.

[1]،عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة **الحسابات في بيئة الخصخصة واسواق المال والتجارة الالكترونية**، مرجع سابق الذكر ص14.

3-أسلوب الضبط والتحكيم الذاتي للتأكد من صحة البيانات والمعالجات المحاسبية وموضوعية المعلومات الخارجة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بمنهج وأساليب نظرية النظم.

4-تصميم برامج الكمبيوتر لإبراز الأرقام الشاذة في البيانات والمعلومات لإعطائها مزيداً من الاهتمام والتركيز وجمع مزيد من الإيضاحات حولها.

5-أسلوب العرض والإفصاح البياني في إعداد القوائم والتقارير المختلفة.

6- أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات دورة في التصويب والتطوير والتحسين الى الأفضل .

الفرع الثاني: تأهيل المراجع الخارجي في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

لقد تطلب التشغيل الالكتروني للنظام المحاسبي أن يكون المراجع بصفة عامة والمراجع الخارجي بصفة خاصة لديه المعرفة والخبرة بالآتي[1]:

1-المعرفة التامة لطبيعة الحاسبات الإلكترونية ونظم تشغليها.

2- المعرفة التامة بلغات الحاسبات الإلكترونية المتاحة والمطبقة في الواقع العملي والتي تستخدم في تشغيل البرامج.

3-المعرفة التامة ببرامج الكمبيوتر التي تستخدمها المنشآت في تشغيل النظم المحاسبية وكيف يمكن مراجعتها.

4-المشاركة في وضع برامج الكمبيوتر الخاصة بالمنشأة أو تقويمها وبيان مواطن الضبط الداخلي والتحكم الذاتي للاستفادة من ذلك في عملية المراجعة.

5- المعرفة التامة بإمكانيات برامج المراجعة الحديثة باستخدام الحاسبات الإلكترونية ودراسة جدوى استخدامها في عملية المراجعة .

6-الإلمام بالأساليب الرياضية والإحصائية المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في عملية المراجعة والتي أصبحت ميسرة بعد استخدام الحاسبات الإلكترونية.

[1] حسين شحاتة، **أصولالمراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت**،مرجع سبق ذكره، ص21،22.

7-الإلمام التام بنظم المعلومات المتكاملة وشبكات المعلومات الخاصة والمحلية والإقليمية والدولية.

ولتحقيق التأهيل العلمي والعملي السابق، يجب توافر المقومات الآتية[1]:

-أن تتضمن مقررات الدراسة بالجامعات والمعاهد والمدارس وكافة دور التعليم المعنية بالمحاسبة والمراجعة والكمبيوتر بعض المعرفة عن الحاسبات الإلكترونية وتقنية المعلومات.

-أن تقوم المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة بتنظيم دورات تدريبية متعمقة ومتقدمة عن إمكانيات وتطبيقات الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة والمراجعة.

-أن تتضمن امتحانات إجازة ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية أسئلة نظرية وعملية عن إمكانيات وتطبيقات الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة والمراجعة.

- متابعة التطورات المعاصرة في مجال الحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها في مجال المحاسبة والمراجعة من خلال المطبوعات والنشرات والندوات والمؤتمرات وشبكات المعلومات.

المطلب الرابع:التغيرات والمخاطر ذات التأثير المباشر على أعمال المراجعة

في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات تنتج عدة تغيرات ذات التأثير المباشر على أعمال المراجعة ويخلف مخاطر متعددة على المراجع عند قيامه بعملية المراجعة وقد يؤثر ذلك على جودة عملية المراجعة.

الفرع الأول: التغيرات ذات التأثير المباشر على أعمال المراجعة

إن استخدام نظم الحاسب الآلي و دمجها مع النظم المحاسبية قد يتولد عنها العديد من التغيرات ذات التأثير المباشر على أعمال المراجعة في تلك النظم أبرزها ما يلي:

أولا:تركيز العمليات[2]

تعتمد النظم الالكترونية خاصة أنظمة التبادل الالكتروني للبيانات على الرقابة الالكترونية، والتقليل من الإعمالالإنسانية، وعادة ما تكون دورة العمل هو أساس الضبط الداخلي، والوظائف التي كانت تؤدى يدويا بواسطة أقسام مختلفة داخل المنشاة أو بواسطة أفراد مختلفين ومستقلين أصبحت تؤدى بواسطة الحاسب،مما يعطي العاملين به إمكانية الاطلاع على كافة نواحي تسجيل وتشغيل وحفظ البيانات وهذا

[1] حسين شحاتة، **أصولالمراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت**،مرجع سبق ذكره، ص21،22.
[2] عبد العزيز السيد مصطفى، استخدام الحاسب في التدقيق المالي و المراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة ،2008 ،ص 06.

يؤدي إلى زيادة احتمالات حدوث الأخطاءوالغش، حيث يمكن لشخص واحد داخل أو خارج إن النظام ينشأ صفقة وهمية، أو يؤثر في بيانات صفقة فعلية بالتعديل فيها أو حذفها دون أن يترك اثر ملموسا الذي يمكن من خلاله فحص واكتشاف الأخطاء.

ثانيا:فقدان التوثيق[1]

في بعض أنظمة التشغيل الالكتروني للبيانات يقوم الموظف بإدخال بيانات مبيعات مباشرة إلى الحاسب الآلي دون الاعتماد على أمر البيع التقليدي الذي يتم إعداده في النظام اليدوي وتظهر هذه المشكلة أكثر في نظام التبادل الالكتروني للبيانات، نتيجة لعدم وجود مستندات ورقية التي تدعم العمليات التي يتم إدخالها للنظام مثل فواتير البيع، أوامر الشراء، إشعارات التحصيل النقدي، وغيرها وبالتالي فقدان دليل هام من أدلة المراجعة التي يمكن أن يستفيد منها المراجع في القيام بعملية المراجعة.

ثالثا:إخفاء مسار المراجعة[2]

في ظل نظم المعلومات اليدوي عادة ما يكون مسار المراجع في ممارسة عملية المراجعة عكس مسار المحاسب، فالمراجع يبدأ في الاطلاع على القوائم المالية والتقارير لدراسة مابها من معلومات والقيام من فحصها والتحقق من صحتها، ويقوم بناء على ذلك للرجوع إلى الدفاتر والسجلات لانتقاء عينة من العمليات المسجلة بها لكي يقوم بتدقيقها،من خلال الاطلاع على المستندات المؤيدة لها والمحفوظة لدى المنشأة، إلا أن هذا الموضوع لا يتوفر عادة في النظم الالكترونية، حيث لا تكون هناك دفاتر وسجلات تقليدية، إما الملفات والسجلات المحفوظة على وسائط التخزين الالكترونية لا يمكن الاطلاع عليها إلا من خلال الحاسب، بل في الكثير من الأحيان لا توجد المستندات الورقية التقليدية،وهذا الأمرلا يعني عدم وجود مستندات نهائيا، وإنما تكون هذه المستندات أيضا محفوظة في صورة نماذج الكترونية، وهذا النوع من النماذج الملفات تكون عرضة للتغيير والتبادل فيها دون أن تترك هذه التغيرات اثر مادي ملموس كما هو الحال في المستندات الورقية والدفاتر والسجلات التقليدية، الأمر الذي يتعين على المراجع لمزاولة مهام عمله ان يكون على دراية بكيفية التعامل مع أنظمة الحاسب الآلي بالشكل الذي يمكنه من الحصول على البيانات والمعلومات ووسائط التخزين المختلفة، وان يستخدم الأساليب المناسبة التي تمكنه من الحكم على البيانات المسجلة فيها.

بعد تطور أنظمة الحاسوب وتطبيقاتها: أدى النقل الالكتروني للبيانات إلى بعض القلق لدى مراقبي الحسابات بان البيانات باستخدام الحاسوب ستلغى مسار التدقيق، ورغم وجود الإمكانية التقنية لتصميم

[1] عبد العزيز السيد مصطفى، استخدام الحاسب في التدقيق المالي و المراجعة، مرجع سابق ، ص 06.
[2] نفس المرجع، ص 07.

نظام المعلومات لا يترك أي مسار للتدقيق إلاأن نظام كهذا لن يكون عمليا او مرغوبا فيه، فوجود مسار تدقيق كافي هو أمر ضروري، وللسماح بإعادة بناء ملف في حالة حدوث في الإرسال ومعالجة البيانات عند حدوث خطأ في الحاسوب.[1]

رابعا: إعداد التقارير بصورة آلية[2]

لا يتطلب إعداد التقارير جهدا كبير في النظم الالكترونية فالتقارير عادة ما تنتج بصورة آلية،فعادة ما يتم تصميم هذا النظام بحيث ترتبط نماذج إدخال البيانات بملفات النظم بتقاريره مباشرة بحيث يتم بمجرد إدخال البيانات عبر النماذج إنتاج التقارير المباشرة وعلى سبيل المثال في نظام الرقابة على المخزون يتم بمجرد إدخال البيانات الأصناف من الموارد أو متصرف يتم بصورة آليةإنتاج تقرير يوضح أرصدةالأصناف عقب كل عملية صرف أو وريد،بجانب إعداد تقرير فوري يوضح الأصناف التي وصلت إلى نقطة إعادة الطلب، ومن ثم فانه إذا كانت هناك أخطاء في عملية إدخال البيانات أو في برنامج تشغيلها، فان المعلومات الواردة بالتقارير سوف تكون خاطئة،وان هذا الأمر يتطلب أن تكون هناك رقابة على المخرجات بحيث يتم فحصها وتحقق من صحتها قبل استخدامها في اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: مخاطر استخدام الحاسوب في المراجعة

هناك العديد من العيوب والمخاطر عند استخدام الحاسوب في عملية المراجعة منها[3]:

-الاعتماد على البرامج والأنظمة التي يتم من خلالها تشغيل البيانات بشكل غير حقيقي وغير دقيق، أو قد تكون عدم مراعاة الدقة في البيانات ذاتها.

-تغيير البيانات بشكل غير سليم(غير مصرح به) في الدفاتر أو الملف الرئيسي، أي إمكانية التلاعب في البيانات.

-فقدان محتمل للبيانات أو حذفها بطريق الخطأ.

-الفشل في إجراء التغيرات اللازمة للأنظمة والبرامج.

-تغيير بشكل غير مصرح به أو غير مسموح به في البرامج أو الأنظمة.

-دخول غير مسموح به أو غير مصرح به والذي يؤدي إلى تدمير البيانات أو تغييرها.

---

[1] القاضي حسن يوسف، دحدوح حسين احمد، تدقيق **الحسابات –الإجراءات**–ط 2، دار العلمية الدولية للنشر، عمان ،2000، ص 13.

[2] عبد العزيز السيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] شحاته السيد شحاته، نصر علي عبد الوهاب، **الرقابة المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص250.

-تضخم أثر الأخطاء التي تحدث أثناء التشغيل حيث يتم تشغيل البيانات بصورة متماثلة مما يؤدي إلى تراكم الأخطاء بصورة كبيرة.

- الحاسوب غير قادر على التفكير أو الحكم الشخصي وبالتالي فان هناك العديد من الأخطاء التي يمكن حدوثها مالم توجد إجراءات للرقابة على البرامج المستخدمة.

- الحاسوب يقوم بالعديد من المهام التي تتعارض مع مبدأ الفصل بين المهام.

خاتمة

من خلال دراسة المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات تبين لنا أن المراجعة في ظل الحاسب لا يختلف عنه في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبي بصفة عامة العميل للحاسب لكنه يؤثر بالضرورة على نتائج خطوات عملية المراجعة،وجمع وتقييم الأدلةوتحديد مدى تماشي النتائج

مع المعايير القائمة وأخيرا توصيل النتائج لمستخدميها المعنيين بها حيث تصبح هذه العمليات أكثر صعوبة وتعقيدا.

حيث تواجه المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني مشاكل ومخاطر نتيجة التشغيل الإلكتروني للبيانات مما اقتضى بالضرورة العمل على تحسين ورفع قدرة المراجع أيأن يسعى المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات إلى الحصول إلي مزيد من أدلة الإثبات الكافية للاطمئنان من صحة البيانات الداخلة وسلامة التشغيل، ومن دقة وأمانة وموضوعية المعلومات الخارجة.

كما يجب يكون على دراية وإلمام بالآثار التي تترتب عن التشغيل الالكتروني للبيانات وأن يتسلح بالأساليب والأدوات اللازمة لاكتشاف وتصحيح الأخطاء وتجنب تلك المخاطر حتى يحقق أهداف المراجعة بكفاءة وفعالية والتغلب على التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وإبرازها ليتم اتخاذ القرارات المناسبة.

مقدمة

بغرض تدعيم الدراسة النظرية بجانب ميداني وقصد التحقق من فرضيات الدراسة، والوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، سنحاول القيام بدراسة ميدانية لذلك قمنا بإعداد استبيان يعكس آراء الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة و المراجعة في الجزائر قصد الوصول إلى آثار التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة و كذا المراجعة، وباعتبار أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت ضرورة يفرضها الواقع العملي لأي مؤسسة لاسيما أن التوجه أصبح مكثفا في تبني المعلوماتية في الأعمال المحاسبية.

وقد كان ضمن منهجية الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبيان كأداة للدراسة يتم من خلالها جمع البيانات الأولية المتعلقة بالموضوع ليتم فيما بعد معالجتها إحصائياً ومن ثم عرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها؛ وعليه تناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مكوناتومنهجية الدراسة.

المبحث الثاني: إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته.

المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: : مكونات ومنهجية الدراسة.

لكل بحث منهجية دراسة خاصة به، سنبين من خلال هذا المبحث توضيح منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات) المتبعة من حيث الأسلوب ومجتمع الدراسة، وتحديد العينة وطرق جمع البيانات والاختبارات الخاصة بصدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان).

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وأداتها وأساليب المعالجة الإحصائية.

أولاً- مجتمع الدراسة:

إن المحاسبة تتميز بكونها خليط بين الجانب التقني (لكونها تقنية لتسجيل وترتيب الأحداث الاقتصادية) والجانب العلمي النظري(لكونها علم له أسس وأساليب)، ولذلك فقد تم حصر مجتمع الدراسة في فئتين، فئة الأكاديميين المتمثلين في أساتذة جامعيين متخصصين في مجال المحاسبة، وفئة المهنيين المتمثلة في(الخبراء المحاسبين، محاسبين معتمدين، عمال إداريين).

ورعي في اختبار مجتمع الدراسة الميداني أن يكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية في مجال المحاسبة والمراجعة بغرض المزاوجة بين آراء الفئتين لمعرفة آثار التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة.

ثانيا-أداة الدراسة:

قمنا بتصميم استمارة استبيان الملحق رقم(01) يقيس أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على المحاسبة والمراجعة.

ثالثا- أساليب المعالجة الإحصائية:

تم الاستناد في عملية المعالجة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة والمتمثلة فيما يلي:

1_التحليل الإحصائي الوصفي:

أ- التكرارات والنسب المئوية: حيث استخدمت لوصف المشاهدات وإعطائها ترتيب حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

ب- المتوسط الحسابي: لمعرفة استجابات أفراد مجتمع الدراسة اتجاه موضوع الدراسة.

ج- الانحراف المعياري: تم استخدام الانحراف المعياري لقياس وبيان مدى تشتت إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول وسطها الحسابي

2- اختبارات المصداقية:

أ- معامل الارتباط سيبرمان: لقياس قوة العلاقة واتجاهها بين كل محور وفقراته، بالإضافة إلى قوة العلاقة واتجاهها بين كل محور والاستبيان ككل.

ب- معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cranbach): لقياس درجة المصداقية في إجابات مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة، إذ يعتمد على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لعبارات الاستبانة.

ج-معامل الاختبار T في حالة عينة واحدة (one t-test simple):وذلك لمعرفة إذا كان متوسط درجة الاستبانة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة هي 3 زادت أم قلت عن ذلك للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

د – معامل اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA): لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية والمحاور.

المطلب الثاني: إجراءات تطبيق أداة الدراسة.

قمنا بتوزيع نسخ الاستبيان على أفراد مجتمع الدراسة، وقد كان ذلك ضمن الحدود التالية:

1- **الحدود الموضوعية:** عالجت هذه الدراسة أربعة محاور مرتبطة باستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على فعالية النظام وجودة المراجعة، وأسباب نقص استخدامها.

2- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة بالاعتماد على مكاتب خبراء محاسبين ومكاتب محاسبين معتمدين وعمال محاسبة في القطاع الخاص(رونوالإخوةحجوط) والقطاع العام(المعهد الوطني لتحسين المستوى في التجهيز)،وإدارة الضرائب بولاية المدية، وأساتذة جامعيين في التدقيق والمحاسبة في جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية.

3- **الحدودالزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه والمقدر من **05أفريل 2016** إلى غاية **09ماي2016.**

4- **الحدودالبشرية:**شملت هذه الدراسة فئتي الأكاديميين والمهنيين الذين يملكون الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة.

المبحث الثاني: إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته.

للحصول على نتائج تساعدنا في إسقاط الجانب النظري المدروس على الدراسة الميدانية من جهة، والإجابة على الأسئلة المطروحة و إثبات صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعية من جهة أخرىقمنابإعداد استمارة استبيان ووزعناها على عينة الدراسة.

المطلب الأول: إعداد الاستبيان.

حتى تكون الدراسة منظمة في شكل علمي من حيث البساطة و الشكل والمضمون، قمنا بإعداد الاستبيان.

تم توزيع هذا الاستبيان على جميع أفراد مجتمع الدراسة حيث قدر ب60استبيان، إلا أنه تم استرجاع 51 استبيان من أصل 60، وتم اهمال04وإلغاء 03لعدم الصلاحية، والنتيجة أنه تم اعتماد 45 استبيان للدراسة، وهذا ما يلخصه الجدول الآتي:

جدول رقم(03-01): تعداد الاستبيانات الموزعة.

	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات المهملة	الاستبيانات الملغاة	الاستبياناتالمتبقية
البيانات	60	51	3	03	45
النسبة	100%	85%	05%	05%	75%

المصدر:من إعداد الطالبتين.

تضمَّنت قائمة الاستبيان 29 سؤال توزَّعت على خمسة محاور رئيسية، المحور الأول يشمل البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة وتضمَّنت خمسة أسئلة، أما المحور الثاني فيشتمل على ستة أسئلة، والمحور الثالث يشمل ستة أسئلة، والرابع سبعة أسئلة، والخامس خمسة أسئلة تتعلق**بموضوع الدراسة ، وقد تم استخدام سلم ليكارت الخماسي في جميع الأسئلة موافق جدا(5)** إلى **غير موافق جدا (1)**[1]،كما هو موضحٌ في الجدول التالي:

جدول رقم (03- 02): تقسيمات درجة الموافقة.

[1] إن تم حساب طول المدى انطلاقا من الحدود الدنيا والعليا لكل فئة من فئات مقياس ليكرت الخماسي **(5 – 1) = 4**، ومن ثم نقسم طول المدى على الفئات فنحصل على **4/ 5 = 0.8**، بعد ذلك تم إضافة العدد 0.8 بالتدرج ابتداءً من الدرجة الأولى إلى آخر درجة.

من **1 - 1.79**	غير موافق جدا
من **1.80 - 2.59**	غير موافق
من **2.60 - 3.39**	محايد
من **3.40 - 4.19**	موافق
من **4.20 - 5.00**	موافق جدا

المصدر: من إعداد الطالبتيناعتمادا على سلم ليكارتالخماسي.

من خلال الجدول يمكن تحديد اتجاه الإجابة لأفراد مجتمع الدراسة كما يلي:

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي في المجال**[1- 1.79]** فهذا يعني أن أفراد مجتمع الدراسة **غير موافقون جدا** مع ما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي في المجال **[1.8 - 2.59]** فهذا يعني أن أفراد مجتمع الدراسة **غيرموافقون** مع ما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي في المجال **[2.6 - 3.39]** فهذا يعني أن أفراد مجتمع الدراسة **محايدين** لما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي في المجال **[3.4 - 4.19]** فهذا يعني أن أفراد مجتمع الدراسة **موافقون** مع ما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي في المجال **[4.2 - 5]** فهذا يعني أن أفراد مجتمع الدراسة **موافقون جدا** مع جاء في العبارة.

وكما ذكرنا سابقا أن أسئلة الاستبيان قد توزعت على محاور، وكان ذلك كما يلي:

المحور الأول: يضم أسئلة عامة شخصية وتخصص لأفراد مجتمع البحث، متضمنة في خمسة أسئلة.

المحورالأول:استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية يحقق فعالية في النظام، موضوعة في شكل 6 أسئلة من السؤال 1 إلى السؤال 6.

المحور الثاني: استخدام النظام المحاسبي الالكتروني يؤثر على جودة المراجعة، وينقسم إلى 6 أسئلة من 7 إلى 12.

المحور الثالث: يرجع سبب نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة، وينقسم إلى 7 أسئلة من 8 إلى14.

المحور الرابع: آثار استخدام برمجيات المحاسبة والمراجعة، وتفرع إلى 5 أسئلة من 15 إلى19.

المطلب الثاني: الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة.

بغرض تفريغ بيانات الاستبيان بطريقة تساعد على الوصول إلى نتائج موضوعية تم الاعتماد على أدوات إحصائية مختلفة: برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**إصدار رقم(16)، برنامج **Execl**للتمثيل البياني للمتغيرات الشخصية ورسم المدرجات التكرارية، لتسهيل عملية الملاحظة وبالتالي التحليل الصحيح.

أولاً- صدقالاستبيان: للتأكد من أنه صالح لقياس ما أعد لأجله، تم القيام بالآتي:

1- الصدق الظاهري:

تم الاستناد في عملية تصميم الاستبيان إلى الجانب النظري من هذا البحث بالإضافة إلى الدراسات السابقة، وقد كانت هناك تعديلات من قبل الأستاذ المشرف، والتحكيم من طرف ثلاثة أساتذة في الاختصاص لبعض الفقرات من خلال تصحيح المصطلحات غير المناسبة، وضبط الصيغة الصحيحة لبعض الفقرات بغرض تفادي أي مبهم أو غموض والتأكد من وضوح الفقرات ومن كونها مفهومة من قبل المستجوب للحصول على الإجابة بالقصد الصحيح.

2- الصدقالموضوعي:للتأكد من صدق الاستبيان الموضوعي تم إجراء مجموعة من الاختبارات:

أ- **الاتساق الداخلي:** وذلك من خلال حساب معامل الارتباط سبيرمان[1] لكل محور مع العبارات المنتمية إليه، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (03-03): معامل الارتباط سيبرمان لفقرات الاستبيان.

المحور الثاني			المحور الثالث			المحور الرابع			المحور الخامس		
رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	0.658	**0.000	07	0.663	**0.000	13	0.646	**0.000	20	0.550	**0.000
02	0.569	**0.000	08	0.640	**0.000	14	0.670	**0.000	21	0.673	**0.000
03	0.565	**0.000	09	0.524	**0.000	15	0.590	**0.000	22	0.350	*0.000
04	0.673	**0.000	10	0.730	**0.000	16	0.769	**0.000	23	0.359	*0.000
05	0.557	**0.000	11	0.643	**0.000	17	0.668	**0.000			
06	0.625	**0.000	12	0.590	**0.000	18	0.618	**0.000	24	0.767	**0.000
						19	0.394	*0.000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

الملاحظ من الجدول أن هناك ارتباط كبير بين كل محور والأسئلة المنتمية له حيث تراوح معامل الارتباط سيبرمان بين 0.557و0.673بالنسبة لأسئلة المحور الثاني، وبين0.524و0.730بالنسبة لأسئلة

[1]يستخدم لإيجاد العلاقة بين متغيرين غير كميين، تتراوح قيمته بين 1 و(−1) حيث كلما اقترب من الواحد يدل على أن العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة قوية ، وأن الإشارة السالبة مؤشر على العلاقة العكسية والإشارة الموجبة دليل على العلاقة الطردية ، وفي حال اقتراب قيمته من الصفر فهذا دليل على ضعف العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة.

المحور الثالث، أما بالنسبة للمحور الرابع فقد تتراوح بين 0.394 و0.769 و في المحور الخامس بين 0.350 و0.767، وذلك كله عند مستوى دلالة 0.01، وعليه تم اعتماد جميع أسئلة الاستبيان دون الحاجة لإلغاء بعضها، فالنتائج الموضحة في الجدول تدل على صدق جميع فقرات الاستبيان.

ب- **الاتساق البنائي:** بهدف تحديد درجة الارتباط بين المحاور والاستبيان ككل تم حساب معامل الارتباط سيبرمان، وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

ت- **جدول (03-04): معامل الارتباط سيبرمان لمحاور الاستبيان.**

الرقم	المحور	الاستبيان ككل (كك)	مستوى الدلالة
01	**استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية يحقق فعالية في النظام.**	**0.761**	**0.000**
02	**استخدام النظام المحاسبي الالكتروني يؤثر على جودة المراجعة.**	**0.697**	**0.000**
03	**يرجع سبب نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة.**	**0.730**	**0.000**
04	**آثار استخدام برمجيات المحاسبة والمراجعة.**	**0.421**	**0.04**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

تراوح معامل الارتباط سيبرمان بين **0.697** و**0.761**وذلك مؤشر على الاتساق والارتباط الكبير بين الاستبيان والمحاور المنتمية له، عند مستوى الدلالة 0.01 و أما بالنسبة للمحور الرابع يبلغ معامل ارتباط سيبرمان ب0.421وذلك بالاعتماد على مستوى الدلالة 0.05.

ثانياً- ثبات الاستبيان:

من أجل تحديد درجة ثبات الاستبيان، فقد تم استعمال معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان،حيث كانت نتيجته (78.5%).

وما نلاحظه أن نسبة معامل الثبات قد فاق النسبة المقبولة (60%)، وذلك بالنسبة لمحاور الاستبيان، مما يدل أن درجة ثبات الاستبيان جيدة وهو بذلك صالح لإجراء الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

بعد جمعو تفريغ البيانات بواسطة أداة الدراسة ومعالجتها بواسطة برنامج SPSS، سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل النتائج المحصل عليها.

المطلب الأول: تحليل نتائج البيانات الشخصية.

قد تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية، بهدف معرفة بعض خصائص أفراد مجتمع الدراسة المتمثلة في: (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص) لما قد يكون لها من علاقة بموضوع الدراسة.

أولاً- الجنس:

تم توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس إلى فئتين: ذكر، وأنثى كما هو موضح في الجدول والشكل التالي:

جدول رقم(03-05): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	**25**	**55.6**
انثى	**20**	**44.4**
المجموع	**45**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

الشكل رقم (03-01): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن نسبة الذكور هي 55.6%، ونسبة الإناث 44.4%.

ثانيا-السن:

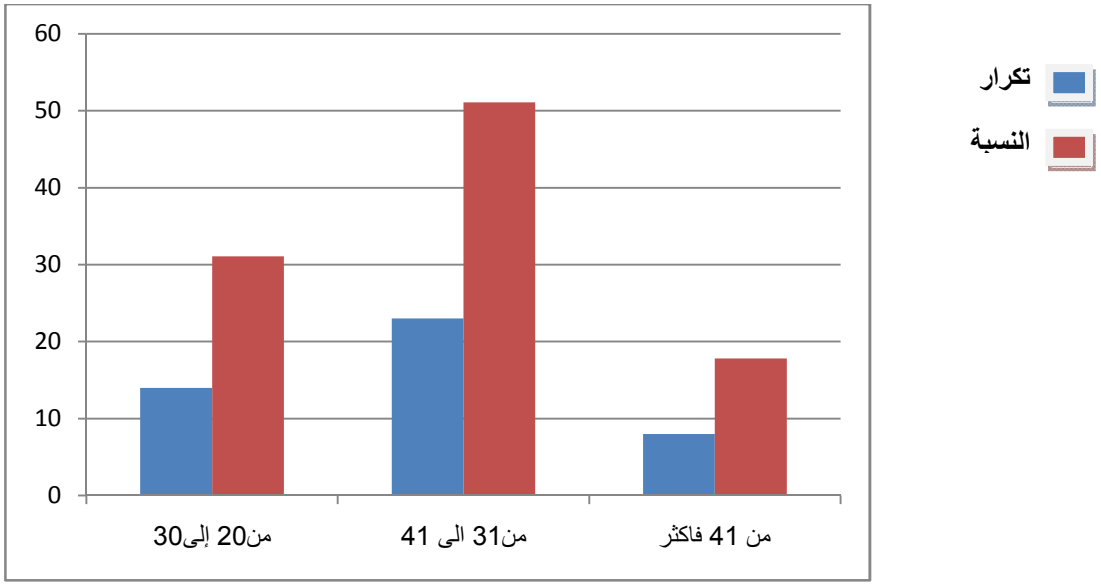
تم تقسيم أفراد العينة إلى ثلاث فئات عمرية، وقد تحصلنا على التوزيع التالي لعينة الدراسة.

جدول رقم(03-06): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة%
من 20الى30	14	31.1
من 31 إلى 41	23	51.1
من 41 فأكثر	8	17.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

الشكل رقم (03-02): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السن.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا توزيع النسب حسب السن لأفراد العينة حيث نجد نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31 إلى 41 تتضمن 23 فردا بنسبة 51.1% ، ونسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30سنة وتمثل 14 فردا هي31.1%،والذين تفوق أعمارهم 41سنة بنسبة17.8% ويقدر تكرارهم ب8 أفراد.

وبصفة عامة فان أكبر نسبة تكون أقل من 41 سنة لكون أن هذه الفئة مواكبة أكثر للتطورات التكنولوجية، وكذلك لحداثة موضوع دراستنا.

ثالثا- المستوى العلمي:

تم تقسيم أفراد العينة إلى أربعة فئات تمثل المستوى العلمي، وقد قمنا باختيار الفئات بما يتناسب مع أفراد العينة، تحصلنا على التوزيع التالي لعينة الدراسة:

جدول رقم(03-07): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	شهادة تقني	ليسانس	ماجستير	دكتوراه
التكرار	5	25	10	5
النسبة%	11.1	55.6	22.2	11.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

الشكل رقم (03-05): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

من خلال الجدول والشكل السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب المستوى العلمي لأفراد العينة حيث نجد أن أغبية أفراد العينة حاصلين على شهادة ليسانس بنسبة55.6% وهذا يعود إلى أن أغلب أفراد العينة محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين حاصلين على شهادة ليسانس، أما النسبة الثانية التي تمثل أفراد العينة حاملين لشهادة الماجستير بنسبة 22.2%وتمثل هذه الفئة الأكاديميين أساتذة جامعيين حيث تمثل 10 أساتذة، أما الفئة الثالثة فتمثل 11.1%من الأساتذة الجامعيين الحاصلين على الدكتوراه، أما الفئة الرابعة لها نفس النسبة مع الفئة الثالثة بنسبة11.1% الحاصلين على شهادة تقني فهي تمثل المهنيين الذين يزاولون مهنتهم كمحاسب ومساعد محاسب.

رابعا- الخبرة المهنية:

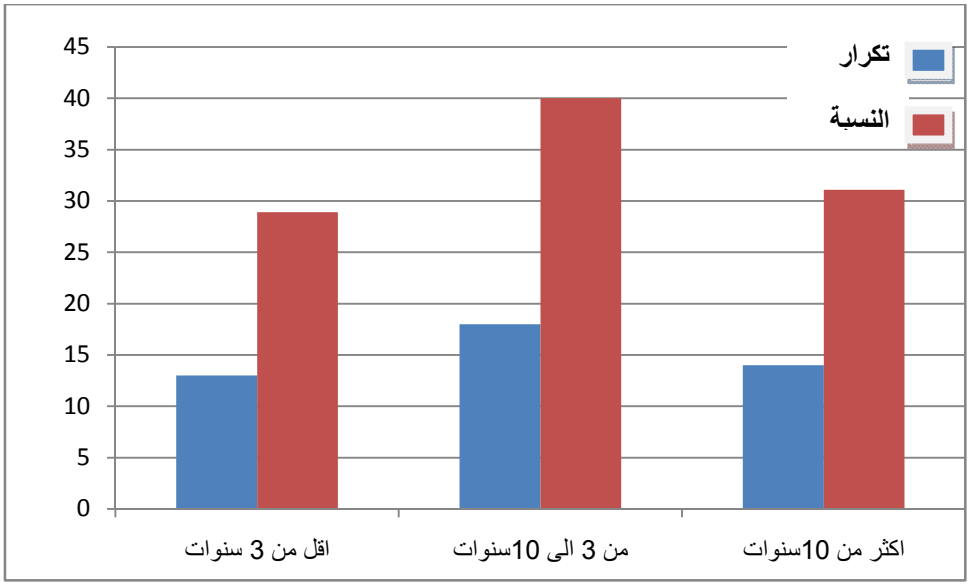
تم تقسيم أفراد العينة إلى ثلاثة فئات تمثل الخبرة المهنية، وقد قمنا باختيار الفئات بما يتناسب وأفراد العينة وتحصلنا على التوزيع التالي لعينة الدراسة.

جدول رقم(03-08): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الخبرة.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة%
أقل من 3 سنوات	13	28.9
من 3 إلى 10 سنوات	18	40
أكثر من 10 سنوات	14	31.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

الشكل رقم (03-06): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الخبرة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حول حسب عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة، حيث نجد أعلى نسبة هي فئة الخبرة بين 3 إلى 10 سنوات بنسبة 40% ، ثم نجد الفئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 31.1%، ثم تليها الفئة الأخيرة لديها خبرة أقل من ثلاث سنوات بنسبة تقدر ب 28.9%

خامسا- التخصص:

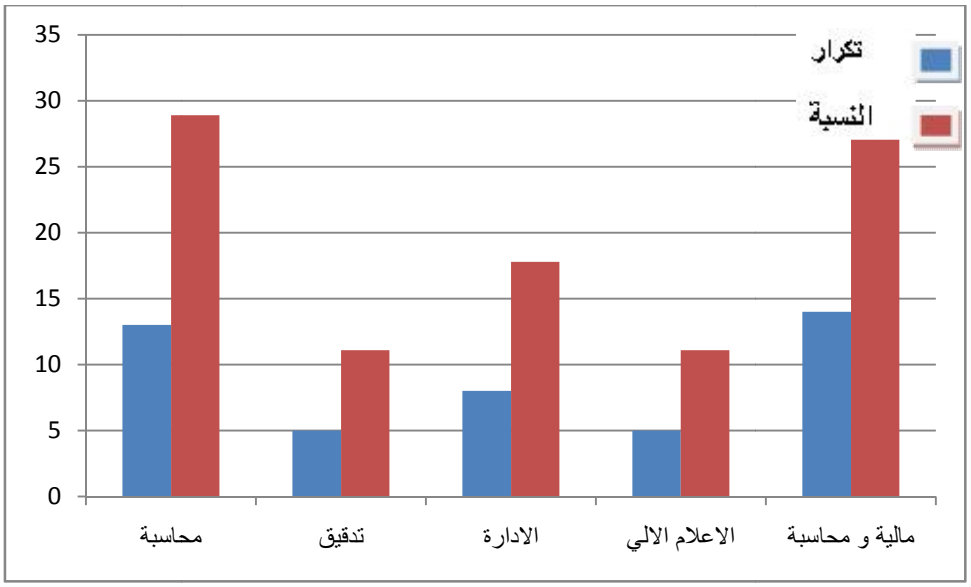
تم تقسيم أفراد العينة إلى خمسة فئات تمثل التخصص لكل فرد من أفراد العينة، وقد قمنا باختيار الفئة بما يتناسب وأفراد العينة وتحصلنا على التوزيع التالي لعينة الدراسة:

جدول رقم(03-09): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة%
محاسبة	13	28.9
تدقيق	05	11.1
إدارة	08	17.8
إعلام آلي	05	11.1
مالية ومحاسبة	14	31.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

الشكل رقم (03-07): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التخصص.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب التخصص لأفراد العينة حيث نجد أن النسبة الأكبر تعود لفئة المالية والمحاسبة بنسبة31.1% ب14 فردا، أما النسبة الثانية المحاسبة بنسبة28.9% ب13فردا،و كذا النسبة الثالثة التي تمثل الإدارة بنسبة 17.8% ب8 أفراد وتليها النسبة الرابعة في التدقيق بنسبة 11.1% تمثل 5 أفراد، وكذلك النسبة الأخيرة تمثل فئة الإعلام الآلي بنسبة 11.1% تمثل 5 أفراد أيضا.

المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بموضوع البحث.

أولاً- عرض وتحليل نتائج المحور الأول المتعلق باستخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية أنه يحقق فعالية.

جدول(03-10): إجابات أفراد مجتمع الدراسة على استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية أنه يحقق فعالية.

العبارة	موافق جدا		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق جدا		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
1- تصميم البرنامج المحاسبي للمؤسسة من قبل أحد مكاتب المراجعة.	12	26.7	17	37.8	08	17.8	05	11.1	03	6.7	3.67	1.187	موافق	6
2- توفير السرعة والدقة في أداء العمل.	25	55.6	19	42.2	1	2.2	-	-	-	-	4.53	0.548	موافق جدا	2
3- تقليص فترة إعداد التقرير.	26	57.8	10	22.2	7	15.6	2	4.4	-	-	4.33	0.905	موافق جدا	3
4- السماح بالرقابة بما يتلاءم مع الأهدافوالأساليب.	15	33.3	25	55.6	4	8.8	1	2.2	-	-	4.20	0.694	موافق جدا	4
5- التمكين من إعطاء التوجيهات بصفة ديناميكية.	11	24.4	25	55.6	6	13.3	2	4.4	1	2.2	3.96	0.878	موافق	5
6- تخزين البيانات بطريقة أفضل.	28	62.2	16	35.6	1	2.2	-	-	-	-	4.58	0.621	موافق جدا	1
التقييم العام لإجابات المحور الأول4.210.8055 موافق جدا														

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

أنامتوسط الحسابي العام لأسئلة محور استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية بلغ(**4.21**) وهذا مؤشر على أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت في الاتجاه **موافق جدا،** وقد كان هناك انسجام في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري العام لأسئلة المحور(**0.80**).

وقد تراوح المتوسط الحسابي بين **(3.67)** و**(4.58)**، وقد كان ترتيب العباراتتنازليا من أكبر وسط حسابي إلى أصغر وسط حسابي كما يلي:

- ✓ قابل أكبر وسط حسابي بنسبة (4.58) راجع للعبارة رقم **6** والتي جاء فيها **" تخزين البيانات بطريقة أفضل"** فكانت بذلك إجابات أفراد مجتمع الدراسة في الاتجاه **موافق جدا،** وانحراف معياري (**0.621**) أي أن هناك انسجام كبير في الإجابات بالنسبة لهاته العبارة.
- ✓ العبارة رقم **2** والتي جاء فيها **" توفير السرعة والدقة في أداء العمل"** قابلها ثاني أكبر وسط حسابي **(4.53)** وكانت بذلك الإجابات فياتجاه **موافق جدا،** بانحراف معياري **(0.548)** مما يدل بأن هناك انسجام في إجاباتالأكاديميينوالمهنيين.

- ✓ لتأتي بعد ذلك العبارة رقم3والتي كان مضمونها **" تقليص فترات إعداد التقارير"** بوسط حسابي**(4.33)** وعليه كان اتجاه الإجابات نحو **موافق جدا،** بانحراف معياري **(0.905)**مما يشير إلى أن هناك انسجام في الإجابات.
- ✓ أما العبارة رقم 4 والتي جاء فيها **"السماح بالرقابة بما يتلاءم مع الأهدافوالأساليب "**
- ✓ قابلها وسط حسابي **(4.20)**بمعنى أن اتجاه الإجابات كان نحو **موافق جدا** بانحراف معياري**(0.694)** وعليه كان هناك انسجام في الإجابات المقدمة.
- ✓ العبارة رقم 5 والتي كان محتواها **" التمكين من إعطاء التوجيهات بصفة ديناميكية "** فقد قابلها وسط حسابي **(3.96)**مما يشير إلى أن اتجاه الإجابات المقدمة كان نحو **موافق**بانحراف معياري **(0.878)** أي أن هناك انسجام في هذه الإجابات
- ✓ في حين قابل أقل وسط حسابي (**3.67**)العبارة رقم 1 والتي جاء فيها **" تصميم البرنامج المحاسبي للمؤسسة من قبل أحد مكاتب المراجعة"** مما يشير إلى أن اتجاه الإجابات كان نحو **موافق** بانحراف معياري**(1.187)**مما يدل أن هناك تشتت نوعا ما في إجابات أفراد مجتمع الدراسة بالنسبة لهاته العبارة.

الملاحظ من خلال الإجابات المقدمة والتي كانت معظمها في الاتجاه موافق وموافق جدا أن معظم الأكاديميين و المهنيين لهم ثقة كبيرة في فعالية استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية قد تكون نمت لديهم نتيجة تحقيقهم لأهدافهم العملية وإلى المكانة العلمية التي وصلوا إليها.

ثانيا-عرض وتحليل نتائج المحور الثاني: استخدام النظام المحاسبي الالكتروني و تأثيرهعلى جودة المراجعة.

جدول (03-11):إجابات أفراد مجتمع الدراسة على الفقرات الخاصة باستخدام النظام المحاسبي الالكتروني و تأثيره على جودة المراجعة.

العبارة	موافق جدا		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق جدا		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
7-تخفيض عدد المراجعين	10	22.2	20	44.4	5	11.1	9	20	1	2.2	3.64	1.11	موافق	5

8- تخفيض أتعب المراجعة إلى أدنى حد.	12	26.7	20	44.4	6	13.3	6	13.3	1	2.2	3.8	1.057	موافق	4
9- سرعة ودقة النتائج .	17	37.8	23	51.1	4	8.9	1	2.2	-	-	4.24	0.712	موافق جدا	1
10- سرعة الاكتشاف الفوري للأخطاء مما يزيد ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية.	16	35.6	18	40	6	13.3	5	11.1	-	-	4	0.977	موافق جدا	2
11- تحسين قدرة اتخاذ القرارات.	12	26.7	20	44.4	8	17.8	3	6.7	2	4.4	3.82	1.051	موافق	3
12- تغييرمفهوم صلاحية أدلة الإثبات.	1	2.2	15	33.3	20	44.4	8	17.8	1	2.2	3.16	0.824	محايد	6
التقييم العام لإجابات المحور الثاني											3.77	0.955	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد علىمخرجات SPSS.

بلغ المتوسط الحسابي لأسئلة محور **استخدام النظام المحاسبي الالكتروني و تأثيره على جودة المراجعة(3.77)** مما يشير إلى أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت نحو الاتجاه **موافق** وكان هناك انسجام في هاته الإجابات، حيث بلغ الانحراف المعياري **(955. 0)**، وعليه يمكن القول أناستخدام النظام المحاسبي يؤثر على جودة المراجعة لكن بنسب متفاوتة، إذ يمكن إعطاء الترتيب التالي حسب النتائج المحصل عليها.

لقد أخذت العبارة رقم 9 "سرعة ودقة النتائج" أكبر وسط حسابي **(4.24)** وعليه كانت إجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو الاتجاه موافق جدا وبانحراف معياري **(0.712)** مما يدل أن هناك انسجام في أجوبة أفراد مجتمع الدراسة. وهذا أمر طبيعي ومسلم به فأي مجال أو اختصاص حتى وإن كان بسيط لابد وأن يكون له معلومات يستند إليها، فما بالك إذا كان هذا العمل تشكل المعلومات جزء لا يتجزأ منه.

- ✓ أخذت العبارة رقم **10** والتي جاء فيها **" سرعة الاكتشاف الفوري للأخطاء مما يزيد ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية"** ثاني أكبر وسط حسابي**(4)** وقد كان هناك انسجام في الإجابات الخاصة بالعبارة، حيث بلغ الانحراف المعياري لها **(0.977)** فكان اتجاه أفراد مجتمع الدراسة نحو **موافق جدا.**
- ✓ لتأتي بعدها العبارة رقم **11**والتي جاء فيها **" تحسين قدرة اتخاذ القرارات "** حيث بلغ الوسط الحسابي لها **(3.82)**وعليه كان اتجاه الإجابات نحو **موافق**بانحراف معياري **(1.051)**أي أن هناك تشتت في الإجابات. وقد يرجع هذا التشتت إلى انه ليس بالضرورة الاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي الالكتروني لاتخاذ القرارات، فمن الممكن أن تؤدي إلى قرارات خاطئة قد يصعب أو يستحيل تصحيحها وهذا قد يكلف الكثير مما ينعكس على جودة المراجعة.
- ✓ أما في المرتبة الرابعة فتقابل العبارة رقم **8** والتي جاء فيها **" تخفيض أتعاب المراجعة إلىأدنىحد"**حيث بلغ الوسط الحسابي لها **(3.8)**وعليه كان اتجاه الإجابات نحو**موافق**لكن لم يكن هناك انسجام كبير في إجابات أفراد مجتمع الدراسة، حيث بلغ الانحراف المعياري للإجابات الخاصة بالعبارة **(1.057)**وقد

يكون السبب في ذلك راجع إلى وجود تكاليف رغم استخدامنا للنظام المحاسبي الالكتروني، فاستخدام النظام المحاسبي الالكتروني يؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة لكن ليس إلى أدنى حد.

✓ أما المرتبة ما قبل الأخيرة فتقابل العبارة رقم 1 والتي جاء فيها" تخفيض عدد المراجعين" حيث بلغ الوسط الحسابي لها **(3.64)** و عليه كان اتجاه الإجابات نحو **موافق و** بلغ الانحراف المعياري للإجابات الخاصة بالعبارة **(1.111)** أي أن هناك نشتت في الإجابةوقد يكون السبب في ذلك راجع إلى وجود تنوع في مجتمع الدراسة فمعظم المحاسبين يرون أن هناك ارتفاع عدد المراجعين عند استخدام النظام المحاسبي الالكتروني في حالة ما إذا كان المراجع لا يتمتع بمهارات في استخدام البرمجيات مما يجعله يستعين بمراجعين أكثر كفاءة ومهارة، أما المراجعين فيرون أن استخدام النظام المحاسبي الالكتروني يؤدي إلى تخفيض عدد المراجعين اذا كان المراجع يتمتع بالكفاءة والمهارة.

في حين قابل أقل وسط حسابي العبارة رقم 12 والتي جاء فيها" تغير مفهوم صلاحية أدلة الإثبات" حيث بلغ الوسط الحسابي لها **(3.16)** و قدر الانحراف المعياري للإجابات الخاصة بالعبارة **(0.824)** أي أن هناك انسجام في إجابات مجتمع الدراسة ، وكان اتجاه الإجابات نحو **محايد،** لأن مجتمع الدراسة يرى أنه يجب على المراجع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لاستخدام أدلة الإثباتالإلكترونية، حيث لا يمكن تحديد مدى صلاحية أدلة الإثباتمن خلال عملية الفحص لدليل

الإثبات الالكتروني كما هو الحال في دليل الإثبات الورقي، فطباعة مخرجات المعلومات الالكترونية،

وقراءتها على الشاشة ما هو إلا صيغة واحدة ولا يمكن أن تعطي دلالة على المنشأ للمعلومة أو

صلاحيتها كما لا يمكن أن نؤكد اكتمال أو شمولية المعلومات وبالتالي يجب على المراجع ان يتأكد من أن أنظمة الرقابة والتقنيات المتعلقة بإنشاء ومعالجة ونقل وحفظ المعلومات الالكترونية كافية حتى يمكن ضمان مصداقية المعلومات.

ثالثا- عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: أسباب نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة.

جدول رقم (03-12): إجابات أفراد مجتمع الدراسة أسباب نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة.

العبارة	موافق جدا		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق جدا		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
13-عدم وجود أنظمة	4	8.9	18	40	4	8.9	16	35.6	3	6.7	3.09	1.184	محايد	

محاسبية الكترونية.													6
14- عدم وجود قوانين موحدة.	5	11.1	17	37.8	7	15.6	15	33.3	1	2.2	3.22	1.106	محايد 5
15- نقص مهارات المراجعين في التعامل مع البيانات المعدة الكترونيا.	9	20	23	15	4	8.9	8	17.8	1	2.2	3.69	1.062	موافق 2
16-عدم وجود الإمكانيات المادية اللازمة لتوفير أجهزة الحاسوب وبرامج ذات تكلفة عالية في مقابل ضعف المردود.	8	17.8	14	31.1	8	17.8	12	26.7	3	6.7	3.27	1.232	محايد 4
17-عدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص بأمن نظم المعلومات المحاسبية.	9	20	23	51.1	7	15.6	6	13.3	-	-	3.78	0.927	موافق 1
18-تعرض البيانات لخطر الضياع والقرصنة.	10	22.2	19	42.2	3	6.7	13	28.9	-	-	3.58	1.138	موافق 3
19- الحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب.	8	17.8	21	46.7	10	22.2	6	13.3	-	-	3.69	0.925	2 2
التقييم العام لإجابات المحور الثالث											3.47	1.082	موافق 4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

نلاحظ من خلال الجدول :

إن المتوسط الحسابي العام لأسئلة محور أسباب نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة، بلغ(**3.47**) وهذا مؤشر على أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت في الاتجاه **موافق**، وقد كان هناك تشتت في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري العام لأسئلة المحور(**1.082**).

وقد تراوح المتوسط الحسابي بين **(3.09)** و(**3.78**)، وقد كان ترتيب العبارات تنازلياكما يلي:

- ✓ كانت أكبر قيمة وسط حسابي **(3.78)**للعبارة رقم **17** والتي جاء فيها **"عدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص بأمن نظم المعلومات المحاسبية"** فكان اتجاه الإجابة نحو **موافق،** وقد كانت إجابات أفراد مجتمع الدراسة الخاصة بهذه العبارة منسجمة حيث بلغ الانحراف المعياري**(0.927).**
- ✓ ثاني أكبر وسط حسابي بلغ**(3.69)** للعبارة رقم**15** والتي جاء فيها **"نقص مهارات المراجعين في التعامل مع البيانات المعدة الكترونيا "** إذ كان اتجاه الإجابات نحو**موافق** ،إلا أنه لم يكن هناك انسجام كبير في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري للإجابات الخاصة بهذه العبارة**(1.062)**.
- ✓ وأيضا ثاني أكبر وسط حسابي بلغ **(3.69)** للعبارة رقم **19** والتي جاء فيها "الحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب" إذ كان اتجاه الإجابات نحو **موافق**

وقد كان هناك انسجام في تلك الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري **(0.925).**

- ✓ أما العبارة رقم **18**جاءت في الرتبة رقم **3** والتي جاء فيها **"تعرض البيانات لخطر السرقة والقرصنة "** فقد قابلها وسط حسابي قيمته **(3.58)** إذ كان اتجاه الإجابات نحو موافق، إلا أنه لم يكن هناك انسجام كبير في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري للإجابات الخاصة بهذه العبارة **(1.138).**
- ✓ أما العبارة رقم**16** جاءت في المرتبة **4** والتي جاء فيها **" عدم وجود الإمكانيات اللازمة لتوفير أجهزة الحاسوب وبرامج ذات تكلفة عالية في مقابل ضعف المردود"**حيث قابلها وسط حسابي **(3.27)** ومعناه أن اتجاه الإجابات كان **محايد** بانحراف معياري **(1.231)** يدل على عدم انسجام الإجابات المقدمة من قبل أفراد مجتمع الدراسة.
- ✓ بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم **14** في الرتبة **5** بنسبة **(3.22)**والتي جاء فيها**"عدم وجود قوانين موحدة "**في الاتجاه **محايد** وكان هناك تشتت في تلك الإجابات حيث أن قيمة الانحراف المعياري كانت **(1.106).**

بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم**13** في الرتبة **رقم6** بنسبة **(3.09)** و والتي جاء فيها **"عدم أنظمة محاسبية الكترونية"** في الاتجاه **محايد** وكان هناك تشتت في تلك الإجابات حيث أن قيمة الانحراف المعياري كانت **(1.184).**

رابعا- عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الرابع:آثار استخدام برمجيات المحاسبة والمراجعة.

جدول رقم (03-13): إجابات أفراد مجتمع الدراسةأثار استخدام برمجيات المحاسبة والمراجعة.

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				

20-تشكك الثقة في استخدامها.	6	13.3	7	15.6	15	33.3	16	35.9	1	2.2	3.02	1.076	محايد	5
21-برمجيات المراجعة لا تتماشى مع برمجيات المحاسبة.	3	6.7	19	42.2	14	31.1	9	20	-	-	3.36	0.883	محايد	3
22-قابلية المقارنة بين البيانات المحاسبية.	4	8.9	32	71.1	7	15.6	2	4.4	-	-	3.84	0.632	موافق	1
23-القدرة على إعطاء البيانات بصورة تحليلية.	12	26.7	20	44.4	7	15.6	5	11.1	1	2.2	3.82	1.029	موافق	2
24-صعوبة الفصل بين المهام	4	8.9	15	33.3	12	26.7	13	28.9	1	2.2	3.18	1.029	محايد	4
التقييم العام لإجابات المحور الرابع											3.44	0.929		موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

نلاحظ من خلال الجدول :

أن المتوسط الحسابي العام لأسئلة محور أثار استخدام برمجيات المحاسبة والمراجعة بلغ(**3.44**) وهذا مؤشر على أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت في الاتجاه **موافق،** وقد كان هناك انسجام في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري العام لأسئلة المحور(**0.929**).

وقد تراوح المتوسط الحسابي بين (**3.02**) و(**3.84**)، وقد كان ترتيب العبارات تنازليا كما يلي:

- ✓ كانت أكبر قيمة وسط حسابي (**3.84**)للعبارة رقم 22 والتي جاء فيها **"قابلية المقارنة بين البيانات المحاسبية"** فكان اتجاه الإجابة نحو **موافق،** وقد كانت إجابات أفراد مجتمع الدراسة الخاصة بهذه العبارة منسجمة حيث بلغ الانحراف المعياري(**0.632**).
- ✓ ثاني أكبر وسط حسابي بلغ(**3.82**) للعبارة رقم**23** والتي جاء فيها **"القدرة على إعطاء البيانات بصورة تحليلية "** إذ كان اتجاه الإجابات نحو**موافق** ،إلا أنه لم يكن هناك انسجام كبير في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري للإجابات الخاصة بهذه العبارة(**1.029**).
- ✓ وفي المرتبة الثالثة بلغ الوسط الحسابي (**3.36**)للعبارة رقم **21** والتي جاء فيها "برمجيات المراجعة لا تتماشى مع برمجيات المحاسبة" إذ كان اتجاه الإجابات نحو **محايد**

وقد كان هناك انسجام في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري (**0.883**).

- ✓ أما العبارة رقم **24**جاءت في الرتبة رقم**4**والتي جاء فيها **"صعوبة الفصل بين المهام "** فقد قابلها وسط حسابي قيمته (**3.18**) إذ كان اتجاه الإجابات نحو **محايد،** إلا أنه لم يكن هناك تشتت في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري للإجابات الخاصة بهذه العبارة (**1.029**)
- ✓ أما العبارة رقم20 جاءت في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (**3.02**)، فكان بذلك اتجاه الإجابات نحو **محايد،** وقد كان هناك تشتت في الإجابات حيث بلغ الانحراف المعياري (**1.076**).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

بعد القيام بالتحليل الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية، وإظهار الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة حول أسئلة كل محور، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة الميدانية من خلال المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS، وذلك كما يلي:

تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام اختبار T للعينة البسيطة one sample T test عند مستوى دلالة 05sig (α)%وفق قاعدة القرار التالي:

- ✓ (H0) قبول الفرضية العدمية إذا كان 05%< (α) sig.
- ✓ (H1) رفض الفرضية العدمية إذا كان 05%> (α) sig.

كما سندرس إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأكاديميين والمهنيين، وذلك من خلال قياس تباين إجابات أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية حول كل فرضية باستخدام اختبار one WAY ANOVA عند مستوى الدلالة 05 sig (α)% وفق قاعدة القرار التالي:

- ✓ لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية إذا كان 05%< (α) sig.
- ✓ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية إذا كان 05%> (α) sig.

أولا- اختبار الفرضية الأولى:

فرضية العدم: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية وفعالية في النظام.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية وفعالية في النظام.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

	درجة T	مستوى الحرية	مستوى الدلالة sig (α)	المتوسط الحسابي	نتيجة اختبار
H 01	17.215	44	0.000	4.2111	رفض الفرضية العدمية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

يعطينا الجدول السابق نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي لدرجة تأثير استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية وفعالية النظام، حيث نلاحظ أن متوسط درجة التأثير بلغ 4.2111، وبلغت قيمة

17.215T بمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 5%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

من خلال الاختبارات السابقة نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية تحقق فعالية في النظام.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية.

فرضية العدم: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام النظام المحاسبي الالكتروني وتأثيره على جودة المراجعة.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام النظام المحاسبي الالكتروني وتأثيره على جودة المراجعة.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): نتائج اختبار الفرضية الثانية.

	درجة T	مستوى الحرية	مستوى الدلالة sig (α)	المتوسط الحسابي	نتيجة اختبار
H 01	8.744	44	0.00	3.77	رفض الفرضية العدمية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

.

يعطينا الجدول السابق نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي لدرجة تأثير استخدام النظام المحاسبي الالكتروني وتأثيره على جودة المراجعة، حيث نلاحظ أن متوسط درجة التأثير بلغ3.77، وبلغت قيمة T8.744 بمستوى دلالة 0.00 وهو أقل من 5%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

من خلال الاختبارات السابقة نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن استخدام النظام المحاسبي الالكتروني يؤثر على جودة المراجعة .

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة.

فرضية العدم: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة والحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة والحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

	درجة T	مستوى الحرية	مستوى الدلالة sig (α)	المتوسط الحسابي	نتيجة اختبار
H 01	4.683	44	0.00	3.47	رفض الفرضية العدمية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

يعطينا الجدول السابق نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي درجة تأثير نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة والحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب، حيث نلاحظ أن متوسط درجة التأثير بلغ 3.47، وبلغت قيمة 4.683 Tبمستوى دلالة 0.00 وهو أقل من 5%، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

من خلال الاختبارات السابقة نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه من أسباب نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة تبقى الحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب.

رابعا- اختبار الفرضية الرابعة:

لاختبار إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأكاديميين والمهنيين، وذلك من خلال قياس تباين إجابات أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية حول كل فرضية باستخدام اختبار ANOVA عند مستوى الدلالة %(α) sig 05 كما يلي:

1- بالنسبة للمحور الأول:

الفرضية العدمية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

الفرضية البديلة:توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-17): نتائج اختبار الفرضية الرابعة.

	المتغيرات الشخصية	مستوى الدلالة sig (α)	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية Df	مجموع المربعات

المحور الأول	الجنس	0.311	1.050	0.456	44	9.800
	السن	0.277	1.322	0.510	44	9.800
	المستوى العلمي	0.227	1.507	0.539	44	9.800
	الخبرة المهنية	0.658	0.423	0.326	44	9.800
	التخصص	0.306	1.249	0.490	44	9.800

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة(α) sig تقدر ب 0.311 وقيمة F تقدر ب1.050 بالنسبة للجنس، وقيمة (α) sig فتقدر ب0.277 وقيمة F تقدر ب 0.277 بالنسبة للسن، ويقدر المستوى العلمي ب0.227بالنسبة لمستوى الدلالة(α) sig وقيمتهF تقدر ب0.227،قيمة(α) sig تقدر ب 0.658 وقيمة Fتقدر ب0.423 بالنسبة للخبرة المهنيةقيمةα) sig،(تقدر ب0.306 وقيمة F تقدر ب1.249 بالنسبة للتخصص.

و كل قيم (α) sigاكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية العدمية أي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

2- بالنسبة للمحور الثاني:

الفرضية العدمية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

الفرضية البديلة:توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-18): نتائج اختبار الفرضية

	المتغيرات الشخصية	مستوى الدلالة sig (α)	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية Df	مجموع المربعات
المحور الثاني	الجنس	0.011	7.026	2.513	44	15.667
	السن	0.292	1.226	0.792	44	15.667
	المستوى العلمي	0.030	3.278	1.318	44	15.667

	الخبرة المهنية	0.567	0.574	0.572	44	15.667
	التخصص	0.528	0.807	0.654	44	15.667

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

نلاحظ من خلال الجدولأن قيمة(α) sig تقدر ب 0.011 وقيمة F تقدر ب7.026 بالنسبة للجنس،وقيمة sig (α) تقدر ب 0.030 وقيمة F تقدر ب3.278 بالنسبة للمستوى العلمي وعليه نقول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأكاديميين و المهنيين و المتغير الشخصي الجنس والمستوى العلمي بالنسبة للمحور الثاني لان 0.011 و 0.030 اقل من 0.05.

ويقدر السن ب0.292بالنسبة لمستوى الدلالة(α) sig وقيمته F تقدر ب1.226،قيمة(α) sig تقدر ب 0.567 وقيمة Fتقدر ب0.574بالنسبة للخبرة المهنية،وقيمة(α) sig تقدر ب0.528وقيمة F تقدر ب0.807 بالنسبة للتخصص.

أما قيم(α) sigالمتبقية اكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية العدمية أي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية بالنسبة (السن، الخبرة المهنية، التخصص).

3- بالنسبة للمحور الثالث:

الفرضية العدمية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-19): نتائج اختبار الفرضي

	المتغيرات الشخصية	مستوى الدلالة sig (α)	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية Df	مجموع المربعات
المحور الثالث	الجنس	0.010	7.227	3.308	44	20.197
	السن	0.740	0.303	0.588	44	20.197
	المستوى العلمي	0.832	0.291	0.622	44	20.197
	الخبرة المهنية	0.582	0.549	0.726	44	20.197
	التخصص	0.193	1.599	1.131	44	20.197

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة(α) sig تقدر ب 0.010 وقيمة F تقدر ب7.227 بالنسبة للجنس،وعليه نقول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأكاديميين و المهنيين و المتغير الشخصي الجنس بالنسبة للمحور الثالث لان 0.010 اقل من 0.05.

ويقدر السن ب0.740بالنسبة لمستوى الدلالة(α) sig وقيمته F تقدر ب0.303،قيمة(α) sig تقدر ب 0.832 وقيمة Fتقدر ب0.291 بالنسبة للمستوى العلمي،وقيمة(α) sig تقدر ب 0.582 وقيمة F تقدر ب0.549 بالنسبة للخبرة المهنية، وقيمة (α) sig تقدر ب0.193 وقيمة F تقدر ب1.599 بالنسبة للتخصص، ومنه قيم (α) sig المتبقية اكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية العدمية أي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية بالنسبة (السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

4- بالنسبة للمحور الرابع:

الفرضية العدمية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

الفرضية البديلة:توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-20): نتائج اختبار الفرضية

	المتغيرات الشخصية	مستوى الدلالة sig (α)	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية Df	مجموع المربعات
المحور الأول	الجنس	0.533	0.394	0.393	44	12.231
	السن	0.261	1.386	0.652	44	12.231
	المستوى العلمي	0.019	3.698	1.103	44	12.231
	الخبرة المهنية	0.162	1.905	0.776	44	12.231
	التخصص	0.256	1.385	0641	44	12.231

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستنادعلى مخرجاتSPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة(α) sig تقدر ب 0.019 وقيمة F تقدر ب3.698 بالنسبة للمستوى العلمي،وعليه نقول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأكاديميين و المهنيين و المتغير الشخصي (المستوى العلمي) بالنسبة للمحور الرابع لان 0.019 اقل من 0.05.

يقدر الجنس 0.533بالنسبة لمستوى الدلالة(α) sig وقيمته F تقدر ب0.394، ويقدر السن ب 0.261 بالنسبة لمستوى الدلالة(α) sig وقيمته F تقدر ب1.386،قيمة(α) sig تقدر ب 0.162 وقيمة F تقدر ب1.905 بالنسبة للخبرة المهنية ،وقيمة(α) sig تقدر ب 0.256 وقيمة F تقدر ب1.385 بالنسبة للتخصص، ومنه قيم (α) sig المتبقية اكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية العدمية أي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية بالنسبة (الجنس، السن، الخبرة المهنية، التخصص).

خاتمة

هذه الدراسة الميدانية سمحت باستغلال استبيان يفصل جوانب المتعلقة برأي العينة حول رأيهم في أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على المحاسبة ومراجعة، والتي تمثلت في استمارة الاستبيان الموجهة لعينة من الأكاديميينو المهنيين من ذوي التخصص في المحاسبة و المراجعة على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، إذ تم جمع البيانات المطلوبة من طرف أفراد مجتمع الدراسة بواسطة أداة الدراسة والتي تمثلت في الاستبيان وقد تمت معالجة هذه البيانات إحصائيا بواسطة SPSS.

وقدم التحليل الإحصائي حسب هذه الدراسة إلىأناستخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية يحقق فعالية في النظام، كما استنتجنا أن استخدام النظام المحاسبي الالكتروني يؤثر على جودة المراجعة، كما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة والحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب، توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

الخاتمة العامة

أولا- خاتمة

إن استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في مجالالمحاسبة المراجعة أصبح أمرا ضروريا في العديد من المؤسسات وذلك مع زيادة حجم التوسع في المشاريع وضخامة الإعمال، حيث تواجه المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني مشاكل ومخاطر نتيجة التطور التكنولوجي مما اقتضى بالضرورة العمل على تحسين ورفع قدرة المراجع أي أن يكون على دراية وإلمام بالآثار التي تترتب عن التشغيل الالكتروني للبيانات وأن يتسلح بالأساليب والأدوات اللازمة لاكتشاف وتصحيح الأخطاء وتجنب تلك المخاطر حتى يحقق أهداف المراجعة بكفاءة وفعالية والتغلب على التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وإبرازها ليتم اتخاذ القرارات المناسبة.

ولقد اثر استخدام الحاسوب في المحاسبة على شكل وطبيعة ومقومات نظام المعلوماتالمحاسبي، كما اثر هذا بدوره على التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للمحاسب، حيث تم الانتقال من الشكل التقليدي اليدوي للنظام إلى الشكل الآلي للنظام.

تم التوصل حسب هذه الدراسة إلىأن استخدامأنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية يحقق فعالية في النظام، كما استنتجنا إن استخدام النظام المحاسبي الالكتروني يؤثر على جودة المراجعة، وأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة والحاجة لعمل نسخ ورقية للملفات المخزنة على جهاز الحاسوب.

ثانيا- نتائج الدراسة

نتائج الجانب النظري

- ✓ تؤثر بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات على منهجية المراجعة (الأساليب والإجراءات)، وكذا جودة تقرير المراجع(النتيجة المتوصل إليها).
- ✓ إن استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات أدى إلى دمج الدفاتر المحاسبية (اليومية والأستاذ) في اسطوانة واحدة ويمكن إظهار البيانات المحاسبية على شاشة الحاسب وطبيعتها عند الحاجة إليها.
- ✓ من حيث نوعية التقارير والقوائم المالية نجد إن استخدام الحاسوب قد أدىإلى السرعة والدقة في إعداد التقارير والقوائم، إذأصبح بالإمكان معالجة كميات هائلة من البيانات في زمن قياسي ،وأصبح عرض النتائج يتم على شاشات، مما يمكن من تدقيقها وتصحيح الأخطاءإن وجدت، بسرعة قبل طباعة النتائج و كذلك إجراء التغيرات بسرعة وكفاءة.

- ✓ اتساع نطاق تحليل البيانات فبعد أن كان التحليل يتم على نطاق ضيق وباستخدام الأساليب التقليدية، يمكن بعد استخدام الحاسبات الالكترونية، إن يتم التحليل على نطاق واسع وبطريقة علمية وباستخدام أساليب بحوث العمليات.
- ✓ عدم وجود مستندات ورقية تدعم العمليات التي يتم إدخالها للنظام ، وبالتالي فقدان دليل هام من أدلة المراجعة التي يمكن أن يستفيد منها المراجع في القيام بعملية المراجعة.
- ✓ عدم وجود دفاتر وسجلات،وإنما مستندات محفوظة في صورة نماذج الكترونية، وهذا النوع من النماذج تكون عرضة للتغيير والتلاعب دون ترك اثر مادي ملموسالأمر الذي يتعينعلى المراجع لمزاولة مهام عمله دون أن يكون على دراية بكيفية التعامل مع أنظمة الحاسب الآلي بالشكل الذي يمكنه من الحصول على البيانات والمعلومات ووسائط التخزين المختلفة، باستخدامه لأساليب مناسبة.

2- نتائج الدراسة الميدانية

- ✓ أشارت النتائج إلى وجودعلاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية وفعالية النظام.
- ✓ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام النظام المحاسبي الالكتروني وتأثيره على جودة المراجعة .
- ✓ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص).

ثالثا- اختبار الفرضيات

- ✓ استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبيةيحقق فعالية النظام فالفرضية مقبولة اعتمادا على نتائجSPSS.
- ✓ توجد علاقة ارتباط بين استخدام النظام المحاسبي الالكتروني وتأثيره على جودة المراجعة الفرضية مقبولة بالاعتماد على نتائج SPSS .
- ✓ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين عند مستوى معنوي 0.05 تعزي للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص)الفرضية مقبولة بالاعتماد على نتائج SPSS.

رابعا - اقتراحات الدراسة

ضرورة تنظيم دورات تدريبية متخصصة للعاملين في المحاسبة و المراجعةبهدف تأهيلهم حول أنظمة التشغيل الالكتروني للبيانات لضمان تطبيقه على الشكل الأمثل.

- ✓ تطوير منهجية المراجعة (الأساليب والإجراءات)، لمسايرة المراجعة مع التطورات الحاصلة في بيئة المراجعة.
- ✓ تدخل الجهات المختصة بوضع برنامج موحد يوافق معايير المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني، ووضع قواعد تضبط عملية المعالجة الآلية.
- ✓ إزالة المعوقات أمام مكاتب ومؤسسات المراجعة لاستخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة و التي تتمثل في عدم وجود إمكانيات المادية اللازمة لتوفير أجهزة الحاسوب وبرامجها و الأشخاص المؤهلين، وكذلك عدم الإلمام بكيفية استخدام الحاسب الآلي لعملية المراجعة من قبل العاملين .
- ✓ تطوير بيئة مهنة المحاسبة والمراجعة بإبراز دور الجامعات و المراكز العلمية لتقوم بتحديث المقررات الدراسية للمحاسبة والمراجعة بما يتفق مع التطورات المتلاحقة.
- ✓ ضرورة تطوير برامج التشغيل الالكتروني المحاسبي لمواكبة تغير وتعقد بيئة التشغيل الالكتروني.
- ✓ إنشاء نظام رقابة داخل الحاسب الآلي له إدارته وأنظمته الخاصة به يؤدي إلى تقليل المشاكل والأخطاء الخاصة بالبيانات المخزنة داخل الحاسب الآلي ويوفر حماية للبيانات و الملفات والحفاظ على سرية المعلومات.

خامسا-آفاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع، تظهر لنا إمكانية المواصلة بالبحث فيه من عدة جوانب، يمكن أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، مثل:

- ✓ أثر المراجعة الالكترونية على جودة التقرير.
- ✓ أهمية استخدام تكنولوجياالمعلومات في تحقيق الفعالية في المراجعة.
- ✓ أثر استخدام الأنظمة المحاسبية الالكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات.
- ✓ مشاكل تطبيق الأنظمة المحاسبية الالكترونية.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة الشكر وتقدير	
الاهداء	
ملخص البحث	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
المقدمة العامة	أ- ز
الفصل الأول: المحاسبة في ظل التشغيل الالكتروني.	
مقدمة	2
المبحث الأول: أساسيات حول المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية	3
المطلب الأول:أساسيات حول المحاسبة	3
المطلب الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية	8
المطلب الثالث: التشغيل الالكتروني للبيانات	12
المبحث الثاني: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني	16
المطلب الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	16
المطلب الثاني: مواصفات وخصائص وأنواع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	21
المطلب الثالث: عناصر ومبادئ نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	23
المطلب الرابع: مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية	25
المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية	27
المطلب الأول: تأثير استخدام الحاسوب على أهداف وأساليب المحاسبة	27
المطلب الثاني: اثر استخدام الحاسوب على مقومات نظام المعلومات المحاسبي	28
المطلب الثالث: تأثير استخدام الحاسب على الإجراءات والمنهج المحاسبي	30

المطلب الرابع:الفرق بين النظام المحاسبي اليدوي والمستخدم للحاسب	**32**
خاتمة	**34**

المحتوى	**الصفحة**
الفصل الثاني: المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات.	
المقدمة..	**36**
المبحث الأول : أساسياتالمراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات.	**37**
المطلب الأول:أساسيات حول المراجعة.	**37**
المطلب الثاني: أساسيات المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات	**45**
المطلب الثالث : مسؤوليات المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات ..	**47**
المبحث الثاني: مسار عملية المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات.	**49**
المطلب الأول: معايير المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات.	**48**
المطلب الثاني : إطار المراجعة في ضل التشغيل الالكتروني للبيانات..	**51**
المطلب الثالث: إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني.	**52**
المطلب الرابع: أنواع وأساليب المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات.	**54**
المبحث الثالث:الآثار الناجمة عن التشغيل الالكتروني للبيانات على المراجعة.	**64**
المطلب الأول :أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي أهداف المراجعة.	**64**
المطلب الثاني: أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على منهجية المراجعة ومسارها	**65**
المطلب الثالث:أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي أساليب المراجعة و تأهيل المراجع	**67**
المطلب الرابع:التغيرات والمخاطر ذات التأثير المباشر على أعمال المراجعة	**69**

الخاتمة	**73**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية	
مقدمة	**75**
المبحث الأول: : مكونات ومنهجية الدراسة	**76**
المطلب الأول: مجتمع الدراسة وأداتها وأساليب المعالجة الإحصائية.	**76**
المطلب الثاني: إجراءات تطبيق أداة الدراسة.	**77**
المبحث الثاني: إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته.	**78**
المطلب الأول: إعداد الاستبيان.	**78**
المطلب الثاني: الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة.	**80**
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.	**82**
المطلب الأول: تحليل نتائج البيانات الشخصية.	**82**
المطلب الثاني:تحليل النتائج المتعلقة بموضوع البحث.	**88**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.	**95**
خاتمة	**102**
خاتمة عامة	**104**
خاتمة	**104**
نتائج الدراسة	**104**
اختبار الفرضيات	**105**
اقتراحات الدراسة	**106**
أفاق الدراسة	**106**
قائمة المراجع	**112-108**

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-03	تعداد الاستبيانات الموزعة	**78**
02-03	تقسيمات درجة الموافقة	**79**
03-03	معامل الارتباط سيبرمان لفقرات الاستبيان.	**80**
04-03	معامل الارتباط سيبرمان لمحاور الاستبيان.	**81**
05-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس.	**82**
06-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السن.	**83**
07-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي.	**84**
08-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الخبرة.	**86**
09-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التخصص.	**87**
10-03	إجابات أفراد مجتمع الدراسةعلى استخدام أنظمة المعلوماتية في المعالجة المحاسبية أنه يحقق فعالية.	**88**
11-03	إجابات أفراد مجتمع الدراسة على الفقرات الخاصة باستخدام النظام المحاسبي الالكتروني و تأثيره على جودة المراجعة.	**90**
12-03	إجابات أفراد مجتمع الدراسة أسباب نقص استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات في المحاسبة والمراجعة.	**92**
14-03	إجابات أفراد مجتمع الدراسةأثار استخدام برمجيات المحاسبة والمراجعة.	**94**
15-03	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.	**96**
16-03	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.	**96**
17-03	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.	**97**
18-03	نتائج اختبار الفرضية متغيرات الدراسة بالنسبة للمحور الأول.	**98**
19-03	نتائج اختبار فرضية متغيرات الدراسة بالنسبة للمحور الثاني.	**99**
20-03	نتائج اختبار فرضية متغيرات الدراسة بالنسبة للمحور الثالث	**100**

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01-01	نظام المعلومات المحاسبي.	11
02-01	نموذج لنظام المعلومات في المؤسسة.	12
03-01	تدفق المعلومات.	33
01-02	الأطراف الطالبة لنتائج المراجعة.	40
02-02	العلاقة بين المحاسبة والمراجعة.	44
01-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس.	83
02-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السن.	84
03-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي.	85
04-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الخبرة.	86
05-03	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التخصص.	87

المراجع العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنائي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
2. إبراهيم سلام الحجازي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
3. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004.
4. أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحاسبات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
5. احمد حلمي جمعة، عصام فهد العربية، زياد احمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008.
6. أحمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998.
7. أسعد محمد علي عبد الوهاب، **التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.
8. حازم هشام الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجزء الأول، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2003.
9. الحسينة سليم إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية**، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2002.
10. حفناوي محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن،2001.
11. ستيف موسكوف، مارك سمكين، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار**، ترجمة كمال الدين الدهراوي، وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية،2002.
12. شحاته السيد شحاته، نصر علي عبد الوهاب، **الرقابة المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006
13. صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
14. عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، **دراسات في تطور الفكر المحاسبي**، ط1، الدار الجامعية، 1999.
15. عبد العزيز السيد مصطفى، **استخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر،2008.
16. عبد الكريم علي مرجي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، مصر، 2000.
17. عبد المقصود دبيان وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها على الحاسب**، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2003.
18. عبد المقصود دبيان، كمال الدين الدهراوي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
19. عبد الوهاب نصر علي، السيد شحاته السيد، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة و الاسواق المالية و التجارة الالكترونية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

20. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة، دار** التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
21. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته ، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة والأسواق المالية والأسواق المالية والتجارة الالكترونية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
22. عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)**، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2007.
23. قاسم عبد الرزاق محمد، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
24. قاسم عبد الرزاق محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط، 1عمان، الأردن، 1997.
25. القاضي حسن يوسف، دحدوح حسين أحمد، **تدقيق الحسابات(الإجراءات)**، ط1، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
26. كمال خليفة أبو زياد وآخرون، **المراجعة الخارجية للقوائم المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008.
27. كمال خليفة أبو زياد، وآخرون، **المراجعة الخارجية للقوائم المالية، دار** مطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2008.
28. كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004..
29. محمد أمين، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن،1999.
30. ناصر نور الدين عبد اللطيف، **استخدام الحاسب في المحاسبة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.
31. محمد بوتين،مراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية،2003.
32. يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان،2007.
33. محمد آمين، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، ط1، عمان الاردن، 1999.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات.

1. إبراهيم بن تغري، **دورنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة المعلومات المالية،** مذكرة ماستر، جامعة المدية، الجزائر،2013-2014.
2. حاتم محمد الشيشي، **أساسيات المراجعة،** دكتوراه الفلسفة في المملكة المتحدة، كلية التجارة، دار النشر المكتبة العصرية، جامعة طنطا، مصر،2008.

3. حازم هشام الالوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق،** الجزء الأول، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا ،2003.
4. حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية،** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006.

5. سمير كامل محمود عيسى، **أثر الاتجاه نحو أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات على تطور مهنة المراجعة الخارجية (مع دراسة تطبيقية)،** رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، 2006.
6. شعباني لطفي ،**المراجعة الداخلية و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004.

7. عبد العزيز السيد مصطفى، **استخدام الحاسب في التدقيق المالي و المراجعة،** كلية التجارة، جامعة القاهرة ،2008.
8. عزوز الميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية،** جامعة بسكرة، الجزائر، 2007.
9. علا أحمد عبد الوهاب الزعابين، **أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية،** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
10. علي مانع صنيهب شرار المطيري، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية،** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،2012.
11. عمر محمد ذكي عبد الوهاب سلامة، **دور الحاسب الآلي في تطوير الممارسات المحاسبية،** كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2009.

12. عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة،** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2007-2008.

ثالثا: المجلات العلمية

1. أيمن محمد الشنطي، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول،يناير2013.
2. حسن عبد الحميد العطار،**نموذج مقترح لتقييم مخاطر بيئة التشغيل الإلكتروني مدخل لتدعيم دور مراقب الحسابات في ظل التحديات المعاصرة** ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول 2000.
3. سمير كامل محمود عيسى، **أثر الاتجاه نحو أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات على تطور مهنة المراجعة الخارجية (مع دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، 2006.
4. ليلى عبد الحميد لطفي، **أثر استخدام النظم الإلكترونية في المراجعة على كفاءة الأداء المهني للمراجع**، المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر بنات، العدد الثالث عشر – يونيو، 2007.
5. محمد الفيومي محمد، **دراسة أثر استخدام النظم المتقدمة للحاسبات على المراجع الخارجي (دراسة استكشافية)** ، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، السنة الثانية عشر، العدد الثاني، مصر، 2002.
6. محي الدين إبراهيم عثمان، هلال يوسف الصالح، **تحديث نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحقيق الأمان للتجارة الالكترونية**، مجلة العلوم الاقتصادية، 2013.

رابعا: دورات وملتقيات وندوات

1. حسين مصطفى هلالي، **تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية**، ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتية لعمل المراكز الإستراتيجية في الحكومة، جمهورية مصر العربية،6-10 فيفري،2004،
2. عمرو محمد ذكي، عبد الوهاب سلامة ، **دور الحاسب الآلي في تطوير الممارسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2001.
3. الملتقى الوطني حول **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** جامعة الوادي،6/5 جوان/2013.
4. المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، محاسبة، **مراجعة ومراقبةداخلية**،248.

خامسا: مواقع الانترنت

حسين شحاتة، **أصولالمراجعة والرقابة في ظل الكمبيوتر والانترنت**، كلية التجارة، جامعة الأزهر، متاح على الرابط :httpwww.darehmashora .com/dawnloade.ashxdocid تاريحالاطلاع 2015/12/29.

سادسا: القوانين والمراسيم

مديرية التحديث وضبط مقاييس المحاسبة، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسب، المديرية العامة للمحاسبة، وزارة المالية، 1998.

سادسا: الكتب الأجنبية

" CIS Environment – Stand Alone ، IAPS No. 100،- Hand Book of International Auditing ، Ethics Pronouncements، IFAC،**Microcomputers"2004.**